

Distr.
GENERAL

TD(XI)/PC/1
6 August 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الحادية عشرة

ساو باولو، ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤

الأعمال التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر

تقرير مقدم من الأمين العام للأونكتاد

المحتويات

الصفحة

٣	الجزء الأول - استعراض عام يقدمه الأمين العام للأونكتاد.....
١٦	الجزء الثاني - النص السابق للمؤتمر.....
١٦	أولاً - استراتيجيات التنمية في إطار اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة.....
٣٠	ثانياً - بناء القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة دولياً.....
٤١	ثالثاً - ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية.....
٥٣	رابعاً - الشراكة من أجل التنمية.....
٦١	مرفق.....

الجزء الأول - استعراض عام يقدمه الأمين العام للأونكتاد

ألف - الأونكتاد بعد أربعين عاماً: التجارة والتنمية من منظور تاريخي

١ - يمكن القول إن وصف ديكتز للفترة السابقة للثورة الفرنسية - "كانت أفضل الفترات، كانت أسوأ الفترات - ينطبق على جميع الفترات. (وربما جاز قول نفس الشيء بالنسبة للحملة التالية الأقل تواتراً والتي وردت في الفقرة الافتتاحية من قصة مدينتين: "كان عصر الحكمة، كان عصر الحماسة").

٢ - لقد كان النصف الأول من عقد الستينات، الذي شهد نشأة الأونكتاد، أسوأ الفترات من بعض الجوانب. فكانت الحرب الباردة على أشدها. وكان قد تم بناء جدار برلين في آب/أغسطس ١٩٦١، وفي العام التالي، أصبح العالم أقرب أكثر من أي وقت مضى من محرقة نووية كادت تفجرها أزمة الصواريخ الكوبية. وبدأ النزاع في فييت نام يتحول بلا هوادة إلى مشهد من أكثر المشاهد مأساوية بعد الحرب العالمية الثانية.

٣ - ومع ذلك، كانت بداية الستينات من نواح أخرى فترة أمل وترقب. فإثناء الاستعمار قد غير الأوضاع الدولية وبشر لا بتحقيق الاستقلال السياسي فحسب، بل والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية للملايين من البشر الذين كانوا منسيين. ففي أمريكا اللاتينية، استحوذت الثورة الكوبية على خيال جيل بأكمله؛ وكرد جزئي على ذلك، نشأ بديل ديمقراطي اجتماعي تبناه الرئيس الشاب الجديد للولايات المتحدة، وقد تمثل في إنشاء التحالف من أجل التقدم، وتأسس مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وانطلاق رابطة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة بالتوقيع على معاهدة مونتيفيديو الأولى. وفي الهند، كانت تبذل جهود عظيمة في ظل قيادة نهرو السياسية الملهمة وبمساهمة مهالانوبيس الفكرية الرائعة في تحويل الاقتصاد من اقتصاد ريفي إلى اقتصاد صناعي. وكانت جهود مماثلة، وإن يكن شديدة التنوع، تبذل في جهات أخرى من آسيا وأفريقيا. فكانت هذه فترة يمكن أن تسمى الدورة الأولى للأمل - وإلى حد ما للوهم - الذي نشأ على صعيد العالم في تحقيق تقدم اقتصادي واجتماعي كان يبدو أنه لا رجعة فيه. وفي العالم الديني، كانت هذه سنوات استطاع فيها البابا بولس السادس، بعد النهضة الكنسية التي أحدثها البابا يوحنا الثالث والعشرون، أن يشير إلى التنمية باعتبارها "الاسم الجديد للسلم".

٤ - وكانت الفلسفة الكامنة وراء جميع هذه الجهود هي فلسفة الدولة القومية الراحية الموجهة لعملية النمو والتصنيع التي تنشطها الفعاليات الاقتصادية الوطنية وأصحاب المشاريع والعمال. وكان العامل المحفز هو توسيع السوق المحلية بمساعدة التكامل الإقليمي.

٥ - وهذه الفلسفة كانت من ثم فلسفة القومية الاقتصادية، لا بمعنى النفور مما هو أجنبي (فالتحالف من أجل التقدم مثلاً قد بني على أساس زيادة الاستثمارات الأمريكية الخاصة في أمريكا اللاتينية زيادة كبيرة، وقد استجاب لهذه المبادرة جميع حكومات أمريكا اللاتينية تقريباً)، بل بمعنى التأكيد على أهمية جنسية رؤوس الأموال في نظام تقع فيه المسؤولية النهائية عن تنظيم الإنتاج على عاتق رؤوس الأموال الخاصة. فتم الترحيب بالشركات الأجنبية، ولكن الغرض الرئيسي من جهد التنمية كان المساعدة في تعزيز قطاع صناعي قومي. فهذه الفلسفة قد رفضت - منذ البداية - المفهوم الذي يعتبر أن تعظيم "الرعاية الشاملة" يعود دائماً بالنفع على الجميع، وأعدت التأكيد على ما

سبق أن اكتشفه خبراء الاقتصاد السياسي من أن كل خيار في مجال السياسة الاقتصادية ينطوي على عمليات مفاضلة اجتماعية وسياسية.

٦- ولعل أبلغ من دافع بوضوح عن هذا النهج في عالم المنظمات الدولية هو الدكتور راؤول بريبيش، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية، الذي أصبح بعد ذلك أول أمين عام للأونكتاد. وبقيادته، قامت اللجنة الاقتصادية لأمریکا اللاتينية ومنطقة الكاريبي بطرح مقترحات وفقاً لهذه الأسس منذ الخمسينات من القرن الماضي، وتبنت حكومات أمريكا اللاتينية هذا النهج بحماس. ومع ذلك، فقد شعر الدكتور بريبيش وغيره، في بداية الستينات، بأن هناك شيئاً جوهرياً مفقداً.

٧- وكان هذا الشيء المفقد هو وجود بيئة خارجية مؤاتية، أي بيئة تساعد على سدّ "الفجوة التجارية" التي نشأت عن تدهور معدلات التبادل التجاري باستمرار. وكان من المفترض تهيئة هذه البيئة بتحسين عمل أسواق السلع الأساسية، وزيادة سبل وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية، وزيادة تدفق الموارد إلى البلدان النامية، وتيسير نقل التكنولوجيا إليها، وبوجه عام دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لإنشاء قاعدة للتنمية الوطنية. وظل هذا الافتراض يمثل محرك عملية التصنيع في سياق اقتصاد عالمي متزايد الترابط.

٨- وعندما بلغ هذا الوعي الفكري المستوى السياسي الدولي بمشاركة حركة عدم الانحياز، كانت الأوضاع قد نضجت لإنشاء الأونكتاد. وقد لُخصت الفكرة الأساسية الكامنة وراء إنشاء الأونكتاد تلخيصاً جيداً في ديباجة الوثيقة الختامية الصادرة عن الدورة الأولى للمؤتمر:

"تعترف البلدان النامية بأنها مسؤولة أساساً عن رفع مستوى معيشة شعوبها؛ ولكن ممارستها لهذه المسؤولية على الصعيد الوطني تحقيقاً لهذا الهدف ستصطدم بعقبات كبيرة ما لم تتخذ إجراءات دولية بناءً على أساس احترام السيادة الوطنية لتكملة وتعزيز ممارسة هذه المسؤولية. ويجب أن تشمل هذه الإجراءات على عنصر أساسي يتمثل في ضرورة أن تسفر السياسات الدولية في ميدان التجارة والتنمية عن تعديل التقسيم الدولي للعمل بحيث يتسم بمزيد من الرشد والإنصاف ويقترن بالتعديلات التي يلزم إدخالها على الإنتاج والتجارة العالميين. وستسهم زيادة إنتاجية البلدان النامية وقوتها الشرائية الناتجة عن ذلك في تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان الصناعية أيضاً، وستصبح بذلك وسيلة لتحقيق الرخاء في العالم أجمع."^(١)

٩- وهكذا ظهر الأونكتاد على الساحة الدولية لتحجيد ما أسمته الوثيقة الختامية "بلاقتناع المتزايد" بضرورة وضع "برنامج جريء جديد للتعاون الاقتصادي الدولي"^(٢). وخلال الفترة التي أعقبت ظهوره، حقق الأونكتاد بعض الإنجازات المهمة في التصدي للقضايا التي عجلت بنشأته. فكان إنشاء نظام الأفضليات المعمم، الذي تمت الموافقة عليه في مؤتمر الأونكتاد الثاني المعقود في عام ١٩٦٨، بمثابة نهج جديد وناجح للتصدي لمسألة وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية. كما كانت اقتراحات الأونكتاد المتعلقة بالتصدي لمشاكل ديون البلدان النامية، والواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بمشاكل ديون البلدان النامية، الذي اعتمد عام ١٩٧٥، اقتراحات جديدة ومهمة إذ إنها ساعدت تنظيم المناقشات التي دارت في إطار آلية نادي باريس لإعادة التفاوض على الديون الرسمية والديون غير التساهلية المضمونة رسمياً المستحقة على البلدان النامية. وقد شملت اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بمدونة لقواعد سلوك اتحادات النقل البحري، التي تمت الموافقة عليها في نيسان/أبريل عام ١٩٧٥،

أحكاماً لتعزيز قدرة البلدان النامية على دعم الأساطيل التجارية الوطنية. وأسهم الأونكتاد أيضاً إسهاماً كبيراً في تعيين مجموعة أقل البلدان نمواً في عام ١٩٧١؛ وقام بدور ريادي في تنظيم مؤتمرات الأمم المتحدة العقدية الثلاثة بشأن أقل البلدان نمواً وكان بمثابة مركز تنسيق في منظومة الأمم المتحدة لتنسيق واستعراض ورصد تنفيذ نتائج المؤتمرين الأولين.

١٠- وفي حالات أخرى، كانت الإنجازات التي حققتها الأونكتاد خلال هذه الفترة متفاوتة. ففي عام ١٩٧٦، وافق المؤتمر الرابع للأونكتاد على البرنامج المتكامل للسلع الأساسية، ولكن التفاوض والتصديق على اتفاق إرساء الركيزة المؤسسية للاقتراح، أي الصندوق المشترك للسلع الأساسية، قد استغرقا أكثر من عشر سنوات ولم يبدأ نفاذه إلا في حزيران/يونيه من عام ١٩٨٩؛ وحينئذ، كان قد تم التخلي أساساً عن فلسفة الانفاق التي كانت تمثل في تدخل هيئات المنتجين والمستهلكين في أسواق السلع الأساسية من خلال المخزونات الاحتياطية - وتعين على الصندوق البحث عن دور جديد يكون هدفه هو تنمية السلع الأساسية. كما قدم اقتراح خلال انعقاد المؤتمر الرابع للأونكتاد عام ١٩٧٦ لإنشاء أفضليات تجارية فيما بين البلدان النامية، ولكن النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية الذي أسفر عنه هذا الاقتراح في نهاية الأمر لم يدخل هو الآخر حيز النفاذ إلا في عام ١٩٨٩^(٣). وجرى التفاوض على مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا، ولكن لم تتم الموافقة عليها قط، ومع ذلك، فقد اكتسبت البلدان النامية خبرة مفيدة من عملية التفاوض التي أدت إلى وضع نص كامل للمدونة.

١١- ومع ذلك، شهدت التنمية فترات ازدهار خلال العقدين التاليين. إذ أسفرت استراتيجية التصنيع التي تبناها الدكتور بريبيش واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والأونكتاد، رغم جميع عيوبها الأساسية، عن تحقيق معدلات نمو للعالم النامي لم تعادلها أية معدلات تحققت حتى الآن، كما يتبين من الجدول ١.

الجدول ١ - متوسط النمو السنوي

	مجموع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي			
	١٩٧٠-٦٠	١٩٨٠-٧٠	١٩٩٠-٨٠	٢٠٠٠-٩٠	١٩٧٠-٦٠	١٩٨٠-٧٠	١٩٩٠-٨٠	٢٠٠٠-٩٠
البلدان النامية*	٥,٧	٦,٠	٣,٥	٣,٨	٣,١	٣,٤	٠,٦	١,٨
أفريقيا**	٦,٣	٤,٥	٢,٠	٢,٥	٣,٦	١,٧	٠,٩-	٠,١-
آسيا***	٦,١	٦,٥	٥,٢	٤,٤	٣,٦	٤,١	٢,٢	٢,٥
أمريكا اللاتينية	٥,٢	٥,٦	١,٧	٣,٤	٢,٤	٣,١	٠,٣-	١,٦
اقتصادات الأسواق المتقدمة	٥,٤	٣,٣	٣,٢	٢,٤	٤,٤	٢,٥	٢,٦	١,٧

* باستثناء الصين.

** بما في ذلك جنوب أفريقيا.

*** تشمل بيانات الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠ جمهوريات آسيا الوسطى.

المصدر: السلسلة الزمنية الاقتصادية، قاعدة بيانات الأونكتاد (UNCTAD ETS Databse).

١٢- والواقع أن عدداً من أكبر البلدان النامية في القارات الثلاث جميعها قد تجاوز المتوسط الإقليمي بهوامش كبيرة، خاصة في عقد السبعينات. وكانت هذه هي حالة البرازيل والمكسيك ومصر وبلدان المغرب والبلدان حديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا.

١٣- وقد تفاوتت الخصائص المحددة لهذا النهج من منطقة إلى أخرى، بل بين البلدان الواقعة في نفس المنطقة. وأولت المناقشات التي دارت بشأن التنمية اهتماماً خاصاً للفوارق القائمة بين النهج المطبق في شرق آسيا وذلك المطبق في أمريكا اللاتينية، وتناول تقرير التجارة والتنمية الصادر عن الأونكتاد عن الأعوام العشرة الماضية^(٤) دراسة هذه الفوارق بقدر من التفصيل. وقد تبين أساساً، في حالة أمريكا اللاتينية، أن التصنيع المحلي، خاصة في عقد السبعينات، قد مول بزيادة الاقتراض من الخارج دون أن تتولد عنه قدرة على التصدير تتناسب مع هذه الزيادة في سياق وضع كانت فيه أسعار الفائدة الحقيقية سلبية بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية. وأسفر التحول المفاجئ في الولايات المتحدة نحو اعتماد سياسة نقدية غير تضخمية في نهاية السبعينات عن رفع أسعار الفائدة بشدة وعن انهيار أسعار السلع الأساسية. ونتيجة لذلك، وقعت أمريكا اللاتينية في أزمة الديون التي شهدتها فترة أوائل عقد الثمانينات. وأدى هذا بدوره إلى الأخذ باستراتيجية للتنمية موجهة نحو الخارج تقوم على أساس التحرير ورفع الضوابط والخصخصة. والواقع أن سياسات تحرير ماثلة قد اعتمدت في أنحاء أخرى من العالم السامي، من بينها شرق آسيا. بيد أنه كان هناك فرق كبير بين شرق آسيا وأمريكا اللاتينية. ففي شرق آسيا، اقترنت حماية ودعم الصناعة المحلية بنمو الصادرات ورفع المستوى التكنولوجي وزيادة القدرة على المنافسة. ولكن ذلك الدعم وتلك الحماية قد ألغيا بعد ذلك عندما انتفت الحاجة إليهما. أما في أمريكا اللاتينية، فقد تم تطبيقهما كرد فعل على استنفاد استراتيجية التنمية القائمة على استبدال الواردات وعلى تدخل الحكومة على نطاق واسع واعترافاً بعدم قدرتها على مواصلة تحقيق النمو والتنمية بسرعة على المدى الأطول.

١٤- وهكذا فقد شهد العقدان الماضيان تحولاً جذرياً في التفكير والممارسة على صعيد التنمية. وقد كان النهج الجديد نهجاً واعداً بتحرير المؤسسات من هيمنة الدولة عليها، وإطلاق يد السوق غير المرئية والسماح لقوى السوق الحرة بأن تحدد وتيرة ونمط الإدماج في الاقتصاد العالمي. فما وعد به هذا النهج هو التخلص من حالة عدم استقرار الاقتصاد الكلي وإنهاء دورات توقف عجلة التنمية وانطلاقها ووضع حد لمستويات الديون المضعفة، والتبشير بعهد يتواصل فيه تحقيق النمو والحد من الفقر.

١٥- وقد ظهر مفهوم العولمة في التسعينات باعتباره المفهوم الأساسي الذي يركز عليه هذا النهج. والعولمة، بأبسط معانيها، تنطوي على فرضية مفادها أن التقدم التكنولوجي يقلل على نحو متزايد من أهمية الحدود القائمة بين الدول بالنسبة لتشغيل الاقتصاد العالمي بل وإدارة الاقتصاد المحلي. فالاقتصاد المعولم يتيح للشركات من جميع البلدان فرصاً في سوق عالمية أصبحت بشكل متزايد سوقاً موحدة: وتتمثل مهمة الحكومات في دفع عملية العولمة قدماً بتيسير وصول الشركات إلى تلك السوق العالمية من خلال خفض القيود المفروضة على تدفق السلع والخدمات وعوامل الإنتاج عبر الحدود. وهذا من شأنه أن يفضي إلى تخصيص الموارد على النحو الأمثل على الصعيد العالمي وأن يزيد الرفاه العالمي إلى أقصى حد. ولذلك فإن النهج الجديد هو نقيض ذلك النهج الذي كان سائداً في الخمسينات والستينات والسبعينات من القرن الماضي. فهو يمثل فلسفة للعولمة الاقتصادية التي ليست للجنسية فيها أية أهمية؛ بل إن ما يهم فيها هو كفاءة تخصيص الموارد على الصعيد العالمي.

١٦- وقد شهد عقد التسعينات أيضاً حدوث تطورات مهمة في النظام التجاري المتعدد الأطراف. فجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، التي أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية على أساس ولاية أكثر شمولاً، قد تجاوزت مسألة التعريفات وأدخلت في النظام التجاري المتعدد الأطراف عدداً من القضايا الداخلية مثل الملكية الفكرية وتدابير الاستثمار والخدمات التي تؤثر تأثيراً كبيراً على سياسات وآفاق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وبالنص على "التعهد الوحيد" في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف، قضت جولة أوروغواي فعلياً على الخيار الذي كان متاحاً حتى الآن للبلدان النامية ألا بتقييد، إذا هي اختارت ذلك بالالتزامات بموجب الاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف.

١٧- واستجاب الأونكتاد للنهج الجديد ببذل جهود تعزز مبدأه الأساسي - ألا وهو ضرورة أن تكون التجارة الدولية الأداة الرئيسية لتحقيق التنمية - وبزيادة التشديد على فكرة الترابط، مع قيامه في الوقت ذاته بتحديث ولاياته ووظائفه وأنشطته. وقد بدأت هذه العملية بانعقاد المؤتمر الثامن للأونكتاد في كرتاخينا دي إندياس، كولومبيا، في عام ١٩٩٢، وتطورت في المؤتمر التاسع الذي عقد في ميدراندي بنجوب أفريقيا في عام ١٩٩٦ وبلغت ذروتها بانعقاد المؤتمر العاشر في بانكوك، تايلند، في عام ٢٠٠٠. ولخصت الملامح العامة لمهمة الأونكتاد تلخيصاً جيداً في خطة العمل التي وافق عليها المؤتمر العاشر:

"إن كفالة تمتع جميع البلدان بفوائد العولمة تتطلب مواجهة تحديات معقدة تتعلق بالسياسة العامة وتنشأ، لا سيما على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي، عن تزايد ترابط مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، بما في ذلك على وجه الخصوص التجارة والتمويل والاستثمار، والمخاطر السلبية التي ينطوي عليها أحياناً هذا الترابط. والأونكتاد، باعتباره حلقة الوصل داخل الأمم المتحدة من أجل المعالجة المتكاملة للتجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، يحتل مكاناً متميزاً يؤهله لدرس هذه القضايا وإيجاد توافق آراء حول إعادة صياغة السياسات من منظور إنمائي في عالم سائر في طريق العولمة. وللأونكتاد دور رئيسي يؤديه في مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تحسين فهم كيفية رسم سياسات للاندماج الكفء في الاقتصاد العالمي، مع مراعاة القضايا الجديدة العديدة التي تواجه صانعي السياسات، وتكييف هذه العملية مع مستوى التنمية الاقتصادية لكل بلد ومؤسساته. وفي هذا الصدد، ينبغي للأونكتاد أيضاً أن يواصل، استناداً إلى التجارب ذات الصلة، استكشاف سبل تعزيز الفرص الإنمائية التي تتيحها عملية العولمة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي"^(٥).

١٨- ثم أن المؤتمر قد أكد على أن وظائف الأونكتاد - للأغراض والموضوعات الرئيسية التي ورد وصفها - تتمثل في القيام بدور المنبر للتوصل إلى توافق في الآراء، وإجراء البحوث والدراسات وتوفير المساعدة التقنية للبلدان النامية (الفقرة ١٠٤ من خطة العمل). وعلى وجه التحديد، فقد حدد المؤتمر أربعة مجالات للنشاط باعتبارها المجالات التي سينصب عليها عمله: العولمة والتنمية؛ الاستثمار وتنمية المشاريع والتكنولوجيا؛ التجارة في السلع والخدمات والقضايا السلعية؛ والهياكل الأساسية للخدمات من أجل التنمية والكفاءة في التجارة. وتقرر الاهتمام بوجه خاص بمشاكل أقل البلدان نمواً (الفقرة ١٠٥ من خطة العمل). وحددت خطة العمل، في كل من الميادين المذكورة، مجالات نشاط أكثر تحديداً يبذل الأونكتاد فيها جهوداً لدعم البلدان النامية.

١٩- وقد أُرست خطة عمل بانكوك أساساً شاملاً لعمل المنظمة على مدى الأعوام الأربعة التالية لانعقاد المؤتمر العاشر. ويجب أن تظل هذه الخطة تشكل الإطار لتحديد الملامح العريضة لعمل الأونكتاد خلال الأعوام القادمة. وهي توجز نوعاً ما مكتسبات المؤسسة. ومع ذلك، فقد أظهرت التجربة في فترة التسعينات ككل - وهي الفترة التي شهدت توسع العولمة بسرعة - والفترة اللاحقة لانعقاد مؤتمر بانكوك بوجه خاص، وجود سمات محددة تستوجب إعادة النظر في بعض جوانب العمل من أجل تحديثها والتوسع فيها.

باء- تقييم التطورات العالمية الرئيسية التي حدثت منذ انعقاد مؤتمر بانكوك وجذورها في تجربة التسعينات: آثارها على النهج المتبعة إزاء سياسة التنمية

٢٠- لقد جسد عقد التسعينات فرص التنمية وتحدياتها ومازق العولمة بكل ما تنطوي عليه من تعقيدات. حيث استطاع خمسة وعشرون اقتصاداً نامياً - وهذا عدد صغير ولكنه لا يستهان به - الاستفادة من الفرص المتاحة وتسجيل معدلات نمو بلغت خمسة في المائة أو أكثر في السنة طوال فترة العقد (الجدول ٢).

الجدول ٢- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - متوسط معدل النمو السنوي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠

أفريقيا	
٦,٠	الرأس الأخضر
٢٢,١	غينيا الاستوائية
٥,٣	موريشيوس
٦,٤	موزامبيق
٦,١	السودان
٧,٠	أوغندا
آسيا	
٦,٥	بوتان
٦,٠	الهند
٥,٠	الأردن
٦,٠	لبنان
٧,٠	ماليزيا
٨,٢	ملديف
٦,٥	جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية
٥,٧	جمهورية كوريا
٧,٨	سنغافورة
٥,٣	سري لانكا
٥,٨	الجمهورية العربية السورية
٦,٤	مقاطعة تايوان الصينية

٥,٢	توفالو
٧,٩	فييت نام
٥,٨	اليمن
	أمريكا اللاتينية
٦,٨	شيلي
٥,٣	كوستاريكا
٦,٠	الجمهورية الدومينيكية
٥,٤	غيانا

المصدر: السلسلة الزمنية الاقتصادية لقاعدة بيانات الأونكتاد.

٢١- وحقق ٢٨ بلداً من البلدان النامية الأخرى في المناطق الثلاث جميعها معدلات نمو بلغ متوسطها السنوي ٤ في المائة أو أكثر وبذلك وصلت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى ما يتراوح بين ٢ و ٢,٥ في المائة في السنة. وحققت الصين، بطبيعة الحال، معدل نمو بلغ ١٠,٣ في السنة خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠.

٢٢- ورغم تفاوت التجربة المحددة لكل بلد من البلدان الوارد ذكرها (منها على سبيل المثال النمو المدهش الذي حققته غينيا الاستوائية بفعل ظهور صادرات النفط في منتصف العقد)، ورغم أن السمات المحددة للنمو الذي تحقق لا تبرر في حالات كثيرة الاستنتاج بأن البلدان المعنية تسير بالفعل على الطريق الصحيح للخروج من حالة التخلف، فإن الأرقام تدل على وجود فرص يتيحها الاقتصاد العالمي.

٢٣- ومن جهة أخرى، تدل الأرقام على أنه لم تتح لثلاثة أخماس البلدان النامية الإمكانية للاستفادة كثيراً من الفرص المتاحة. والواقع أن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ثلاثين بلداً من هذه البلدان كانت سلبية خلال هذا العقد. وبالإضافة إلى ذلك، شهد عقد التسعينات أزميتين مائيتين رئيسيتين (الأزمة التي بدأت في المكسيك في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ ثم انتشرت بعد ذلك بسرعة إلى بقية بلدان أمريكا اللاتينية، وأزمة الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ التي تركزت في البداية في شرق آسيا)، مما أدى إلى انتكاسات شديدة منيت بها بلدان كانت قد حققت أداء جيداً في أوائل العقد (الجدول ٣).

٢٤- وقد أجرى الأونكتاد في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ تحليلاً مفصلاً لأزمة شرق آسيا فاعتبر أن سببها الرئيسي يرجع إلى الاندماج المتسرع في النظام المالي العالمي. وقد كانت هناك أيضاً عوامل هيكلية وأخرى تتعلق بالسياسات العامة أسهمت في حدوث هذه الأزمة، ولكن هذه العوامل قد تفاوتت من بلد لآخر. أما العامل المشترك، فقد تمثل في التعرض المفرط لتقلبات الأسواق المالية الدولية^(٦). وذكر الأونكتاد، في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، بأنه كان قد حذر قبل وقوع هذه الأزمة بثماني سنوات - دون أن تكون هناك أذان صاغية - من أن حالة عدم الاستقرار المالية الدولية تهدد بشدة الآفاق الإنمائية للبلدان النامية التي كانت قد أحرزت تقدماً في عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي^(٧).

الجدول ٣- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - معدلات النمو في بلدان مختارة في
الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨ و ١٩٩٨-١٩٩٩

١٩٩٩-١٩٩٨	١٩٩٨-١٩٩٧	
		شرق آسيا
	٥,٣-	هونغ كونغ (الصين)
	١٣,١-	إندونيسيا
	٦,٧-	جمهورية كوريا
	٧,٤-	ماليزيا
	١٠,٨-	تايلند
	٤,٩-	الاتحاد الروسي
		أمريكا اللاتينية
٣,٤-		الأرجنتين
١,١-		شيلي
٤,١-		كولومبيا
٧,٣-		إكوادور
٢,٨-		أوروغواي
٦,١-		فنزويلا

المصدر: السلسلة الزمنية الاقتصادية لقاعدة بيانات الأونكتاد.

٢٥- وقد أثبتت سرعة انتعاش اقتصادات شرق آسيا أن المشكلة الأساسية لم تكن تكمن في مقومات هذه الاقتصادات. ففي عام ١٩٩٩، بلغ معدل النمو الذي حققته جمهورية كوريا قرابة ١١ في المائة، وزادت نسبته عن ٦ في المائة في ماليزيا وعن ٤ في المائة في تايلند. ولم ينتعش اقتصاد إندونيسيا، وهي أكثر البلدان تضرراً بالأزمة، إلا في عام ٢٠٠٠ عندما اقترب معدل نموها من ٥ في المائة. ومما يثير الاهتمام هو تفاوت السياسات المتبعة لمعالجة الأزمة رغم وجود بعض العناصر المشتركة: ففي البداية، تبنت جميع البلدان سياسات نقدية تقييدية ورفعت معدلات الفائدة سعياً لتثبيت العملات وتحقيق الانتعاش عن طريق الاستثمار؛ وبعد ذلك، تم تخفيف تدابير التقشف في جميع هذه البلدان وقامت الحكومات بدور أكثر نشاطاً فازدادت سرعة الانتعاش. إلا أن الخصائص المحددة لمسارات السياسات المتبعة كانت مختلفة: فكان المسار الذي اتبعته ماليزيا هو أكثر المسارات خروجاً عن المألوف إذ إنها رفعت معدلات الفائدة بشكل معتدل في البداية، ثم قامت بعد ذلك بفرض ضوابط على رؤوس الأموال؛ وعلى النقيض من ذلك، اتبعت كوريا وتايلند في البداية سياسات تقليدية أكثر صرامة^(٨).

٢٦- وبحلول وقت انعقاد الدورة العاشرة للأونكتاد في بانكوك - في شباط/فبراير ٢٠٠٠ - كان التفاؤل قد عاد إلى المناقشات حول السياسة الاقتصادية بعد الهزات التي أحدثتها الأزمة المالية في آسيا. وكان سبب هذا التفاؤل هو سرعة نمو التجارة العالمية، ورواج الاستثمارات الأجنبية المباشرة نسبياً، وثورة تكنولوجيا المعلومات

التي كانت تبشر بتجاوز دورات تقلب النشاط التجاري، وتقدم اقتصاد الولايات المتحدة بقوة واستعداد أوروبا واليابان للحاق بها.

٢٧- وقد ظهرت منذ ذلك الحين اتجاهات ومبادرات مشجعة على الصعيد العالمي ساعدت في إعادة تركيز الاهتمام الدولي على التجارة والتنمية. فقد اعتبر إعلان الألفية الحد من الفقر من خلال تحقيق نمو وتنمية اقتصاديين مطردين وعلى أساس واسع النطاق مجالا من مجالات العمل ذات الأولوية بالنسبة للأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل. كما بذلت جهود لتحسين سبل وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق وذلك بقيام الاتحاد الأوروبي بتطبيق مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح"، وتطبيق قانون الولايات المتحدة بشأن النمو والفرص في أفريقيا وذلك لصالح بلدان أفريقيا جنوب الصحراء، وتطبيق مبادرة التسعة وتسعين في المائة اليابانية بشأن التعريفات الصناعية لصالح أقل البلدان نمواً. وأرست الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا أيضاً اتجاهًا جديدًا في تحمل المسؤولية الوطنية عن وضع وتنفيذ استراتيجيات التنمية والمساءلة المتبادلة في مجال التعاون الإنمائي. وفي بروكسل، اعتمد برنامج العمل الثالث لصالح أقل البلدان نمواً وقد تضمن التزامات وإجراءات ملموسة. ومن خلال تسليط الضوء على ضرورة إلغاء القيود المالية المفروضة على التنمية، تولد زخم جديد عن توافق آراء مونيتيري لعكس اتجاه تناقص المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الدوحة، احتل بُعد التنمية مكانة الصدارة في جدول أعمال المفاوضات التجارية، بما في ذلك الاعتراف بضرورة منح أقل البلدان نمواً معاملة خاصة وتفاضلية.

٢٨- ومن جهة أخرى، تفاوت الأداء الاقتصادي على مدى الأعوام التالية لعام ٢٠٠٠. فقد تبدلت الأحوال على عدة جبهات وأدخل ذلك عنصراً من عدم اليقين في الاقتصاد العالمي. وفرض الركود الذي أصاب الاقتصادات الرئيسية منذ عام ٢٠٠١، والذي اقترن في الوقت ذاته بعدم استقرار كبرى أسواق رؤوس الأموال العالمية، تحديات جديدة على البلدان النامية نتجت عن انخفاض معدلات التبادل التجاري وأسعار السلع الأساسية، وهبوط وعدم ثبات تدفقات رؤوس الأموال وتقلب أسعار الصرف.

٢٩- وعلى وجه التحديد، هبط معدل نمو الإنتاج العالمي خلال العامين الماضيين من قرابة ٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢ في المائة وذلك للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٣. وفي البلدان الصناعية، هبط معدل النمو بأكثر من النصف بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٢، بينما انخفض في البلدان النامية بنقطتين مئويتين. على أن أداء البلدان قد تفاوت تفاوتاً كبيراً في العالم النامي. فقد استطاعت اقتصادات شرق آسيا، بسبب تدني مستوى اعتمادها على التدفقات الواردة إليها من رؤوس الأموال، ورواج التجارة فيها على الصعيد الإقليمي، وكذلك بفضل أداء صادراتها إلى سوق الولايات المتحدة، الحفاظ على الزخم وبذلك تراوحت معدلات النمو فيها بين ٥ و ٨ في المائة في بلدان كثيرة في عام ٢٠٠٢. وعلى النقيض من ذلك، هبط الإنتاج في بلدان أمريكا اللاتينية للمرة الأولى منذ الثمانينات. وكانت أفريقيا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أقل تأثراً بالتباطؤ العالمي فحافظت على معدلات نمو بلغت نحو ٣ و ٤ في المائة على التوالي.

٣٠- وقد كان لهذا التباطؤ تأثير على التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية على السواء. فطوال عقد التسعينات، شهدت التجارة العالمية توسعاً مطرداً بلغت نسبته أكثر من ٦ في المائة في السنة، وتجاوز معدل نمو الإنتاج العالمي بهامش كبير. واستمر هذا التوسع بوتيرة متسارعة في عام ٢٠٠٠ فزاد نمو حجم التجارة العالمية على ١٠ في المائة. بيد أن فورة تكنولوجيا المعلومات التي حدثت بعد ذلك وتباطؤ نمو الإنتاج العالمي قد اقترنا

بتناقص سرعة نمو التجارة الدولية بشكل أكثر وضوحاً في عام ٢٠٠١. وتفاقم هذا الوضع من جراء أحداث ١١ أيلول/سبتمبر وما تلاها من "مكافحة الإرهاب". فتضررت التجارة في الخدمات، وبخاصة خدمات السياحة والنقل الجوي، بالآثار الناتجة عن تزايد الإحساس بانعدام الأمن؛ وأدت الإجراءات الإدارية والأمنية المحكمة وتفتيش الشحنات في الموانئ والمطارات إلى تباطؤ حركة السلع والأشخاص على السواء. وأكدت هذه التطورات مرة أخرى الأهمية الجوهرية التي تتسم بها كفاية خدمات النقل باعتبارها شرطاً أساسياً لإدماج جميع البلدان بفعالية في الاقتصاد العالمي. وحدث للمرة الأولى، منذ الكساد الذي شهدته الفترة ١٩٨٠-١٩٨٢، أن قل نمو التجارة العالمية عن نمو الإنتاج العالمي، كما سجلت أحجام التجارة انخفاضاً مطلقاً. ثم سجلت التجارة العالمية بعد ذلك انتعاشاً متواضعاً في عام ٢٠٠٢. ورغم أن معدل نمو حجم التجارة العالمية قد تعدى مرة أخرى حجم نمو الإنتاج العالمي، فقد كان الهامش أصغر بكثير مما كان عليه في السنوات العشر السابقة.

٣١- وقد تأثرت التدفقات المالية إلى البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية أيضاً. وانتعش صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية مرة أخرى في عام ٢٠٠٢، بعد أن كانت هذه التدفقات قد هبطت إلى ما يقل عن ٢٠ مليار دولار في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. على أنها ظلت تشكل أقل من ربع مستوى الذروة الذي بلغته في عام ١٩٩٦، قبل اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا. وعلى النقيض من ذلك، سجلت الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية زيادة في صافي تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إليها في عام ٢٠٠٢، لتبلغ أعلى مستوى لها منذ عام ١٩٩٥، ومما ساعد في ذلك توقع انضمام هذه البلدان إلى الاتحاد الأوروبي. وظلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل المكون الإيجابي الوحيد ضمن الفئات العريضة لتدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية، ولكنها كانت أدنى بكثير من المستوى القياسي العالي الذي سجلته في عام ٢٠٠١. أما المكونان الآخران، وهما صافي استثمارات الحوافز المالية والاقتراض من المصارف، فقد كانا سلبين مرة أخرى. وظل صافي التدفقات الرسمية، بما في ذلك الاقتراض من صندوق النقد الدولي، ثابتاً عند المستوى الذي بلغه في عام ٢٠٠١.

٣٢- وكان صافي تدفقات الموارد إلى البلدان النامية، مقاساً برصيد الحساب الجاري، سلبياً. ووفقاً لتقديرات أولية أجرتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة، فإن صافي تحويلات الموارد المالية من البلدان النامية، بما في ذلك صافي التدفقات الوافدة من رؤوس الأموال، يتزايد ضمن الموجودات الاحتياطية بينما بلغ صافي مدفوعات عوائد الاستثمارات الأجنبية، ١٩٢ مليار دولار في عام ٢٠٠٢، وهو مستوى لم يسبق له مثيل. وحول نحو ٩٠ مليار دولار من هذا المبلغ كمدفوعات صافية لعوائد الاستثمارات الأجنبية، وهي مدفوعات تعدت مجموع صافي التدفقات الوافدة من رؤوس الأموال، بما في ذلك التدفقات الوافدة من رؤوس الأموال الرسمية، بنحو ١٥ مليار دولار.

٣٣- ويفيد تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣ (الذي سيصدر قريباً) بأن آفاق التنمية في الفترة القادمة ستوقف على حدوث تحسن كبير على جميع الجبهات الثلاث المشار إليها أعلاه وهي: نمو الاقتصاد العالمي، ونمو التجارة الدولية، وزيادة تدفقات الموارد إلى البلدان النامية. وهي علاوة على ذلك جبهات مترابطة ترابطاً وثيقاً. فزيادة سرعة النشاط التجاري بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي وإنتاج السلع في العالم من أواخر الثمانينات وما بعدها قد نتجت إلى حد كبير عن سرعة تحرير التجارة الدولية وما أعقب ذلك من توسع في واردات البلدان النامية. بيد أن ما أتاح زيادة واردات البلدان النامية هو الزيادة السريعة في تدفق رؤوس الأموال إليها في التسعينات، وانتشار

شبكات الإنتاج الدولي وتوسع التجارة داخل الصناعات، وهو التوسع الذي نشأ في حد ذاته عن زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ومما دعم هذه العوامل توسع النشاط الاقتصادي العالمي في التسعينات ببطء ولكن بشكل متواصل.

٣٤- كما أن التوسع السريع للتدفقات الرأسمالية الدولية في التسعينات كان نتيجة لتحرير التدفقات المالية الدولية ورفع الضوابط عن الأسواق المالية ولجوء البلدان النامية إلى تطبيق سياسات تثبيت خفضت معدل التضخم وهيأت بيئة "مواتية للاستثمار". بيد أن ما ساعد كثيراً في حدوث هذا التوسع أيضاً هو التغير في النهج الدولي إزاء مشكلة الدين، الذي تمثل في خطة برادي والذي أتاح المعالجة الفعالة لمشكلة الديون المستحقة على بلدان أمريكا اللاتينية وأعاد إليها جدارتها الائتمانية. ومما دعم مرة أخرى هذه العناصر المحددة كان أيضاً توسع الإنتاج العالمي.

٣٥- ويفيد تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣ بأن هذه العوامل المحددة التي أثرت على التجارة وتدفقات رؤوس الأموال في التسعينات لن تظهر على الأرجح مرة أخرى خلال الفترة القادمة، أو أنها على الأقل لن تكون بنفس الحدة كما كانت في التسعينات. وقد نشأت، في المقابل، تعقيدات جديدة من جراء عودة ظهور مشكلة ديون البلدان النامية وأزمة أسعار السلع الأساسية التي تؤثر بوجه خاص على أفقر البلدان. وينبغي بطبيعة الحال بذل كل الجهود الممكنة لمعالجة هذه القضايا. ويجب أن يكون هناك تحرك كبير في جولة الدوحة لزيادة فرص الوصول إلى الأسواق لصالح المنتجات ذات الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، وكذلك، بذل جهود للمضي قدماً بتنفيذ اتفاقات نقل الموارد الواردة في توافق آراء مونتيري. وبنفس الروح، ينبغي بذل جهود حثيثة لمعالجة مشاكل ديون البلدان النامية، بما في ذلك، كما اتفق عليه في مونتيري، تنفيذ المبادرة المعززة الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تنفيذاً سريعاً وفعالاً وكاملاً، وتمويلها بالكامل بموارد إضافية. وبالمثل، ينبغي التصدي لمحنة البلدان المعتمدة على السلع الأساسية وربطها بالمناقشات التي تتناول مشكلة ديون البلدان المعتمدة على السلع الأساسية ومبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي بذل جهود لتنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً المعقود في بروكسل.

٣٦- بيد أنه يلزم كشرط ضروري - وإن يكن غير كاف - أن ينتعش النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي انتعاشاً قوياً كي تحسن آفاق تنمية البلدان النامية ويتسنى تنفيذ الأهداف المتفق عليها في إعلان الألفية. وكما جاء في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣، فإن ذلك يتطلب انتعاشاً قوياً للنشاط الاقتصادي في البلدان الصناعية يقتصر بتنسيق للسياسة النقدية لكي تستقر تدفقات رؤوس الأموال ويتسنى تعديل أسعار الصرف بشكل منظم.

٣٧- وعلى البلدان النامية أن تتصدى بدورها لتحدي الاندماج في الاقتصاد العالمي في ظل ظروف تفضي إلى تحقيق تنميتها. والعنصر الأساسي في هذا التحدي هو ضرورة تحديد استراتيجيات وسياسات إنمائية تعزز قدرتها الإنتاجية وقدرتها على التنافس في الأسواق العالمية. وستتفاوت هذه السياسات بحسب توافر الموارد، والتجارب الإنمائية، ومستويات التنمية والنهج الإقليمية. وينبغي للبلدان النامية أيضاً أن تحدد جدول أعمالها للمفاوضات الاقتصادية الدولية في ضوء الاحتياجات - كما تراها - لتهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية. ويجب أن يتضمن هذا النهج مفهوماً مستوفى وحديثاً للتعاون بين الجنوب والجنوب. وبوجه عام، ينبغي للبلدان النامية أن تسعى جاهدة إلى تحقيق الاتساق بين موقفها في المفاوضات والعمليات الدولية من جهة، واستراتيجياتها الإنمائية الوطنية من جهة ثانية.

٣٨- وهذا يعود بنا إلى قضية دور الدولة القومية. والسؤال الذي يتكرر طرحه في مناقشات البلدان النامية بشأن العولمة والتنمية هو إلى أي مدى تقيّد عمليات العولمة قدرة البلدان النامية على تحديد سياستها الاقتصادية وتنفيذها. فقد أخذت الضوابط والالتزامات الدولية - اللازمة لإنشاء نظام اقتصادي دولي يقوم على أساس القواعد - تمتد إلى مجالات كانت فيما مضى من اختصاصات الحكومات الوطنية دون سواها. وقد بحثت هذه المسألة في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٣ (الذي سيصدر قريباً) في سياق الأطر الدولية التي يمكن إنشاؤها للاستثمارات الأجنبية، كما وردت ضمناً في تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣ بشأن "التصنيع والتجارة والتغير الهيكلي".

٣٩- وتهم هذه المناقشة البلدان النامية بوجه خاص، ولكن القضية أعم من ذلك. فسرعة انتشار العولمة قد أثارت رد فعل أخذ شكل العودة نوعاً ما إلى القومية الاقتصادية. ولا يقتصر رد الفعل هذا على البلدان النامية. إذ إن هناك أدلة غير مؤكدة مستمدة من الشواهد ولكنها مقنعة قد أخذت تظهر في التحليل الذي يجريه مراقبون مهرة لما يدور على الساحة العالمية ومفادها أن الحكومات تشعر مرة أخرى بأن "المسألة الجنسية أهميتها". فالجلد الذي دار في الآونة الأخيرة في دوائر الأعمال والدوائر الحكومية الفرنسية حول مصير ومستقبل شركة فيفندي يونيفرسال، قد أثار على الملأ قضية الأدوار المشروعة للشركات الوطنية والأجنبية في ميدان الاتصالات ووسائل الإعلام، وبوجه أعم قضية الحق في حماية الشركات الوطنية الممتازة^(٩). ومن زاوية أخرى في سياق هذا الموضوع، تنظر الحكومات في توسيع نطاق انطباق قواعدها وقوانينها لتشمل الشركات والوكلاء الاقتصاديين من غير المقيمين على أراضيها. ومما حفز هذا الاتجاه إلى حد أكبر هو، من جهة، فضائح الشركات، ومن جهة أخرى شواغل الأمن التي نشأت عن التهديد الإرهابي الذي طرح بكل وضوح معضلة الاختيار بين تيسير العولمة والتجارة وزيادة الأمن والسلامة. وعلى وجه التحديد، فإن قانون ساربان - أوكسلي الذي أُقر في الآونة الأخيرة بشأن إدارة الشركات يوسع نطاق انطباق قواعد الولايات المتحدة بشأن المحاسبة والإبلاغ ليشمل أية شركة مدرجة في بورصة الولايات المتحدة، وذلك بصرف النظر عن محل إقامتها^(١٠). ويقضي قانون تأمين سلامة النقل البحري لعام ٢٠٠٢، الذي أقره كونغرس الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، بأن يقوم وزير النقل بتقييم فعالية التدابير المعمول بها في الموانئ الأجنبية لمكافحة الإرهاب، وبرفض دخول السفن القادمة من موانئ أجنبية لا تطبق تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب. ويجري النظر على الصعيد الدولي في مبادرة "شراكة الجمارك وقطاع التجارة ضد الإرهاب" ومبادرة أمن الحاويات اللتين أطلقتتهما مصلحة الجمارك في الولايات المتحدة. والواقع أنه يبدو أن الحكومات الوطنية بدأت، في بعض المجالات، تفضل التعامل مع الشركات الوطنية أو جعل الشركات الأجنبية أقرب إلى الشركات الوطنية بإخضاعها لنظم واحدة.

٤٠- وهذه التطورات ليست بطبيعة الحال نفس التي تحدث في البلدان النامية. ففي كثير من هذه البلدان، هناك بالفعل عودة إلى تبني موقف قومي تقليدي بدرجة أكبر يؤكد على أولوية الأهداف الوطنية والأطراف الفاعلة الوطنية. بيد أن هذا الموقف لا ينطوي بالضرورة على رفض للعولمة أو الاندماج في الاقتصاد العالمي. وكمثال جيد على ذلك، يشار إلى ما صرح به رئيس البرازيل، السيد لوييس إينغاسيو لولا دا سيلفا، ونشر في جريدة *The Guardian* بتاريخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣. وفيما يلي ما كتبه الرئيس لولا:

"يقوم حزب العمال البرازيلي في الوقت الحاضر، بالتحالف مع أحزاب أخرى، بوضع مشروع يجمع بين النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل، ويعمق الديمقراطية السياسية ويؤكد سيادة بلدنا في العالم.

ولقد تشكل ائتلاف اجتماعي وسياسي واسع النطاق يضم محافظي الولايات، والبرلمان، ونقابات العمال، ودوائر الأعمال وقطاعات أخرى. وهناك أوقات لا يمكن التغلب فيها على الأزمات الحادة إلا إذا تجمعت الإرادة بقوة.

إن الظروف الاجتماعية والسياسية باتت مهياة الآن لبدء دورة إنمائية قابلة للإدامة. وهذا سيتطلب توسيع السوق الداخلية، خاصة لتوفير السلع التي يستهلكها الجمهور، وذلك بإدماج ملايين المواطنين المستبعدين في هذه السوق. والإصلاح الزراعي أساسي هو الآخر إذا أريد إعادة بناء الاقتصاد البرازيلي. وسيلعب هذا الإصلاح دوراً جوهرياً في تعميم الديمقراطية تعميماً كاملاً في البلد^(١١).

٤١ - والتحدي الذي يواجهه القادة السياسيون الوطنيون والمنظمات الدولية مثل الأونكتاد يتمثل، في جزء منه، في التأكد من أن هذه القومية الاقتصادية المعاد اكتشافها هي "قومية منفتحة"، وقومية ستبقى بشكل ثابت ضمن حدود الدفاع الشرعي عن المصالح الوطنية في إطار مجتمع عالمي متزايد الترابط يتمثل هدفه النهائي في تأمين حرية تدفق الآراء والسلع، وتقاسم الأهداف والتطلعات، والتعاون في بناء المشاريع الاجتماعية والاقتصادية، والحوار والتعايش بين الثقافات والقيم. ومما يتسم بأهمية أكبر في هذا الصدد هو السعي لتحقيق التوافق بين العمليات العالمية والاستراتيجيات الوطنية وفيما بين القطاعات المختلفة للاقتصاد العالمي.

٤٢ - ومن بين المجالات التي يمكن فيها أن يكون نهج "القومية المنفتحة" نهجاً صالحاً بصفة خاصة التجارة والفقر، والتجارة ونوع الجنس، والتجارة والصناعات الإبداعية. وجميع هذه المجالات الثلاثة تتطلب الاهتمام بوجه خاص بالمجموعات الوطنية وقطاعات المجتمع؛ على أن الاندماج الملائم في النظام التجاري العالمي يمكن أن يكون، في جميع المجالات الثلاثة، أداة قوية تساعد على وضع وتنفيذ السياسة المحلية. ولعله من المفيد أن يخصص المؤتمر قدراً من الاهتمام لهذه المجالات.

الجزء الثاني - النص السابق للمؤتمر

١- إن الجدل الدائر حول العولمة وأثرها على التنمية ما زال منذ فترة من الزمن يسير متخطياً الواقع الذي يواجهه صانعو السياسات العامة في البلدان النامية. وما من شك في أن إتاحة السبل لزيادة تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، في ظل الظروف الصحيحة، يمكن أن تحقق مكاسب كبيرة لكل من البلدان الغنية والبلدان الفقيرة. أما معرفة ما هي هذه الظروف بالضبط، وكيفية وصول البلدان النامية إلى تهيئتها والاستفادة منها، فهي من المسائل الأساسية في عمل الأونكتاد في مجال السياسات العامة وأعماله التحليلية على مدى الأعوام الأخيرة. وليست هناك إجابات بسيطة أو "وصفات" عالمية لأن التفاوت بين البلدان لا يسمح بوضع نهج واحد يلائم الجميع فيما يتصل برسم السياسات العامة. ومن الواضح مع ذلك، في ظل اقتصاد عالمي مترابط، أن الحل لا يكمن في اللجوء حصراً إلى الاستجابات الوطنية أو إلى العمليات الدولية. إذ إن ما يتسم بأهمية جوهرية هو التداخل وزيادة الاتساق بين العمليات والمفاوضات الدولية، من جهة، والاستراتيجيات الإنمائية التي تحتاج البلدان النامية إلى انتهاجها لبلوغ أهدافها الوطنية، من جهة أخرى. ويجب أن يكون دور الأونكتاد هو المساعدة في تحقيق هذا الاتساق.

٢- ويتمشى هذا الدور مع ما اعتبر التحدي الرئيسي الذي يواجه الأونكتاد منذ وقت طويل. وهذا التحدي يتمثل في تحديد المجالات التي تتطلب الاهتمام على صعيد السياسات العامة وطنياً ودولياً، وفي ضمان تفاعل السياسات الوطنية مع النظام التجاري الدولي لتعزيز النمو والتنمية للاقتصاديين المستدامين. وقد سبقت الإشارة إلى أن خطة عمل بانكوك كانت خلال السنوات الأربع التي تلت انعقاد الدورة العاشرة للأونكتاد بمثابة خطة شاملة لعمل المنظمة. ويجب أن تظل هذه الخطة تشكل الإطار الأساسي لتحديد الملامح العريضة لعمل الأونكتاد في السنوات القادمة. بيد أن عمل الأونكتاد يجب أن يسهم أيضاً في تنفيذ نتائج المؤتمرات الرئيسية التي عقدت منذ المؤتمر العاشر. ويجب أن يهدف هذا العمل، على وجه التحديد، إلى الإسهام في تنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً، الذي اعتمد في مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، وأهداف التنمية المتفق عليها اتفاقاً دولياً والواردة في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وخطة التنفيذ المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، فضلاً عن إعلان الدوحة الوزاري والقرار بشأن قضايا وشواغل منظمة التجارة العالمية ذات الصلة بالتنفيذ.

أولاً - استراتيجيات التنمية في إطار اقتصاد عالمي سائر في طريق العولمة

ألف - القضايا

٣- إن التنمية عبارة عن عملية تعلم مستمرة. فوقت إنشاء الأونكتاد، كانت اقتصاديات التنمية تستند أساساً إلى عمليات إعادة بناء لنماذج وعمليات التغيير الاقتصادي السابقة في البلدان الصناعية الغنية الآن، وهي عمليات كانت تُستكمل بنماذج نظرية - مثل نظرية بريبيش المتمثلة في "المركز والمحيط" - والتي حاولت تفسير أصول التقسيم السائد للعمل على الصعيد العالمي. وقد اختلفت الحالة اليوم اختلافاً تاماً. إذ بات ممكناً الآن النظر إلى تجارب التنمية على مدى ٤٠ سنة في البلدان النامية، وتحديد البلدان التي نجحت في تحقيقها وتلك التي حققت نجاحاً جزئياً والبلدان التي سجلت ركوداً أو تراجعاً اقتصادياً. وفي سجل التنمية هذا دروس مهمة يمكن الاستفادة منها.

٤- ومع العولمة، زاد الاقتناع في فترة التسعينات بأن السند الأساسي لاستراتيجيات التنمية هو زيادة الانفتاح على قوى السوق الدولية وعلى المنافسة الدولية. ولم يقتصر ذلك على إزالة المعوقات القائمة عند الحدود أمام التعاملات الاقتصادية الدولية، بل شمل أيضاً إنهاء عمليات تدخل الدولة من وراء الحدود، وربط ذلك بتدابير للقضاء على الاختلالات المالية في الاقتصاد الكلي. وكان ذلك مبنياً على أساس افتراض مفاده أنه سيتسنى تخصيص الموارد بمزيد من الفعالية؛ وجذب المدخرات الأجنبية؛ وترسيخ القدرات التكنولوجية بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وقد شكلت هذه العوامل، إلى جانب الاستقرار السياسي، والإدارة السليمة، واحترام حقوق الملكية، والاستثمار العام في الموارد البشرية، ما اعتبر بمثابة استراتيجية للنمو يمكن تعميم تطبيقها في عالم سائر في طريق العولمة.

٥- ويعتبر هذا النهج الآن، وعلى نطاق واسع نجحاً غير كافٍ لسببين. من جهة، يُحاجّ بأن التنمية يجب أن تُعنى بحياة الناس وأن تهم من ثم بالفقر والتنمية البشرية والشواغل البيئية في إطار نهج إنمائي أكثر شمولاً. ومن جهة أخرى، يقال إن النمو والتنمية الاقتصاديين يشملان عدداً من العوامل الأخرى التي لا يمكن فهمها إلا من خلال تناول تحارب التنمية الفعلية على نحو محدد وأكثر تفصيلاً. وفي هذا الصدد، يتضح أن استراتيجية التنمية التي اتبعتها البلدان القليلة التي كانت الأكثر نجاحاً في بدء ومواصلة عملية تقارب اقتصادي مع أغنى البلدان، قد خرجت عن النهج التقليدي. هذا علاوة على أن النتائج الاقتصادية التي كان يتوقع تحقيقها في البلدان التي نفذت النهج العام كانت أقل مما كان مرجواً. وهذا ما حدث بصفة خاصة في أفقر البلدان التي لا يزال عدد كبير منها يعاني من الفشل في تحقيق النمو منذ وقت طويل.

٦- ويتضح من سجل التنمية أن لجميع العناصر الأساسية التي يتضمنها النهج التقليدي دوراً ما. فالمشاريع الخاصة ونشاط طبقة رجال الأعمال هما محركا التنمية. وعملية الاندماج في الاقتصاد العالمي حتمية بالنسبة للتنمية المستدامة. كما أن توفر بيئة اقتصادية كلية مستقرة هو أمر حيوي أيضاً. ولكن عناصر هذا النهج ينبغي أن تصاغ بطريقة عملية ترتب تسلسل التغييرات بعناية، وتكيف على نحو أوثق مع أوضاع البلدان المختلفة، وتعترف بأوجه القصور الهيكلي في الاقتصادات النامية، ولا تعظم بلا داع طرائق عمل الأسواق العالمية، وتكون قائمة على الإدارة السليمة للأسواق الوطنية.

٧- والتحدي كبير بشكل خاص بسبب استمرار التفاوتات في القوة الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. فالقيمة المضافة السنوية التي يحققها عدد من كبرى الشركات عبر الوطنية في البلدان المتقدمة تفوق الناتج المحلي الإجمالي لمعظم البلدان النامية. وقلة الهياكل الأساسية، والتمويل، والتكنولوجيا وخدمات التسويق والخدمات الكثيفة الاعتماد على المهارات، تؤدي إلى ارتفاع كبير في كلفتها بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، مع ما يترتب على ذلك من تأثيرات هامة على قدرة التنوع لإنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى ومخاطر هذا التنوع ومدى استدامته، فضلاً عن التنافس في هذا المجال. كما أن القصور الهيكلي وضعف المؤسسات يعينان أيضاً عدم وجود قدرة محلية كافية، لاستيعاب التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبشرية الناتجة عن التكيف أو عن الهزات المحلية والخارجية. وهذه حقائق يجب ألا تغيب عن البال.

١ - مكونات استراتيجيات التنمية الأكثر نجاحاً

٨ - في جميع الحالات التي نجحت فيها البلدان النامية في تحقيق نمو سريع ومطرد، كانت هناك عملية تصنيع متأخرة اقترن فيها تحول الهيكل الاقتصادي تحولاً مذهباً من القطاع الأولي إلى قطاع الصناعات التحويلية بارتفاع تدريجي في مستويي الإنتاجية والدخل. ومما ساند في حدوث هذا الارتفاع هو الانتقال من تنفيذ أنشطة أقل اعتماداً على التكنولوجيا ورأس المال إلى أنشطة أكثر اعتماداً عليهما داخل القطاعات وفيما بينها، وقد ساعدت زيادة الإنتاجية الناشئة عن ذلك المنتجين المحليين في التنافس في أسواق دولية ذات متطلبات متزايدة. وكان محرك عملية التكيف الهيكلي ونمو الإنتاجية هذه هو تراكم رأس المال على نحو سريع ومطرد.

٩ - وكانت المكونات الأساسية لاستراتيجيات التنمية التي حفزت هذه العملية ووجهتها هي:

- السياسات الرامية إلى تهيئة بيئة استثمارية سليمة تتقارب فيها مصالح الشركات مع مصالح التنمية الوطنية؛
- السياسات الرامية إلى إدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي؛
- السياسات الرامية إلى إدارة توزيع فوائد التنمية.

١٠ - وفي المراحل الأولية، صممت سياسات تهيئة بيئة استثمارية ملائمة لاقتصاد ريفي أساساً كانت الأنشطة الزراعية تشكل فيه القاعدة الرئيسية لتوليد الثروة. وكان تركيزها الاستراتيجي الأساسي ينصب على زيادة الإنتاجية في القطاع الزراعي - خاصة فيما بين صغار المزارعين - وتوليد فائض زراعي صاف يمكن استخدامه لتعزيز الأنشطة غير التقليدية.

١١ - ومع بدء انطلاق النشاط الصناعي وظهور قطاع الشركات، أصبح التراكم الصناعي يشكل مصدر تراكم أكثر أهمية نسبياً. ثم أصبحت استدامة النمو تعتمد أكثر فأكثر إلى تأزر التفاعلات بين زيادة المدخرات والاستثمارات والصادرات. ثم إن وجود صلة قوية بين الاستثمارات والأرباح قد أتاح للشركات الأرباح والقدرات اللازمة للاستثمار، وأدى الاستثمار بدوره إلى زيادة الأرباح من خلال زيادة رصيد رأس المال الإنتاجي وتسريع وتيرة نمو الإنتاجية. وقد استخدمت سياسات مختلفة لتنشيط هذه الصلة وتهيئة بيئة للاستثمار تلتقي فيها مصالح الشركات بمصالح التنمية الوطنية. فاعتمدت سياسات ضريبية تيسر للشركات تحقيق الأرباح وتشجع على الاحتفاظ بها وتثبط توزيعها في شكل دخل شخصي منعاً لاستنزافها في استهلاك السلع الكمالية. وفوق ذلك كله، طبقت من خلال العمل في السوق وسياسات تجارية ومالية وتكنولوجية مركزة تركيزاً قطاعياً لتهيئة فرص استثمارية مربحة في الأنشطة الإنتاجية. وشملت التدابير الحماية الانتقائية، وتدابير الرقابة على أسعار الفائدة وتخصيص الائتمانات، وإدارة المنافسة، بما في ذلك إدارة عمليات الاندماج، وتنسيق عملية توسيع القدرات، وفرض قيود على الدخول إلى صناعات محددة، وفرز عمليات حيازة التكنولوجيا، وتشجيع إقامة الكارتلات لأغراض محددة مثل التوحيد القياسي للمنتجات والتخصص في إنتاجها وتصديرها. وقد أصبح استخدام بعض أدوات السياسة العامة هذه غير مشروع منذ ذلك الحين نتيجة اعتماد ضوابط تجارية دولية، ولكن استخدام بعضها الآخر لا يزال متاحاً للحكومات الوطنية. وفي حالة تجارب التنمية الناجحة، طبقت جميع هذه السياسات بطريقة

محدودة زمنياً وموجهة نحو أهداف محددة على أساس معايير أداء واضحة ترتبط بالتعلم، وتحقيق وفورات الحجم، ونمو الاستثمار والصادرات والإنتاجية.

١٢ - وبما أن زيادة الاستثمارات تسبق زيادة المدخرات المحلية، فمن المرجح أن تواجه المراحل الأولى للنمو السريع وانطلاق الصناعة فجوة كبيرة فيما يتصل بالتمويل. وفي التجارب الناجحة، لعب التمويل الرسمي دوراً رئيسياً في سد هذه الفجوة إذ إنه كان بمثابة محفز للإدخار المحلي وتدفق رؤوس الأموال الخاصة. ثم ازدادت أهمية تدفقات رؤوس الأموال الخاصة الواردة ولكن مع تفاوت شكلها. فكان الاستثمار الأجنبي المباشر أساسياً في عدد من الاقتصادات التي دخلت مرحلة التصنيع في وقت متأخر وحقت نجاحاً. على أن اقتصادات أخرى قد اعتمدت، بدلاً من ذلك، على أسواق رؤوس الأموال الدولية، وخاصة على الاقتراض من المصارف، وإن أخضعت له لرصد دقيق ولموافقة الحكومة وضماناتها.

١٣ - ولعبت التجارة دوراً بالغ الأهمية في عملية التنمية. ففي بعض القطاعات، وفرت السوق المحلية فرصاً أولية لنمو الأنشطة الصناعية الحديثة النشأة وأتاحت اتخاذ خطوات مؤقتة لبناء القدرة الصناعية وذلك بوضع برامج للصناعات الناشئة كان الهدف منها هو خفض استيراد المواد اللازمة للنمو. ولكن توجيه الاستثمار نحو الصادرات وتشجيع الشركات المحلية على التنافس في الأسواق الدولية كان أمراً أساسياً. ذلك أن التصدير يسمح بتحقيق مكاسب من حيث زيادة الكفاءة تنشأ عن تحسين تخصيص الموارد في الاقتصاد وعن آثار الضغوط التنافسية على مستوى الشركات، فضلاً عن آثاره غير المباشرة التي تعزز الإنتاجية كما أن التوسع في الصادرات كان بالغ الأهمية أيضاً لتذليل الصعوبات التي تواجهها موازين المدفوعات وذلك من أجل استيراد السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة اللازمة لبناء القدرة الصناعية وتعزيز القدرة على التنافس. وقد تمت عملية تنمية الصادرات على أساس تسلسل دينامي بدأ باستغلال ما يتسم به القطاع الأولي من مزايا أولية، ثم بالاستثمار في إجراء المزيد من التحسينات في مجال تجهيز عمليات المنتجات القائمة على الموارد الطبيعية ورفع مستوى جودتها. وقد تكثفت عملية التحول نحو إنتاج وتصدير السلع المصنعة من خلال استحداث أنشطة لا تتطلب مهارات علاوة على أنها أقل طلباً للتكنولوجيا وقادرة على أن تستوعب بسرعة أعداداً كبيرة من العمال من القطاعات التقليدية. ولكن البلدان النامية الناجحة لم تكتف باستغلال فرص الاستثمار المتاحة في الأنشطة الكثيفة الاعتماد على اليد العاملة استغلالاً كاملاً، بل قامت أيضاً، مع تغير نسب عوامل الإنتاج والأسواق العالمية، بالنهوض بجيل جديد من الصناعات بشكل تدريجي وهادف، خاصة صناعة السلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة، التي تتيح إمكانيات أكبر في مجالات الابتكار ونمو الإنتاجية ودينامية التصدير. وتم ربط تدابير زيادة الاستثمار وتعزيز الإنتاجية بتدابير تعزيز الصادرات وذلك بخفض التعريفات ومنح ائتمانات تفاضلية وضمان ائتمانات التصدير. وفي المراحل الأولى، كان هناك اهتمام كبير بإدارة أسعار الصرف من أجل الحفاظ على أسعار تنافسية في المدى الطويل والتكيف مع الصدمات الخارجية بشكل منظم. وفي وقت لاحق، اشتملت التدابير الرامية إلى تشجيع تنمية صناعات أكثر تطوراً تشجيعاً فعلياً على فرض قيود على الواردات، وخفض الإعفاءات الضريبية وفيما يخص بعض الواردات من السلع الوسيطة والرأسمالية، ومنح مؤسسات الأعمال التي تشتري الآلات المنتجة محلياً تسهيلات ضريبية أعلى لأغراض الاستثمار. وبالإضافة إلى ذلك، تم اتخاذ تدابير لبناء القدرة التكنولوجية وتعزيزها على الصعيد الوطني وصعدي الصناعات والشركات. وشملت هذه التدابير توفير الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز لأغراض التدريب المهني وغير ذلك من أشكال التدريب في إطار الشركات والمؤسسات التعليمية. كما استخدمت تدابير لتيسير أعمال البحث والتطوير

على الصعيد المحلي، بما في ذلك منح إعانات مالية، خاصة للمشاريع الكبيرة والتي تنطوي على المجازفة، وإنشاء حظائر علمية ومجمعات صناعية خاصة، لتعزيز القدرة التكنولوجية.

١٤- وقد اشتمل آخر مكون مهم من المكونات الهامة لاستراتيجيات التنمية الناجحة على اعتماد سياسات لإدارة توزيع فوائد التنمية. ففي البلدان النامية التي حققت أكبر قدر من النجاح، اتخذت تدابير الإصلاح الزراعي في مرحلة مبكرة أمّنت بعد ذلك توزيع الفوائد بمزيد من الإنصاف. وقد أتاح ذلك، إلى جانب التنمية الواسعة النطاق للموارد البشرية وزيادة فرص العمل المنتج، الأساس لتحقيق تنمية أكثر شمولاً.

٢- مشكلة تحقيق النمو الطويل الأجل

١٥- إن اندماج الكثير من البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لم يكن على مستوى التوقعات من حيث المكاسب الإنمائية الطويلة الأجل لأن سياسات الدعم هذه لم تكن متوفرة لإتاحة فرص استثمارية مربحة وفرص للتصدير ولدعم التنمية الإنتاجية والتغيير الهيكلي.

١٦- ففي عدد من البلدان الصناعية المتوسطة الدخل، اقترن تحرير التجارة بتحديث عمليات الإنتاج داخل الشركات المصدرة، ولكنه لم تكن هناك في الوقت نفسه قدرة محلية على تقليد المنتجات وتكييفها، هذا فضلاً عن ضعف الروابط المحلية. وكان هناك تخصص أكبر في الأنشطة القائمة على الموارد الطبيعية والأنشطة الكثيفة الاعتماد على اليد العاملة (أنشطة التجميع) التي لا تتطلب مستوى عالياً من المعرفة. وبتغير هيكل الإنتاج على هذا النحو، لا يمكن الحفاظ على توازن ميزان المدفوعات إلا على أساس معدلات نمو أدنى عن تلك التي تحققت خلال الفترة السابقة للإصلاح. ولم يطرأ أي تغيير على هذه التفاوتات عموماً.

١٧- إن حدود النهج المطبق عموماً تتضح بصفة خاصة في البلدان التي تقع أسفل سلم التنمية والتي لا يزال دخل الفرد فيها عند المستويات التي كان قد بلغها منذ ٣٠ سنة. ويواجه هذه الحالة كثير من أقل البلدان نمواً، وبخاصة تلك التي لم تنوع هياكل صادراتها من خلال تحويلها إلى هياكل تصدير المصنوعات والخدمات. ففي عام ١٩٩٩، كان متوسط دخل الفرد في أقل البلدان نمواً المصدرة للسلع الأساسية (غير النفطية)، أدنى مما كان عليه في عام ١٩٧٠. وترتبط اتجاهات الفقر في هذه البلدان التي يصل فيها دخل الفرد إلى دولار واحد في اليوم بهذا الفشل في تحقيق نمو طويل الأجل.

١٨- وبالنسبة للبلدان التي هي في أسفل سلم التنمية، يعزى الركود الاقتصادي المستمر، أكثر ما يعزى، إلى عوامل وطنية ودولية تشكل معاً "مصيصة الفقر". ففي البلدان التي يقل فيها دخل غالبية السكان عن دولار أو دولارين في اليوم، يخصص جزء كبير من الناتج المحلي الإجمالي لتأمين لوازم الحياة. وقليلة هي الموارد المحلية المتاحة للاستثمار وتمويل الخدمات العامة الحيوية التي تشمل التعليم، والصحة، والإدارة، وصون القانون والنظام. فانخفاض الدخل يقلل الادخار؛ وانخفاض الادخار يقلل الاستثمار؛ وانخفاض الاستثمار يقلل الإنتاجية والدخل. ويشكل انتشار جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز جزءاً من هذه الدائرة المفرغة. كما أن انتشار الفقر على نطاق واسع يؤدي أيضاً إلى تدهور البيئة لأن السكان يقتطعون من موارد البيئة لمجرد البقاء على قيد الحياة، ولكن هذا يقوض بدوره إنتاجية الأصول الرئيسية التي تعتمد عليها سبل العيش. كما أن قدرات الإدارة وقدرات الشركات

المحلية تكون ضعيفة حتماً يكون الفقر متفشياً، وهناك علاقة واضحة بين تدني دخل الفرد واحتمال نشوب نزاع مزعزع للاستقرار.

١٩- ومما يزيد من حدة هذه الحلقات المفرغة على المستوى المحلي العلاقات التجارية والمالية الدولية، خاصة في البلدان الفقيرة المعتمدة على السلع الأساسية. ذلك أن البلدان الواقعة في "مصيصة الفقر" تحرم من إمكانية الاستفادة مما قد تتيحه عولمة نظم الإنتاج والتمويل والأسواق من جوانب مفيدة بينما تتعرض في الوقت ذاته لبعض جوانبها السلبية. فبالنظر إلى هبوط الأسعار العالمية للسلع الأساسية، لا تؤدي الزيادات الكبيرة في أحجام الصادرات إلى زيادة كبيرة في حصائل هذه الصادرات والقدرة على شراء الواردات. وإلى جانب تباطؤ نمو الصادرات، والصدمات الخارجية الكبيرة التي حدثت أيضاً نتيجة لعدم استقرار أسعار السلع الأساسية، كان هناك أيضاً تراكم في الدين الخارجي لدرجة لم تعد محتملة. فتم أخيراً، مع تراكم الديون المستحقة أساساً لدائنين رسميين، وضع نظام للمعونة/خدمة الدين أصبح بموجبه تقديم المعونة يخضع أكثر فأكثر لضرورة تأمين سداد خدمة الدين. وكان من الحتمي أن يؤدي ذلك إلى تقويض الأثر الإيجابي للمعونة كما أن بطء تقدم معظم البلدان النامية الأكثر تقدماً في ارتفاع سلم التنمية قد أسهم أيضاً في تشبع أسواق السلع الأساسية وزيادة ضعف البلدان التي سعت إلى الإفلات من مصيصة الفقر بتنويع صادراتها من أجل تصدير منتجات أخرى غير السلع الأساسية.

٢٠- وتدل تجارب التنمية على أنه لا يمكن الاعتماد على قوى السوق وحدها لإجراء تلك التحولات في الهيكل الاقتصادي التي حدثت دائماً في حالات التنمية المطردة الأكثر نجاحاً. كما أن قوى السوق لا تستطيع وحدها إنهاء دورة الركود الاقتصادي والفقر المدقع الواسع الانتشار الذي وقعت أفقر البلدان في مصيصة.

باء- خيارات السياسة العامة واستجاباتها

١- السياسات الوطنية

٢١- إن تجارب البلدان النامية القليلة التي استطاعت أن تبدأ وتواصل عملية تقارب اقتصادي مع البلدان الغنية لا ينبغي أن تعتبر مخططاً مفصلاً لصانعي السياسات العامة في أماكن أخرى. إلا أنها توفر بعض الدروس الاستراتيجية العامة.

٢٢- أولاً، إن نقطة الانطلاق في أية استراتيجية إنمائية ملائمة هي تهيئة بيئة اقتصاد كلي وبيئة مالية مستقرة لدعم تكوين رأس المال. وتمثل الضوابط الضريبية والنقدية عوامل مهمة. ولكن سياسات الاقتصاد الكلي يجب أن تراعي أيضاً ضرورة توسيع القدرة على الإنتاج وزيادة الإنتاجية. كما ينبغي لها التحكم بالتقلبات الدورية التي تحدث حتماً في عملية التراكم.

٢٣- ثانياً، إن الإدارة المسؤولة للاقتصاد الكلي لا تكفي بحد ذاتها للخروج من مصيصة الفقر التي وقعت فيها أفقر البلدان. كما أنها لا تكفي لخلق العملية الدينامية المتمثلة في تحقيق التراكم وإجراء التكيف الهيكلي ورفع المستوى التكنولوجي من أجل تحقيق النمو المطرد في إطار استراتيجية إنمائية ناجحة. بل ينبغي تكملة سياسات الاقتصاد الكلي باستخدام مجموعة من السياسات استخداماً استراتيجياً لمعالجة أوجه القصور الهيكلية وتنمية القدرات الإنتاجية.

وتشتمل عناصر سياسات تنمية الهياكل والإنتاج هذه على السياسة التجارية، والسياسة الصناعية، والسياسة المالية، وتنمية الموارد البشرية، والسياسة التكنولوجية، وتنمية الهياكل المادية، وسياسية تيسير التجارة.

٢٤- ثالثاً، يجب أن تشمل سياسات تنمية الهياكل والإنتاج تدابير "وظيفية" على مستوى الاقتصاد ككل (مثل تنمية وتكثيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم) وتدابير تركز على القطاعات وتتخذ على مستوى المؤسسات. ويجب أن تتصدى هذه التدابير لأوجه قصور محددة في السوق تعوق تحقيق أهداف التنمية الوطنية، ومن بينها: الأسواق المفقودة والافتقار إلى قاعدة لتنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة؛ والنقص في أسواق التكنولوجيا وأسواق رأس المال؛ ومخاطر بدء مزاوله أنشطة جديدة ومخاطر التصدير؛ والروابط والعوامل الخارجية التي تجعل الاستثمار عاملاً مكماً إلى حد كبير ضمن القطاعات. ويجب أن تكون التدابير تدابير منشئة ومحفزة للأسواق لا تدابير مستبدلة للأسواق، على أن يكون الهدف منها هو تحفيز المشاريع الخاصة ودفعها وتوجيهها دعماً للتنمية الوطنية.

٢٥- رابعاً، لا بد من ربط سياسات تعزيز التراكم والتغيير الهيكلي ورفع المستوى التكنولوجي بسياسات تتم في إطارها إدارة عملية الاندماج في الاقتصاد العالمي. أما مدى عمق وسرعة انفتاح أي اقتصاد على القوى الاقتصادية الدولية واستمراره في تحقيق التنمية في الوقت ذاته، فيتوقف إلى حد كبير، على أداء إنتاجية صناعته وعلى السرعة التي يرفع بها مستوى قاعدته التكنولوجية وقاعدة المهارات. ولا يمكن إقحام المنتجين المحليين بدفعهم لتحسين أداء إنتاجيتهم من خلال تعريضهم قبل الأوان لقوة المنافسة الدولية الكاملة. بل يجب أن يكون هناك نهج أكثر تدرجاً وتسلسلاً يتمشى والأوضاع المحلية وقدرة تعلم الشركات والموظفين وصانعي السياسة العامة. وهذا يتطلب نهجاً متدرجاً إزاء تحرير التجارة يتم ربطه بسياسات لتحسين القدرة على المنافسة، فضلاً عن نهج استباقي إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢٦- إن إدارة الاندماج تعني ضرورة توجيه استراتيجية التنمية باستمرار وبيقظة نحو الخارج، أي ضرورة الاهتمام باستمرار بالتطورات الاقتصادية واتجاهات السوق في شتى أنحاء العالم. ويجب أن ينصب الاهتمام على تنمية قدرة المؤسسات المحلية على المنافسة. فإجراءات السياسة العامة الموجهة نحو تعزيز القدرة على المنافسة يجب أن تركز لا على بناء القدرات على مستوى الشركات فحسب، بل وكذلك على أوجه التكامل فيما بين الشركات التي تجعل القدرة على المنافسة قدرة شاملة. ويجب أن يكون الهدف من هذه الإجراءات هو:

- تحسين قدرة الشركات وسلاسل الإنتاج لابتكار واستخدام التكنولوجيا بطريقة تيسر إحداث تغييرات في التخصص التجاري للبلد في اتجاه إنتاج سلع وخدمات ذات قيمة مضافة؛
- تمكين وتكثيف هياكل الشركات ولا سيما المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، وربطها ربطاً فعالاً بكبرى المؤسسات والشركات المرتبطة بالتجارة الدولية، وذلك من أجل العمل على نحو مستدام على تعزيز القدرة على توفير وظائف أفضل وزيادة الآثار الإيجابية للتجارة ضمن الاقتصاد الداخلي؛
- الإسهام في جعل السياسة الاقتصادية سياسة فعالة بوجه عام على الصعيد الاجتماعي باتخاذ إجراءات إيجابية لصالح القطاعات الحضرية غير الرسمية وقطاعات الإنتاج الريفي المنخفضة

الإنتاجية، والقيام حيثما يكون ذلك ملائماً باعتماد سياسات تكيف تيسر الخروج من هذه القطاعات؛

○ إدراج قضايا المعايير البيئية، باعتبارها قضايا شاملة، في صلب جميع السياسات (الأفقية والانتقائية) لتأمين استدامة استخدام الموارد الطبيعية وتعزيز فرص البلدان النامية للتنافس بنجاح في الأسواق العالمية التي تتزايد متطلباتها فيما يتعلق بالأداء البيئي؛

○ تعزيز قدرات المؤسسات المكلفة بوضع سياسات تنمية الإنتاج والسياسات التجارية وذلك بزيادة قدراتها على وضع السياسات وتنفيذها وعلى إجراء المفاوضات ذات الصلة بقواعد التجارة على الصعيد الدولي.

٢٧- ورغم أن أية استراتيجية إنمائية ناجحة يجب أن توضع على أسس وطيدة تتمثل في إنشاء شركات محلية قوية ترتبط بعملية دينامية، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يعد بإمكانية الحصول على مجموعة من المهارات والمزايا التكنولوجية والتنظيمية الأكثر تطوراً. ويرجح أن يكون للشركات الأجنبية دور مفيد في جميع مراحل عملية التنمية. ففي القطاع الأولي، سيتطلب التصدير إقامة علاقات تعاقدية وثيقة مع كبرى الشركات عبر الوطنية التي تهيمن على أسواق هذه المنتجات. فالصناعات الجديدة الرئيسية لإنتاج المصنوعات لأغراض التصدير لا يمكن أن تنشأ بسهولة ما لم يتم الحصول على شكل من أشكال المساعدة - التكنولوجية أو غيرها - من الشركات القائمة في البلدان الأكثر تقدماً. بيد أن هناك طرقاً مختلفة لتقديم هذه المساعدة، وسيلزم وضع المزيد من السياسات الاستراتيجية لتكملة جهود بناء القدرات المحلية. ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من التدابير لتعظيم فوائد التفاعل مع الشركات الأجنبية، بما في ذلك إصدار التراخيص واستضافة فروع الشركات الأجنبية. وقد يكون من المستحسن في معظم الحالات، اعتماد مجموعة مؤلفة من هذه التدابير تتلاءم مع الظروف المحلية.

٢٨- خامساً، يمكن للترتيبات الإقليمية، في الحالات التي لا تزال الشركات المحلية تعاني فيها من ضعف في القدرات التكنولوجية والإنتاجية ويتسم فيها الإطار الاقتصادي العالمي بجوانب تحيز وتباين كشوف النظام، أن تهيئ بيئة داعمة لتنفيذ استراتيجيات التنمية الوطنية. ثم إن التقسيم الإقليمي للعمل الذي يشهد تغيراً دينامياً والمعروف بنموذج "الإوز الطائر" الذي يتيح للبلدان الأقل تقدماً فرصاً للدخول في مراحل تصنيع أكثر بساطة في إطار تقسيم إقليمي للعمل، مع نجاح الاقتصادات الأكثر تقدماً في الانتقال من الصناعات القائمة على الموارد والكثيفة الاعتماد على اليد العاملة إلى أنشطة أكثر تطوراً في مجال الصناعة التحويلية، لا يزال يشكل نموذجاً له أهميته في هذا الصدد. ويمكن للسياسات الوطنية أن تسهل تدفقات التجارة والاستثمار الإقليمية التي تدعم هذه العملية للمساعدة في إنشاء الأسواق ونقل المهارات والتكنولوجيا إلى البلدان المجاورة.

٢٩- سادساً، يلزم وضع سياسات لتنمية الهياكل والإنتاج وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي وذلك بإنشاء شبكة قوية تربط الحكومة بدوائر الأعمال. ومن المهم في هذا الصدد تشجيع قيام بيروقراطية اقتصادية مستقلة وعالية الكفاءة تقوم، عن طريق إنشاء روابط مختلفة رسمية وغير رسمية مع دوائر الأعمال، ببلورة رؤية مشتركة لأهداف وغايات التنمية ومفهوم مشترك للطريقة التي يمكن بها تحقيق هذه الأهداف والغايات على أفضل وجه.

٣٠- سابعاً، لا بد لاستراتيجيات التنمية أن تتناول قضايا الفقر، والتنمية البشرية، واهتمامات التوزيع والاهتمامات البيئية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من سياسات تنمية الهياكل والإنتاج. ولا ينبغي النظر إلى الأهداف الاجتماعية والبيئية باعتبارها قضية ثانوية أو تكميلية، بل ينبغي تحقيقها من خلال عملية الإنتاج. إذ لا مجال لاستمرار التنمية ما لم تكن شاملة. وهذا الشمول يعزز في الوقت ذاته فعالية استراتيجية التنمية. والقنوات المؤدية لذلك هي زيادة إنتاجية الإنسان وتوسيع الأسواق الوطنية وزيادة التعاون الاجتماعي.

٣١- ولهذا الدرس السابع أهمية خاصة في سياق إعلان الألفية الذي عزز التركيز في مجال السياسة العامة على الحد من الفقر، وضمان المساواة بين الجنسين، وتعزيز التنمية البشرية. فإدراج أهداف محددة يمكن قياس درجة تحقيقها في شكل الغايات الإنمائية للألفية ينطوي على تحول عن المعدلات المستهدفة للنمو الاقتصادي (التي كانت تشكل أهداف التنمية في العقد الأول والثاني اللذين خصصتهما الأمم المتحدة للتنمية) نحو أهداف تتصل مباشرة برفاه الإنسان. ورغم أن هذا التحول مستحسن من حيث غاياته النهائية، فإنه ينطوي على خطر محتمل إذ إن صانعي السياسات العامة قد يركزون أكثر من اللازم على الفقر ومستويات التنمية البشرية والنفقات الاجتماعية وقد يغفلون الأهمية الأساسية التي يتسم بها النمو الاقتصادي وتعزيز قدرات الإنتاج وزيادة توفير فرص عمل مجزية بالنسبة لتحقيق الأهداف المشتركة. ويتضح هذا الخطر بوجه خاص في الجيل الأول لاستراتيجيات الحد من الفقر التي تم وضعها في أقل البلدان نمواً والتي لم تشمل عموماً لا استراتيجية للنمو ولا استراتيجية للتجارة.

٣٢- ولا يجب أن تكون هناك مفاضلة بين تنمية قدرات الإنتاج وتعزيز الحد من الفقر. بل إن المسألة يجب أن تتمثل في معرفة كيفية الحد من الفقر عن طريق بناء قدرات الإنتاج. ولن تتحقق الأهداف المتفق عليها عموماً في إعلان الألفية ما لم يرتبط التحول عن تحقيق النمو في اتجاه رفاه الإنسان بالأفكار المتبصرة بشأن النمو الاقتصادي وتنمية الإنتاج وذلك بإجراء تحليل محايد لسجل التنمية على مدى السنوات الأربعين الماضية. ولن تتحقق الأهداف المتعلقة بالحد من الفقر والتنمية البشرية إلا من خلال التنمية.

٢- الحاجة إلى التنويع في استراتيجيات التنمية

٣٣- إن الدروس السبعة الوارد ذكرها أعلاه ينبغي أن تطبق بطريقة عملية تتطور من خلال التعليم، استناداً إلى التجارب الملموسة لمعرفة ما هو ناجح وما هو غير ناجح في كل بلد. ومن السمات المهمة التي أوضحتها تجربة التنمية على مدى السنوات الأربعين الماضية ما يتمثل في تزايد التفاوت فيما بين البلدان النامية من حيث الهيكل الاقتصادي ومستوى التنمية. وهذا التباين يجعل من اعتماد نهج واحد ملائم للجميع أمراً لا أهمية له. ومن الواضح أن خيارات السياسة العامة واستجاباتها يجب أن تتغير وتتطور مع تطور الاقتصاد. ولا بد كذلك من تكيف السياسات مع الأوضاع الأولية المختلفة للبلدان من حيث حجمها ومواردها الطبيعية وموقعها. وهناك عناصر أخرى تميز البلدان عن بعضها، وهي تتمثل في مستوى تنمية الإنتاج وشكل الاندماج في الاقتصاد العالمي، ومستوى الفقر وعدم المساواة والتنمية البشرية. ومن المهم التمييز بين الاقتصادات المعتمدة على السلع الأساسية والاقتصادات التي حققت درجة من التصنيع أو تنمية الخدمات، ويمكن تحديد أنواع فرعية أخرى ضمن هذه المجموعات من حيث مستوى تنمية الإنتاج ومستوى الفقر وعدم المساواة والتنمية البشرية.

٣٤- ويجب أن تكون هناك مرونة في استخدام مثل هذا التمييز بين الأوضاع المختلفة للبلدان النامية من أجل توضيح المشاكل المحددة التي تواجه كلاً من هذه البلدان في سياساتها الإنمائية. والتي لا يمكن حصرها ضمن قالب واحد. ولا ينبغي لتنوع هذه المشاكل أن يحجب رؤية التحديات المشتركة التي تواجهها جميع هذه البلدان. كما أنه لا ينبغي أن يحد من إمكانية زيادة التعاون بين بلدان الجنوب لأن تزايد التفاوتات فيما بين البلدان النامية يعني أنه يمكن أن تكون هناك أوجه تكامل اقتصادي قوي على الصعيد الإقليمي.

٣- السياسات العالمية

١٠- مواجهة التحدي الثلاثي الأبعاد

٣٥- يتمثل التحدي الراهن الثلاثي الأبعاد في استراتيجية التنمية الوطنية في ما يلي:

- إنشاء ومواصلة عملية دينامية للتراكم والتكيف الهيكلي ورفع المستوى التكنولوجي؛
- إدارة الاندماج في الاقتصاد العالمي ببناء مؤسسات محلية قادرة على المنافسة؛
- تحقيق تنمية شاملة تؤمن كحد أدنى مستويات الرفاه البشري التي تم التعبير عنها في إعلان بشأن الألفية.

والتصدي لهذا التحدي الثلاثي الأبعاد أمر بالغ الصعوبة خاصة إذا ما واصلت البلدان الغنية تنفيذ سياسات وطنية تقيد بدلاً من أن تيسر تحقيق التنمية في البلدان الأقل تقدماً وإذا لم تكن البيئة الدولية داعمة. فقد بذلت البلدان النامية جهوداً كبيرة في السنوات الأخيرة لزيادة الاندماج في الاقتصاد العالمي، ونتيجة لقيامها بذلك، تقلصت درجة استقلالها في مجال السياسة العامة وازدادت أهمية العوامل الخارجية في التأثير على نتائج التنمية. ولذلك فإن الاتساق بين السياسات الوطنية والسياسات العالمية هو أمر أساسي إذا أريد ألا يتحول التصدي لهذا التحدي الثلاثي الأبعاد إلى حلم يستحيل تحقيقه. وهذا الاتساق يمثل شرطاً لا غنى عنه في إقامة "الشراكة العالمية من أجل التنمية".

٣٦- ولا بد من اتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة تؤمن استقرار ونمو الاقتصاد العالمي. ومما يتسم بأهمية عظيمة هنا ضرورة أن تكون السياسات العامة في كبرى اقتصادات العالم الصناعي متماسكة ومنسقة من أجل زيادة الدخل والتجارة على صعيد العالم بسرعة واطراد. وبالمثل، ينبغي الوفاء بالالتزام الوارد في إعلان الألفية بإقامة "نظام تجاري ومالي متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والإنصاف وعدم التمييز والقابلية للتنبؤ به ويرتكز على قواعد". ويجب أن يسمح إصلاحات النظام القائم للبلدان النامية بزيادة تأثيرها الجماعي وأن تجسّد روح التعاون فيما بين جميع البلدان.

٣٧- ومن الضروري الاستمرار في معالجة جوانب القصور الخطيرة في تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية من حيث حجمها واستقرارها وقابليتها للإدانة. ومن المهم ألا تفرض الاتفاقات الدولية بشأن قابلية تحويل الحساب الرأسمالي، والتجارة في الخدمات المالية أو اتفاقات الاستثمار المتعددة الأطراف قيوداً مفرطة تحد من

استقلال البلدان النامية في إدارة تدفق رؤوس الأموال إليها واختيار نظام حسابها الرأسمالي. كما لا ينبغي تضيق نطاق الخيارات المتاحة فيما يتعلق بالنظم الملائمة لسعر الصرف.

٣٨- ولا يزال التمويل الرسمي وتخفيف عبء الدين يشكلان بالنسبة للبلدان الفقيرة شرطاً أساسياً لا غنى عنه لتنفيذ استراتيجيات التنمية بنجاح. وهناك من الأدلة ما يكفي لإثبات أن الدين الخارجي المستحق على كثير من البلدان النامية يؤثر في الوقت الحاضر تأثيراً بالغ الضرر على الاستثمار وعلى فئات لا غنى عنها من بنود الإنفاق الحكومي، وكذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر. وثمة حاجة ملحة لإجراء تقييم شامل مدى إمكانية تحمل أعباء الديون في جميع أنحاء العالم النامي، خاصة بالنسبة لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً. ويجب ألا يقتصر هذا التقييم على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بل يجب أن يشمل مجموعة أوسع من البلدان، بما في ذلك تلك التي تسمى بالبلدان المدينة المتوسطة الدخل التي تحتاج إلى تدابير خاصة للتغلب على مشكلة تراكم الدين المستحق عليها.

٣٩- وقد تضرر الكثير من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً من جراء تناقص تدفقات المعونة إليها في التسعينات. وينبغي بذل جهود لتتبع تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في مؤتمر مونتيري لعكس هذا الاتجاه. ولكن هذه الجهود ينبغي أن تقتصر أيضاً بجهود لتحسين نوعية المعونة، بما في ذلك من خلال تحسين تنسيقها وإدماجها في استراتيجيات التنمية الوطنية وزيادة إمكانية التنبؤ بها واستقرارها، والحد من الشروط المربطة بها، وضمان المشاركة الوطنية الحقة، كما أن المؤسسات المعنية برصد أداء المانحين على مستوى البلد المتلقي للمعونة تشكل أداة لقياس التقدم المحرز في هذه المجالات البالغة الأهمية. ومن الأمور الحيوية أيضاً زيادة المساعدات المالية والتقنية لبناء القدرة التجارية.

٤٠- وبالرغم من أن بناء الصناعات القادرة على المنافسة هو الأداة الأساسية لتذليل القيود الخارجية، فإن نطاق انتهاج استراتيجيات التصنيع المتأخر وتعزيز الصادرات من خلال الإجراءات الحكومية قد تقلص في أعقاب جولة أوروجواي. ومع ذلك، لا تزال هناك بعض الخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة، رغم أن الكثير من البلدان النامية لا تلجأ حتى الآن إلى استخدام جميع الخيارات المتاحة لها. وينطبق ذلك أيضاً إلى حد كبير على المؤسسات والشبكات غير الرسمية اللازمة لدعم هذه السياسات. هذا بالإضافة إلى أن نطاق تعزيز الصادرات لا يزال يتيح، رغم تقلصه، أشكالاً مختلفة من الدعم المباشر وغير المباشر، خاصة في أفقر البلدان، ولا تزال هناك أشكال مختلفة من الحماية وغيرها من أشكال الدعم ولا سيما المؤقتة منها، متاحة للصناعات الناشئة.

٤١- وفي بعض مجالات السياسة التجارية التي يجري استعراضها في الوقت الحاضر أو النظر في وضع اتفاقات جديدة بشأنها، لا بد من دراسة أثرها الكامل على خيارات السياسة العامة للبلدان النامية وتنميتها، خاصة فيما يتعلق بالإعانات، وحقوق الملكية الفكرية، والمنافسة والاستثمار الأجنبي المباشر. وزيادة المرونة في هذه المجالات لا تتماشى مع وضع أطر زمنية مصطنعة وتعسفية لا صلة لها بالاحتياجات أو بالأداء. وينبغي بدلاً من ذلك ربط المعاملة الخاصة والتفاضلية بأهداف إنمائية واسعة النطاق باعتبار أنها تشكل جزءاً من الالتزامات التي تم التعاقد عليها في النظام القائم على القواعد.

٤٢- ولا تزال هناك حاجة ملحة للتصدي لبعض أوجه التحيز التي ينطوي عليها النظام التجاري. فلا تزال مستويات التعريفات الجمركية ومستويات تواتر الذرى التعريفية في البلدان الصناعية المتقدمة عالية في كثير من

المجالات ذات الأهمية التصديرية بالنسبة للبلدان النامية، وقد بدأ تطبيق أشكال جديدة من الحماية. وهذا هو الوضع بصفة خاصة في مجال الزراعة - حيث إن الإعانات المتاحة لها على نطاق واسع تضيق إلى حد أكبر من فرص دخول منتجي البلدان النامية إلى الأسواق - وفي كثير من قطاعات الصناعات التحويلية الكثيفة الاعتماد على اليد العاملة، ومنها مثلاً قطاع الملابس والأحذية. وهذه هي المجالات التي توجد لدى البلدان النامية فيها إمكانية لإقامة روابط دينامية بين الاستثمار والتصدير.

٤٣- وستقدم في الفصل الوارد أدناه بشأن التجارة الدولية اقتراحات أخرى لوضع سياسات تتناول قضايا السلع الأساسية على الصعيد الدولي. ومع ذلك، يبدو من الضروري تجديد الاهتمام بالتمويل التعويضي الدولي كحل مؤقت لأكثر المشاكل إلحاحاً في أكثر البلدان تضرراً.

٤٤- ومن المرجح في النهاية أن تنشأ سياسات عالمية أكثر دعماً في مجالي التجارة والتمويل نتيجة لتزايد إدراك المكاسب العظيمة التي ستجنيها البلدان الغنية من خلال تحقيق زيادة مطردة طويلة الأجل في القدرات الإنتاجية وفي مستويات المعيشة في البلدان الأقل نمواً. وقد بلغ في تقدير التكاليف التي سينطوي عليها ظهور منافسين جدد، بينما أنخس تقدير الفوائد التي ستعود في الأجل الطويل على كل من البلدان الغنية والبلدان النامية نتيجة للتنمية المطردة لهذه البلدان الأخيرة. وقد هيمن التفاوض حول "تقاسم الأعباء" على العمل المتعدد الأطراف في ميدان التنمية، وتم الدفاع بقوة عن أشكال التنمية التي تتيح لشركات البلدان الغنية تحقيق مكاسب قصيرة الأجل وذلك من خلال التشديد على أن التنمية تتحقق عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر وفتح الأسواق.

٢٠ الحتمية الأخلاقية العالمية

٤٥- إن مسألة المصالح المتبادلة بين الشمال والجنوب في مجال التنمية ينبغي أن تكون موضع المزيد من العمل وأن تحظى بمزيد من التقدير. كما أن تعزيز التعاون بين الشمال والجنوب يعود بالفائدة أيضاً على البلدان المتقدمة في الأجل الطويل. ذلك أن البلدان النامية تشكل معاً خزاناً كبيراً للطلب غير المستغل الذي يمكن في حالة استغلاله أن يوفر دفعة كبيرة ومتواصلة لنمو التجارة الدولية وتوسيع الاقتصاد العالمي مع ما يترتب على ذلك من آثار مفيدة بالنسبة لرفاه المستهلكين ودوائر الأعمال التجارية في البلدان المتقدمة. وفي الوقت ذاته، فإن تنفيذ استراتيجيات التنمية بنجاح في هذه البلدان، وبرامج الحد من الفقر فيها، وإدماجها في الاقتصاد العالمي، يعتمد أكثر فأكثر، على العوامل الخارجية وعلى العمليات والنظم الدولية. وبما أن للبلدان المتقدمة وزناً وتأثيراً أكبر بكثير في الاقتصاد العالمي وفي صنع السياسة على الصعيد العالمي، فإن لهذه البلدان دوراً رئيسياً في دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية. وينبغي للبلدان المتقدمة أن تدعم تحقيق النمو والتنمية المتسارعين في البلدان النامية وذلك باعتماد سياسات ملائمة في مجال الاقتصاد الكلي، وفي المجالات النقدية، والمالية، والاستثمارية، والتجارية، ومجالي الهجرة والمعونة، وأن تتبنى نهجاً يقوم على التنمية لتصميم أطر الإدارة الدولية ذات الصلة. ومن المهم أيضاً أن تؤمن هذه البلدان الاتساق بين جداول أعمال تعاونها الإنمائي وسياساتها في مجالي الاقتصاد الكلي والتجارة وذلك بطريقة تدعم التنمية. وهذه كلها مكونات أساسية للتضامن الإنمائي القائم على الترابط الإيجابي وهي لب العولمة ذات الوجه الإنساني. والدافع على تعزيز الشراكة العالمية والتضامن من أجل التنمية يجب ألا يكون المصالح المتبادلة فحسب، بل وكذلك الحتميات الأخلاقية.

٤٦ - وتتسم الأهداف المتفق عليها عموماً في إعلان الألفية بأهمية كبيرة في هذا الصدد. ذلك أن النظرة الأخلاقية التي تنطوي عليها هذه الأهداف هي نظرة تعتبر أن عدالة الترتيبات العالمية تتوقف لا على طبيعة القواعد النازمة للعلاقات بين البلدان ("البنية" التجارية والمالية الدولية) فحسب، بل وعلى نتائج تطبيق هذه القواعد من حيث رفاه الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إلقاء المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الأهداف المتفق عليها عموماً على عاتق البلدان إنما يعني أن الدولة القومية هي التي تشكل لبنة البناء الأساسية لتحقيق العدالة العالمية. وقد أصبحت التنمية الوطنية ضمن هذا الإطار المرجعي، تمثل حتمية أخلاقية عالمية.

جيم - مساهمة الأونكتاد

٤٧ - ينبغي للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد لوضع بشأن العولمة واستراتيجيات التنمية أن يركز على الترابط والاتساق:

- تحقيق الاتساق في صنع السياسة الاقتصادية العالمية من وجهة نظر أثرها على التنمية، مع مراعاة الترابط بين مختلف مجالات الاقتصاد الدولي، ولا سيما التجارة، والاستثمار، والشؤون النقدية والمالية، والتكنولوجيا والخدمات؛
- تصميم استراتيجيات للتنمية تؤمن الاستقرار وتحقيق النمو والتنمية بشكل سريع ومتواصل؛
- تحقيق الاتساق بين القواعد والممارسات والعمليات الاقتصادية الدولية من جهة، واستراتيجيات التنمية الوطنية، من جهة أخرى.

٤٨ - ويجب أن يكون الهدف من هذا العمل هو تحديد سياسات على الصعيدين الدولي والوطني تفضي إلى تحقيق التنمية. وبوجه خاص، يجب أن يبحث هذا العمل الطريقة التي يمكن بها وضع استراتيجيات التنمية الوطنية في عالم سائر على طريق العولمة بخطى سريعة وطريقة تحسّن إدارة الاقتصاد العالمي لدعم التنمية. ويجب أن يشمل ذلك الاهتمام بضرورة تحقيق تنمية شاملة على الصعيدين الوطني والدولي، للتوصل كحد أدنى إلى بلوغ مستويات رفاه الإنسان التي تم التعبير عنها في إعلان الألفية. ويجب أن يساعد هذا العمل في التوصل إلى فهم أفضل للمصالح المتبادلة بين الشمال والجنوب في تحقيق تنمية مستدامة، ولآثار التنوع في تجارب التنمية.

٤٩ - وعلى الصعيد الدولي، يجب أن يكون الهدف من عمل الأونكتاد هو المساهمة في زيادة الاتساق في إدارة الاقتصاد العالمي، خاصة من حيث ترابط واتساق السياسات والترتيبات الدولية في مجالي التجارة والاستثمار والمجال المالي بهدف تعزيز التنمية. ويجب أن يعالج مسألة عدم الاستقرار المالي الدولي، ودور التدفقات الخاصة والرسومية في تمويل التنمية، ومسألة مدى القدرة على تحمل الديون، وأثر سياسات الاقتصاد الكلي المتبعة في البلدان الصناعية المتقدمة على آفاق تنمية البلدان الأكثر فقراً؛ ودور التكامل الإقليمي في التنمية، وأثر التكامل الإقليمي والترتيبات الإقليمية على آفاق تنمية البلدان الأعضاء والبلدان غير الأعضاء. وينبغي له أيضاً أن يساهم في وضع أهداف التنمية المتفق عليها دولياً والنتائج التي أسفرت عنها المؤتمرات الرئيسية موضع التنفيذ.

٥٠- وعلى الصعيد الوطني، يجب أن تشمل المجالات التي ينبغي للأونكتاد أن يوليها اهتمامه لما لها من أثر على التنمية واستئصال الفقر سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات المالية، والإدارة الاقتصادية الفعالة؛ وسياسات تعزيز القدرة الإنتاجية للبلدان النامية وتحسين قدرتها على التنافس في الاقتصاد العالمي، على أساس نمو الإنتاجية مع رفع مستويات المعيشة فيها؛ وتحسين إدارة الديون؛ والسياسات التي تنشئ علاقة إيجابية بين التنمية الإنتاجية، والاندماج في الاقتصاد العالمي، والحد من الفقر، والتنمية البشرية والأهداف البيئية، بما في ذلك إدراج القضايا المتعلقة بنوع الجنس في صلب استراتيجيات التنمية وطريقة مساهمة عملية التنمية في معالجة العلاقة بين التجارة والفقر.

٥١- وينبغي لعمل الأونكتاد في مجال استراتيجيات للتنمية في إطار اقتصاد عالمي سائر على طريق العولمة أن يهتم بشكل خاص بمشاكل البلدان التي تواجه ظروفًا خاصة، ولا سيما مشاكل تنمية القارة الأفريقية وذلك، بالتعاون الوثيق مع مبادرة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وكذلك المشاكل الخاصة التي تعاني منها أقل البلدان نموًا والبلدان النامية غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة، فضلًا عن الاقتصادات الصغيرة الضعيفة والهشة هيكلية. وينبغي له أيضًا أن يبحث المشاكل التي تواجه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في ما تبذله من جهود للاندماج في الاقتصاد العالمي.

ثانياً - بناء القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة دولياً

٥٢- لكي تندمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي وفق شروط وأوضاع مؤاتية لتنميتها، يجب أن تكون شركاتها وقطاعاتها الاقتصادية قادرة على المنافسة. وإذا تأزر الاندماج مع السياسات المحلية فسوف يساعد بحد ذاته في تعزيز القدرة على المنافسة ببناء القدرة الإنتاجية لقطاع المؤسسات، وتعزيز نقل التكنولوجيا، وتكييفها واستحداثها، وتشجيع تشبيك وتكثّل المؤسسات، وزيادة الإنتاجية. ويؤدي الاستثمار دوراً أساسياً في هذا الجهد؛ فهو يمثل حلقة وصل هامة بين التجارة والتنمية. ولذلك، فإن التحدي الذي يواجهه راسمي السياسات في البلدان النامية هو تطبيق سياسات اقتصادية كلية وجزئية تساعد في المحافظة على مستوى استثمار عال، وفي تطوير التكنولوجيا، والمحافظة على مستوى قدرة المؤسسات التنافسية الضرورية للاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة، بما في ذلك الفرص الناشئة عن النظام التجاري المتعدد الأطراف^(١٢). وتتطلب مواجهة هذا التحدي بذل جهد جماعي ومتسق من قبل البلدان النامية في المقام الأول، وكذلك من قبل الشركاء في مجال التنمية والمجتمع الدولي ككل.

٥٣- وعلى المستوى الوطني يتطلب الأمر اعتماد سياسات فاعلة لحفز عملية تراكم رؤوس الأموال من خلال الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء؛ وتوفر بنية أساسية فعالة للتجارة الدولية في السلع والخدمات؛ ونقل التكنولوجيا ونشرها، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، والتعاون بين الشركات وربطها بسلاسل القيم العالية، والغرض من كل ذلك هو تحقيق نمو اقتصادي دينامي ومستدام. إلا أن مثل هذه السياسات الفاعلة يجب أن تُستكمل - على المستوى المتعدد الأطراف - بالاعتراف بضرورة أن تتوفر للبلدان النامية إمكانيات كافية لاعتماد سياسات للمضي قدماً في تنفيذ استراتيجياتها الإنمائية. كما ينبغي أن يكون هناك اتساق بين العمليات والمفاوضات الدولية والسياسات الإنمائية المحلية، فضلاً عن الاتساق بين السياسات في كافة القطاعات ذات الصلة للاقتصاد العالمي وبخاصة التجارة والاستثمار والتمويل والتكنولوجيا. وهناك حاجة أيضاً لدعم المشاركة النشطة للبلدان النامية في مختلف المنتديات الدولية التي تُحدد فيها القواعد والمعايير الدولية.

ألف - القضايا والتحديات

٥٤- ومن أجل زيادة الاستفادة من اقتصاد عالمي يسير في اتجاه العولمة والترابط على نحو متزايد، تحتاج البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية إلى بناء قدرات توريدية أقوى. فالانضمام إلى سلاسل القيم العالمية في مجال السلع والخدمات المتداولة على المستوى الدولي يمثل القناة الرئيسية للوصول إلى الأسواق، والحصول على رؤوس الأموال والتكنولوجيا. ومع ذلك، ليس لكل أنواع الارتباط بالاقتصاد العالمي تأثير إيجابي متساو على التنمية، كما أن الاندماج من خلال تحرير التجارة وحده لا يضمن بالضرورة تحقيق الأهداف الإنمائية للبلدان النامية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

٥٥- ومن الدروس الهامة التي تُستخلص من تجارب البلدان النامية التي نجحت في استخدام التجارة لتعزيز النمو والتنمية، ما يؤكد أهمية السياسات الفاعلة الموجهة نحو تعزيز الاستثمار المنتج، وتنمية الموارد البشرية، وبناء القدرات التكنولوجية، وتشجيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ودعم المؤسسات المحلية. فقد ركزت هذه السياسات على بناء القدرة التنافسية للمؤسسات، وتحويل التخصصات التجارية بالتدرج نحو التخصص في

سلع وخدمات ذات قيمة مضافة أعلى، وإقامة الروابط المحلية ليصبح بالإمكان المحافظة على النمو القائم على التصدير أساساً وترجمته محلياً إلى المزيد من الوظائف الأفضل ومكاسب الدخل.

٥٦- وعلى المستوى المحلي، فإن عملية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات والقطاعات تتطلب المزيد من التركيز على تعزيز هياكل الإنتاج، لا سيما شبكات المؤسسات، والتكتلات، والمناطق الصناعية والروابط بين الشركات الصغيرة والكبيرة. كما أنها تتطلب تعزيز القدرات المؤسسية للبلد. وتعتبر هذه أدوات تعزيز التعلم، وعمليات نقل ونشر التكنولوجيا، وبالتالي فهي آليات فعالة، ليس لتعزيز قدرة الشركات على المنافسة دولياً فحسب، وإنما أيضاً للمساعدة على تحويل الاقتصاد نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، وتحقيق نمو اقتصادي مستقر وطويل الأجل.

٥٧- ويتسم تعزيز القدرة التنافسية لصادرات شركات البلدان النامية بأهمية خاصة لأنه يمكن هذه البلدان من الحصول على المزيد من العملات الأجنبية، وبالتالي استيراد المنتجات والخدمات والتكنولوجيا التي تحتاجها لتحسين مستويات المعيشة والإنتاجية وتغطية تكاليف ارتفاع الأجور. ثم إن مفهوم تحسين القدرة التنافسية التصديرية للشركات لا يشمل فقط زيادة حجم الصادرات، وإنما أيضاً تنوع سلة الصادرات والحفاظ، مع مرور الوقت، على معدلات أعلى لنمو الصادرات، والارتقاء بمستوى التكنولوجيا والمهارات في مجال التصدير، وتوسيع قاعدة الشركات المحلية القادرة على المنافسة عالمياً. كما أنه يتطلب إقامة روابط مع شبكات الإنتاج والتوزيع العالمية. ومن العوامل الرئيسية لتعزيز مثل هذه الشبكات ما يتمثل في الحصول على خدمات لوجستية فعالة يعتمد عليها، بما في ذلك استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تدعمها بنية أساسية جيدة للنقل والاتصال.

٥٨- وبفضل التطور الذي تحقق في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بات بالإمكان إنتاج السلع والخدمات الموجهة للتصدير من مواقع متعددة متكاملة. كما أحدث استخدام شبكة الإنترنت^(١٣) تغييرات كبيرة على الكيفية التي تتم بها التجارة. فهذه الشبكة يمكنها أن تقوي الأطراف الضعيفة في الاقتصاد العالمي - مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم - من خلال إتاحة المعلومات والاتصالات والمعرفة التي لم يكن بمقدورها الوصول إليها بسهولة في السابق. وقد تبين أن الصادرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد عادت بالفائدة على البلدان النامية التي أصبحت تحصل على نصيب من السوق العالمية لصادرات الخدمات المرتبطة بالحاسوب، وخدمات الاتصال والخدمات المالية. وقد أدى ذلك إلى توفير فرص توظيف للنساء في صناعة الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك فإن تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخصوصاً الإنترنت على آفاق التنمية في البلدان النامية لا يقتصر على تعزيز قدرتها التنافسية التصديرية. بل إن استخدام المؤسسات ومنظمات القطاع العام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات يؤدي، من خلال تعزيز كفاءتها في أداء مجموعة واسعة من الأنشطة، إلى تحسين الإنتاجية ومن ثم رفع المستوى المعيشي. كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تخلق فرصاً جديدة للتنويع الاقتصادي إذ تتيح إنتاج أنواع جديدة تماماً من المنتجات والخدمات (مثل خدمات الاتصالات)، التي يمكن للبلدان النامية أن تتمتع بميزة نسبية في العديد منها. ومع ذلك، يظل الحصول على هذه التكنولوجيا يمثل تحدياً رئيسياً يواجه العديد من المؤسسات في البلدان النامية. وإضافة إلى ذلك، فإن الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتبر شرطاً ضرورياً لكنه غير كاف. فلكي تتحقق

الفوائد الممكنة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب أن تتوفر البيئة المؤاتية لذلك (بما في ذلك الإطار التنظيمي والقانوني وكذلك التغييرات الإدارية والتنظيمية على مستوى المؤسسات).

٥٩- وقد أخذت أهمية الدور الذي تلعبه الشركات عبر الوطنية تتزايد مع انتشار سلاسل القيم العالمية. وبينما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر مجرد مكمل للاستثمار المحلي، فإنه ينظر إليه بصورة متزايدة كموفر للمدخلات الاستراتيجية في إطار الاستثمار الكلي^(٤). فهو يتيح إمكانية نقل المعرفة والتكنولوجيا، ويطور الموارد البشرية، ويعزز تنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة ويدخل أساليب جديدة في مجالات الإدارة والإنتاج والتسويق - وهي أساليب يمكن تعزيز انتشارها من خلال إقامة الروابط بين فروع الشركات الأجنبية والشركات المحلية وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية^(٥). وخلال السنوات القليلة الماضية تمكن عدد من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية من زيادة صادراتها إلى حد كبير نتيجة للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الموجه نحو التصدير. ومع ذلك فإن درجة اقتران توسع الصادرات بزيادة القيمة المضافة للتصدير - وهي مقياس لمعرفة مدى التأثير الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر - قد تفاوتت إلى حد كبير. ويؤكد ذلك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد والعائدات المتوقعة من هذا الاستثمار لا تحدث بشكل تلقائي.

يتمثل التحدي في تهيئة الظروف المحلية اللازمة خصوصاً فيما يتعلق بالقدرات التكنولوجية وكذلك فيما يتعلق بالارتقاء بمستوى المهارات وتطوير المؤسسات بغرض جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه من خلال إقامة الروابط وتعزيز البيئة التنافسية.

هنالك حاجة أيضاً للتصدي للمخاطر المحتملة المرتبطة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد. فثمة هواجس مبعثها أن هذا الاستثمار قد يؤدي إلى إقصاء الشركات المحلية. وثمة هواجس أخرى تتعلق بالممارسات المانعة للمنافسة، والتهرب الضريبي، والتسعير التحويلي الجائر، ونقل الأنشطة أو التكنولوجيا المسببة للتلوث والتنافس المفرط على الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤدي إلى "سباق نحو الهاوية".

كل هذه الشواغل والتحديات في سياق بنية تنظيمية دولية تتيح للحكومات مجالاً لاعتماد سياسات تمكنها من صياغة استراتيجيات للاستثمار تساهم في تحقيق أهدافها الإنمائية.

باء - الاستجابات على صعيد السياسة العامة

٦٠- إن نجاح الجهد المبذول لبناء القدرة الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية يتطلب الأخذ بنهج متشعب يعكس التحديات المذكورة أعلاه. ويمكن أن تكون نقاط الانطلاق هي إعلان الألفية، ونتائج مؤتمرات التنمية العالمية التي عقدت مؤخراً، خصوصاً مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً، ومؤتمر مونتريري ومؤتمر جوهانسبرغ.

١ - السياسات الوطنية

٦١- يتطلب تحسين القدرة التنافسية اعتماد سياسات مدروسة تعزز التطوير المنهجي للقدرات الإنتاجية المحلية. وهذه السياسات تشمل طائفة من المجالات منها الاستثمار، وتطوير المؤسسات، والتكنولوجيا، وتكوين المهارات

وتطوير البنية الأساسية، والترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويجب أن يكون هذا النهج متكاملًا وأن يشمل تطوير بنية أساسية عالية الجودة مثل مناطق تجهيز الصادرات، والجمعيات العلمية، والخدمات اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٢- ويكتسب هذا الجهد أهمية خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. غير أن فشل الأسواق يمنع هذه المؤسسات أحيانًا من الوصول إلى مصادر التمويل، والمعلومات، والتكنولوجيا والأسواق وهي جميعها عناصر ضرورية لكي تصبح المؤسسات قادرة على المنافسة. وهذا يتطلب وضع سياسات وبرامج محددة وأطر مؤسسية مناسبة لدعم قطاع المؤسسات، ويشمل ذلك توفير خدمات تطوير الأعمال في شكل تدريب، وتقديم المشورة، والمساعدة الفنية والإدارية، وتيسير الوصول إلى المدخلات والخدمات، وضمان الائتمانات المصرفية لتمويل عمليات الابتكار وإعادة الهيكلة. ويجب أن تولي خدمات الدعم اهتمامًا خاصًا بالأوضاع التي تواجه النساء من أصحاب المشاريع. كما ينبغي أن توجه نحو تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وذلك من خلال الترويج لإقامة التكتلات وتحسين الإنتاجية وخدمات الاختبار، فضلًا عن تطبيق معيار إدارة النوعية (ISO 9000) بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

٦٣- ولكي تترجم تدفقات الاستثمار الموجهة نحو التصدير إلى عمليات تعلم دينامية، من الضروري الترويج لإقامة الروابط بين فروع الشركات الأجنبية والموردين المحليين. وهذه الروابط لا تشمل فقط التوريد للفروع المحلية، بل إن تحول نظم الإنتاج إلى نظم عالمية على نحو متزايد غالبًا ما يحتم على الموردين المحليين عرض منتجاتهم على المستوى الإقليمي بل وحتى العالمي. غير أن نطاق مثل هذه الروابط غالبًا ما يكون محدودًا من جراء افتقار الشركات المحلية لنظم مراقبة الجودة وعدم قدرتها على التسليم في الوقت المناسب ووفق المعايير ومستويات الأسعار المتفق عليها دوليًا. ولذلك، فإن الترويج لإقامة الروابط يشمل عادة بذل جهود موجهة نحو تطوير القدرات التكنولوجية والإنتاجية للموردين المحليين، وتوفير التدريب، والعديد من المخططات الرامية إلى تعزيز وصولهم إلى مصادر التمويل. وعندما تكون سياسات إنشاء الروابط ناجحة، فإنها يمكن أن تساعد على تعزيز سلاسل التوريد والتكتلات الصناعية، وبالتالي تعزيز التعلم، وعمليات نقل التكنولوجيا ونشرها، وهي جميعها عوامل ضرورية لجني مكاسب اقتصادية دينامية ومستدامة.

٦٤- ويعتبر دور السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز القدرات التكنولوجية المحلية دورًا هامًا في هذه العملية. كما يجب أن تكون هذه السياسات موجهة نحو تعزيز إمكانية الحصول على المعارف من خلال عمليات التعلم في المجال الاقتصادي، وتعزيز استخدام ونشر الدراية العملية ودعم إنتاج وتكييف التكنولوجيا المجسدة في المعدات، وتعزيز وتيسير نقل التكنولوجيا. وما زال هنالك العديد من العقبات التي تمنع البلدان النامية من نقل واستيعاب وتطوير التكنولوجيا والمعرفة. وفي مجال سياسات نقل التكنولوجيا، تحولت الحكومات عن فرض الضوابط والقيود المباشرة لتعتمد نهجًا يراعي أوضاع السوق - تحسين بيئة الأعمال التجارية ومناخ الاستثمار، وتعزيز المؤسسات القانونية وغيرها من المؤسسات، وتحسين المهارات ورفع مستوى قدرات المؤسسات المحلية. كما أن محاور تشديد السياسات ونهجها قد أخذت تتحول من التركيز على نقل التكنولوجيا بحد ذاتها إلى تكييفها وتهيئة البيئة المؤاتية لأنظمة تدعم الابتكار بشكل أقوى، وتؤكد أهمية الابتكار بصورة أعم، وتواصل في الوقت ذاته تشجيع نقل التكنولوجيا الأكثر تقدمًا. ومن العناصر الهامة في مجموعة السياسات ما يتمثل في توفير الحوافز لأنشطة البحث

والتطوير، ووضع إطار ملائم لحقوق الملكية الفكرية يتسق مع مستوى التطور التكنولوجي للبلد، واعتماد تدابير لتطوير قاعدة الموارد البشرية، وينطبق الشيء ذاته على الجهود الرامية لبناء المؤسسات. فالمؤسسات العاملة في مجال الأرصاد الجوية، ووضع المعايير، والاختبار، ومراقبة الجودة، توفر البنية الأساسية للنشاط الاقتصادي الحديث. وتزداد أهمية هذه المؤسسات بالنسبة لتحقيق القدرة التنافسية نظراً إلى تزايد صرامة معايير الجودة، والدقة والمتانة وغير ذلك من المعايير في الأسواق العالمية التي تتميز بالتغيرات التكنولوجية السريعة. وتدل الدراسات المتعلقة بمدى استدامة نمو الصادرات في العديد من الصناعات القائمة على أساس العلوم وكذلك الصناعات التقليدية على أن الصادرات قد تنخفض بسرعة حتى بعد سنوات من رواج المبيعات، وذلك بسبب حواجز الجودة التي تفرض فجأة بموجب المعايير الدولية.

٦٥- كما أن تقديم الدعم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هو أمر يتسم بأهمية خاصة بالنسبة لتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات، نظراً للأهمية المتزايدة للمعلومات والتكنولوجيا بالنسبة للاتصالات والتجارة، وحقيقة أن الفجوة بين البلدان النامية والمتقدمة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تستمر في الاتساع. ومن الأسباب الأساسية لتدني مستويات دخول التكنولوجيات الجديدة إلى البلدان النامية عدم إدراك ما توفره تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقصور البنية الأساسية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية والارتباط بشبكة الإنترنت؛ وارتفاع كلفة استخدام الإنترنت؛ وعدم توفر الأطر التنظيمية والقانونية الملائمة؛ ونقص القدرات البشرية المطلوبة؛ وعدم إمكانية استخدام اللغة المحلية؛ والافتقار إلى المشاريع القائمة على روح المبادرة وثقافة الأعمال المنفتحة لقبول التغيير، والشفافية، والمساواة الاجتماعية. ولذلك فإن التحدي الأكبر الذي يواجه راسمي السياسات على المستويين الوطني والدولي يكمن في معالجة المسائل المتعلقة بالفجوة الرقمية: بين البلدان الغنية والفقيرة، والمناطق الريفية والحضرية، وبين النساء والرجال، والمواطنين المهرة وغير المهرة، والمؤسسات الكبيرة والصغيرة.

٦٦- إن عملية صياغة وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تتصدى بفعالية للتحديات المذكورة يجب أن تراعي بصفة خاصة ثلاثة عناصر: أولاً، الحاجة لوجود آليات لرصد وقياس مدى جاهزية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها والتأثير الذي تحدثه؛ وثانياً، الحاجة لإدماج البعد المتعلق بنوع الجنس على كل مستويات العمل على صعيد السياسة العامة؛ وثالثاً، الحاجة لربط سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالسياسات الإنمائية الأخرى مثل سياسات التعليم والتجارة والاستثمار وخصوصاً السياسة الوطنية الخاصة بالعلوم والتكنولوجيا، لكي يصبح بالإمكان تحقيق الفوائد المرجوة من أوجه التآزر بين مختلف العناصر ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق أوسع.

٦٧- كما أن مسألة التعلم التكنولوجي تتصل مباشرة بتطور وفعالية خدمات النقل والاتصالات، والخدمات اللوجستية، وهي عوامل استراتيجية في بناء القدرة التنافسية للمؤسسات والمحافظة عليها. ولذلك، فإن البلدان النامية بحاجة لتحسين بنيتها الأساسية المادية والمؤسسية والقانونية. ويجب بصفة خاصة أن تتوفر البنية التحتية والفوقية والمعدات اللازمة لنقل السلع بالحاويات "من الباب إلى الباب"، بما في ذلك النقل البحري والبري وبالسكك الحديدية والنقل الجوي. وإضافة إلى ذلك، من الضروري تكييف الهياكل الأساسية القانونية في العديد

من البلدان النامية مع متطلبات المعاملات الإلكترونية نظراً لتزايد استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال النقل والتمويل.

٦٨- إلا أنه يمكن، حتى مع وجود البنية الأساسية المادية والقانونية، أن تضعف فعالية الخدمات اللوجستية بفعل التأخيرات الناجمة عن أسباب إدارية أو تشغيلية. ولقد أصبحت التدابير المنسقة لتيسير التجارة أداة هامة للبلدان النامية لتقليل تكلفة المعاملات، ويتطلب تنفيذ هذه التدابير مساعدة فيما يتعلق بالخبرة والتمويل. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة على ضوء الاعتبارات الأمنية التي أصبحت مسألة ذات أولوية في إدارة التجارة العالمية. فالالتزام بالضوابط الأمنية الجديدة من خلال تنفيذ الإجراءات واستخدام المعدات الضرورية يمكن أن يمثل تحدياً كبيراً للبلدان النامية. وعموماً، هنالك حاجة لإيلاء اهتمام خاص لتخفيف العقبات المتعلقة بمواقع أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية أو الجزرية.

٢ - السياسات العالمية

٦٩- إن السياسات الوطنية الرامية إلى تعزيز القدرة الإنتاجية التنافسية دولياً قد أخذت تستكمل على نحو متزايد بعملية وضع القواعد على المستوى الدولي. والتحدي الأهم الذي يواجه البلدان النامية في هذا السياق هو المحافظة على "حيزٍ لاختيار السياسة الوطنية" وتوفير المرونة اللازمة لتنفيذ السياسات الموجهة نحو التنمية. ونظراً إلى أن الالتزام بالقواعد الدولية يغلب عموماً على القواعد المحلية، كثيراً ما ينشأ تصادم بين الرغبة في التعاون على المستوى الدولي من خلال مراعاة القواعد الملزمة، وحاجة الحكومات لأداء وظائفها التنظيمية المحلية سعياً لتحقيق أهدافها الإنمائية. ويجب إيجاد توازن بين المساهمة الإنمائية المحتملة التي يمكن أن تقدمها القواعد الدولية، وصون حق البلدان النامية في وضع اللوائح التنظيمية مراعاة للمصلحة العامة وسعياً لبلوغ الأهداف الإنمائية.

٧٠- ويتضح في مجال الاستثمار على وجه الخصوص التفاعل بين صياغة القواعد على المستوى الوطني وصياغتها على المستوى الدولي. فكثرة اتفاقات الاستثمار المعقودة على المستويات الثنائية، ودون الإقليمية، والإقليمية والمتعددة الأطراف تتطلب من راسمي السياسات والمفاوضين من البلدان النامية وغيرهم من أصحاب المصلحة أن يكونوا، قدر المستطاع، على معرفة وعلم بالتأثيرات الإنمائية لتلك الاتفاقات. فتعقد المسائل المطروحة إضافة إلى كثرة المسائل التي هي بحاجة للدراسة كثيراً ما تستنزف الموارد المتاحة في البلدان النامية سواء من حيث وضع السياسات أو من حيث التنفيذ والتفاوض. والتحدي الذي يواجه المجتمع الدولي هو المساعدة على بناء القدرة الوطنية في البلدان النامية، من خلال تحليل السياسات والتنمية البشرية والمؤسسية، بغية مساعدة هذه البلدان على المشاركة بأقصى قدر ممكن من الفعالية في المناقشات الدولية، وتقييم تأثيرات التعاون الوثيق على سياساتها وأهدافها الإنمائية.

٧١- وينبغي ألا يُنظر إلى البُعد الدولي لتدفقات الاستثمار من حيث صياغة القواعد والاتفاقات الدولية فحسب، وإنما أيضاً من حيث السياسات والإجراءات التي يمكن أن تدخلها بلدان موطن الشركات عبر الوطنية وهذه الشركات نفسها لتشجيع التدفقات الاستثمارية وحفز النمو الاقتصادي والتنمية. وكثيراً ما يكون التركيز على سياسات البلد المضيف - وهي بالتأكيد أساسية لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة دولياً - لكن ينبغي أيضاً الاعتراف بالإمكانات التي تنطوي عليها الجهود الداعمة من قبل بلدان الموطن.

٧٢- وبإمكان بلدان الموطن الاضطلاع بدور نشط في تجميع ونشر المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار في البلدان النامية من خلال طرق شتى تشمل المساعدة الفنية، وإيفاد البعثات وتنظيم الحلقات الدراسية في مجال الاستثمار وما شابه ذلك. ويمكن لبلدان الموطن تشجيع نقل التكنولوجيا بتوفير المساعدة الرامية إلى تعزيز القاعدة التكنولوجية للبلد المضيف، وقدرته على استضافة الاستثمار الأجنبي المباشر والصناعات القائمة على الاستخدام الكثيف للتكنولوجيا، وإمكانياته فيما يتعلق بالأهداف المحددة التي تتطلب استخداماً كثيفاً للتكنولوجيا. وهناك أشكال مختلفة من الحوافز المالية والضريبية التي يمكن توفيرها للمستثمرين من الخارج أو لدعم دراسات الجدوى وتقييم بيئة الاستثمار. كما يمكن لبلدان الموطن المساعدة أيضاً في تقليل المخاطر بطرق منها تأمين الاستثمار ضد المخاطر التي لا يمكن تغطيتها عادة من خلال سوق التأمين الخاص.

٧٣- وهناك حاجة للمزيد من التحليل لتقييم مدى فعالية مختلف التدابير وبحث الكيفية التي يمكن بها زيادة التأثير الإيجابي لتدابير بلد الموطن إلى أقصى حد. وهذه التدابير لا تساعد البلدان النامية فحسب، وإنما توفر أيضاً فرصاً جديدة للاستثمار والتجارة لبلدان الموطن ومجتمع الأعمال لديها.

٧٤- كما ينبغي أيضاً إيلاء المزيد من الاهتمام الدولي للمسؤولية الاجتماعية المشتركة للشركات عبر الوطنية. فالمفهوم الذي يعتبر أن مسؤولية الشركات تتعدى حاملي الأسهم لتشمل المجتمعات التي تعمل هذه الشركات فيها هو مفهوم مقبول على نطاق واسع، كما تم الاعتراف به في قمة جوهانسبرغ. وهذا يثير مسألة ما إذا كان المستثمرون الأجانب أنفسهم يمكن أن يكملوا الجهود التي تبذلها البلدان المضيضة (وبلدان الموطن) وأن يساعدوا البلدان النامية على الاستفادة أكثر من الاستثمار الأجنبي المباشر. وهناك عدد متزايد من الصكوك الدولية في هذا المجال، إلا أن غالبيتها تتسم بطابع طوعي. ويضاف إلى ذلك أن معظم الصكوك تناول مسائل اجتماعية وبيئية وتستبعد من نطاقها مسائل التنمية الاقتصادية. وهناك توقعات متزايدة بأن الشركات عبر الوطنية يمكن أن تساهم مباشرة في تحقيق الأهداف الإنمائية باعتبار ذلك جانباً من جوانب "المواطنة الصالحة" من قبل الشركات.

٧٥- ولقد أصبحت الحاجة للمزيد من المساعدة الدولية المتنوعة ماسة بالنسبة لنقل ونشر وتطبيق التكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية. وفيما يتعلق بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الأهداف المحددة في إعلان الألفية في مجالات التخفيف من وطأة الفقر والمساواة بين الجنسين، قامت فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على سبيل المثال، بتحديد الحاجة الملحة لزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية لصياغة استراتيجياتها في هذا المجال، باعتبار ذلك إحدى أولويات العمل. كما أن مشروع خطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات يعتبر تنفيذ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية مجالاً من المجالات الرئيسية للعمل على صعيد السياسة العامة بهدف النهوض بمجتمع المعلومات في البلدان النامية. وهو يدعو أيضاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة لترويج تعميم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجهة نحو التنمية، ولا سيما استخدام هذه التكنولوجيا من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتشجيع الابتكار، وتحقيق المكاسب في مجال الإنتاجية، وتقليل تكلفة المعاملات، ومكافحة الفقر.

٧٦- وفي مجال النقل والخدمات اللوجستية، هناك حاجة لوضع الإطار القانوني الدولي المناسب الذي يعكس التطورات التي حدثت مؤخراً في كيفية التنظيم للخدمات اللوجستية على نطاق العالم. ولقد دعت قمة جوهانسبرغ تحديداً إلى اتخاذ إجراءات عاجلة على كافة المستويات لتطوير البنية الأساسية للنقل والاتصالات،

واعتماد نهج متكامل لوضع السياسات الخاصة بخدمات ونظم النقل على المستويين الوطني والإقليمي. وبالرغم من المحاولات السابقة، لا يوجد نظام قانوني دولي نافذ يحكم المسؤولية القانونية الناشئة عن النقل المتعدد الوسائط. ونتيجة لعدم وجود نظام موحد، فقد اضطرت الحكومات، بما فيها حكومات البلدان النامية، إلى البحث عن حلول على المستوى الوطني والإقليمي و/أو دون الإقليمي، الأمر الذي أدى إلى المزيد من الانقسام على المستوى الدولي. وفيما يخص تيسير التجارة، تحتاج الحكومات إلى اتخاذ خطوات لتنفيذ تدابير على أساس القواعد والمعايير والتوصيات المتفق عليها دولياً. ومن الواضح أن الأمن البحري وأمن الحاويات سيظل موضوعاً من المواضيع ذات الأولوية بالنسبة للمجتمع الدولي خلال السنوات القادمة. كما أن برنامج العمل من أجل أمن النقل الذي وافقت عليه قمة الدول الثماني الكبرى المعقودة في كندا عام ٢٠٠٢، والتشريع الأمني للولايات المتحدة الأمريكية، والعمل الذي أعقب ذلك في إطار المنظمة البحرية الدولية والاتحاد الأوروبي، تبين كلها الأهمية التي سوف يكتسبها هذا الموضوع في المستقبل. ومن الضروري اعتماد نهج عالمي منسق لتفادي تكاثر المعايير والنهج الأحادية والإقليمية المتباينة وما يترتب على ذلك من تبعات سلبية. وفي هذا السياق يمكن النظر في مراجعة اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بشروط تسجيل السفن لعام ١٩٨٦.

جيم - مساهمة الأونكتاد

٧٧- إن هدف عمل الأونكتاد في هذا المجال ينبغي أن يتمثل في مساعدة البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، على رسم وتنفيذ سياسات فعالة لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة على المنافسة، بهدف الحفاظ على مستوى نمو عالٍ وتعزيز التنمية المستدامة. وينبغي أن تقوم هذه السياسات على أساس المعالجة المتكاملة لقضايا الاستثمار، ونقل التكنولوجيا والابتكار، وتطوير المؤسسات وتيسير الأعمال التجارية (بما في ذلك النقل والترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات). كما ينبغي أن تكون هذه السياسات مدعومة بتدابير في مجال السياسة العامة على المستوى الدولي، بما في ذلك السياسات التي تؤمن، ضمن عملية وضع القواعد العالمية، المرونة والحيز اللازم لاختيار السياسات الذي يمكن البلدان النامية من العمل على تنفيذ استراتيجياتها التصنيعية وتحقيق التنمية البشرية المستدامة في اقتصاد عالمي يتجه نحو العولمة.

١ - المعالجة المتكاملة لقضايا الاستثمار، والتكنولوجيا وتطوير المؤسسات من خلال البحث وتحليل السياسات

٧٨- ينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية في رسم السياسات الرامية إلى تعزيز قدرتها الإنتاجية وقدرتها على المنافسة دولياً، وبناء القدرة الإنتاجية المحلية، وتطوير الإمكانات التكنولوجية، وزيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية التنمية.

(أ) تحسين فهم القضايا المتعلقة بالاستثمار، وكذلك التكنولوجيا والتنمية وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسات من خلال البحث وتحليل السياسات

٧٩- ينبغي أن يستمر الأونكتاد في الاضطلاع بدوره الرائد في تحليل السياسات فيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية، وخصوصاً سبل ووسائل تحقيق الفائدة القصوى منه والتقليل من تكلفته من خلال

تنفيذ السياسات الملائمة في البلد المضيف وبلد الموطن. وينبغي له أن يجمع ويحلل البيانات ويجري البحوث الموجهة نحو رسم السياسات المتعلقة بقضايا الاستثمار المتصل بالتنمية، بما في ذلك التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي؛ وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على عملية التصنيع وتنظيم المشاريع القائمة على روح المبادرة؛ ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير البنية الأساسية وبناء القدرة التصديرية؛ وتنمية الموارد البشرية وإقامة الروابط بين الشركات الأجنبية والمحلية. كما ينبغي له أن يساعد البلدان النامية لضمان عدم تأثير التزاماتها الدولية على تطبيق السياسات الوطنية الرامية لبناء القدرة الإنتاجية والقدرة التنافسية الدولية.

٨٠- وينبغي للأونكتاد، في عمله التحليلي، أن يستخلص الدروس من التجارب الناجحة في نقل ونشر التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر والقنوات الأخرى، وذلك بهدف دعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً، استجابة للتغيرات التكنولوجية وتطوير أدوات السياسة العامة التي تيسر نقل التكنولوجيا وبناء القدرة الإبداعية المحلية. ولهذا الغاية، ينبغي أن يدرس الأونكتاد المشكلات الخاصة التي تواجه أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية في بناء القدرة الإنتاجية، وخصوصاً كيفية تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار في هذه البلدان.

(ب) تعزيز قدرة البلدان النامية على صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه، وتعزيز القدرات التكنولوجية والقدرة التنافسية للمؤسسات المحلية

٨١- ينبغي أن يدعم الأونكتاد البلدان النامية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه بقدر أكبر، بما في ذلك مساعدتها على صياغة وتنفيذ سياسات استثمار متوافقة مع استراتيجياتها الإنمائية. ويمكن لعمليات مراجعة ومتابعة سياسات الاستثمار وكذلك تقديم المساعدة لوكالات ترويج الاستثمار الوطنية، أن تؤدي دوراً خاصاً في هذا الصدد.

٨٢- وينبغي أن يضع الأونكتاد برامج خاصة لمساعدة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة منه استفادة أكبر، وذلك من خلال تقديم الخدمات الاستشارية بالاشتراك مع القطاع الخاص.

٨٣- وينبغي للأونكتاد نشر أفضل الممارسات في مجال إقامة الروابط بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية، بهدف زيادة الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز القدرة التنافسية الدولية لمؤسسات البلدان النامية.

٨٤- وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية، خصوصاً أقل البلدان نمواً، في رسم وتنفيذ السياسات الرامية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا وإيجاد القدرات الإبداعية المحلية.

(ج) تعزيز البعد الإنمائي في رسم السياسات الدولية وبناء القدرات البشرية والمؤسسية في البلدان النامية في التفاوض على الاتفاقات الدولية

٨٥- ينبغي أن يدرس الأونكتاد تأثير ترتيبات الاستثمار الدولي على التنمية على المستوى الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، وكيف ينبغي وضع هذه الترتيبات لكي تساهم إلى أقصى حد في التنمية. كما ينبغي أن يكون الأونكتاد محفلاً لتبادل الخبرات حول صياغة الترتيبات الدولية بغرض تعزيز بعدها الإنمائي.

٨٦- وينبغي أن يستفيد الأونكتاد من نتائج المؤتمرات الدولية لتعزيز المساعدة التي يقدمها للبلدان النامية، خصوصاً أقل البلدان نمواً، لبناء القدرة البشرية وبناء المؤسسات في مجال الاستثمار ونقل التكنولوجيا، وذلك لضمان مشاركتها الفعالة في وضع القواعد الدولية على كافة المستويات، ولضمان أخذ الشواغل الإنمائية في الاعتبار. وينبغي للأونكتاد بصفة خاصة تحديد سبل ووسائل تفعيل شروط نقل التكنولوجيا المدرجة في الاتفاقات الدولية الراهنة، ومساعدة البلدان النامية على تحقيق الاستفادة القصوى من هذه الاتفاقات.

٢- تحسين النقل وتيسير التجارة والترويج لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية

٨٧- ينبغي للأونكتاد مساعدة الحكومات على وضع الأطر المناسبة لإجراءات السياسة العامة في مجال النقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغرض تحقيق أهدافها الإنمائية.

(أ) تعزيز النقل في البلدان النامية

٨٨- ينبغي أن يواصل الأونكتاد الاضطلاع بأعمال البحث والتحليل في مجالات تيسير التجارة، والنقل والخدمات ذات الصلة التي تهم البلدان النامية. كما ينبغي له أن يكون بمثابة محفل لتبادل الآراء والخبرات بشأن قضايا مثل تيسير التجارة، وأمن النقل، وتسجيل السفن والنقل المتعدد الوسائط، وذلك لكي تُعطى الأهداف الإنمائية الاعتبار الذي تستحقه عند اتخاذ القرارات بصدد الأطر الجديدة. ويجب المضي قدماً في هذا العمل من خلال التعاون الوثيق مع المنظمات الحكومية الدولية ومنظمات الأمم المتحدة المشاركة في إعداد الصكوك القانونية الدولية التي تؤثر في التجارة والنقل الدوليين. وينبغي للأونكتاد أن يقوم، من خلال برنامجه الخاص بالتعاون الفني والتدريب، بمساعدة البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لبناء قدراتها في مجال النقل وبالتالي تعزيز قدرة مؤسساتها المحلية على المنافسة.

(ب) بناء قدرات البلدان النامية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

٨٩- ينبغي للأونكتاد أن يقوم برصد وتحليل التطورات التي تحدث في مجال المعلومات والاتصالات من حيث تأثيراتها على الإنتاجية، وتنظيم الأعمال، والقدرة التنافسية التصديرية، وعلى القطاعات الرئيسية في مجال الأعمال التجارية الإلكترونية، والبعد الخاص بالتمايز بين الجنسين، وذلك بهدف تزويد راسمي السياسات في البلدان النامية بقاعدة تحليلية وعملية لاتخاذ القرارات المناسبة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية.

٩٠- وينبغي أن يساعد الأونكتاد البلدان النامية على صياغة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويشمل ذلك وضع الآليات لرصد وقياس تطورات الاقتصاد الرقمي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في هذه البلدان. كما ينبغي للأونكتاد أن يكون بمثابة محفل للبلدان النامية لمناقشة مسائل السياسات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات.

٩١- وينبغي للأونكتاد أن يدعم الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتطوير الأعمال التجارية الإلكترونية في القطاعات ذات الأهمية بالنسبة للاقتصاد والقدرة التصديرية، وذلك باستخدام مزيج من السياسات الخاصة بكل قطاع، وبرامج التدريب ونشر أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، آخذاً في الاعتبار الحاجة لمزيج من السياسات المختلفة من أجل مراعاة خصوصيات الأوضاع المحلية والوطنية.

٩٢- وينبغي للأونكتاد أن يساعد البلدان النامية على المشاركة بفعالية في المناقشات الدولية التي قد يكون لها تأثير على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعارف. كما ينبغي للأونكتاد عند الاضطلاع بهذا العمل، أن يعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الدولية ذات الصلة.

ثالثاً - ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية

ألف - التجارة والتنمية: الاتجاهات الحديثة

٩٣- من المهام الرئيسية للأونكتاد مساعدة البلدان النامية على زيادة المكاسب الإنمائية من التجارة الدولية والمفاوضات التجارية الدولية. وقد اعترف الأونكتاد منذ زمن بعيد بترابط مسائل السياسة العامة المتداخلة في توسيع وتنويع التجارة في البلدان النامية والعمليات العالمية. ومن خلال المعالجة المتوازنة للمسائل في تحليله للسياسات، وتحقيق توافق في الآراء، وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات، سعى الأونكتاد إلى تسخير هذا الترابط بغرض تحقيق أكبر قدر من المكاسب الإنمائية من التجارة.

٩٤- ولقد كان للأونكتاد دور مفيد في تأكيد مبدأ أن للبلدان النامية، بسبب المعوقات الهيكلية الملزمة لأوضاعها، احتياجات وشواغل تجارية وإنمائية ومالية خاصة. وهذه الأفكار أدت، في جملة أمور أخرى، إلى إدخال مبادئ عدم المعاملة بالمثل والمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية في نظام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة^(١٦). ولا يزال عمل الأونكتاد في مجال السلع الأساسية والذي أدى إلى وضع البرنامج المتكامل للسلع الأساسية، يشكل الجهد الوحيد الذي بذل في الأمم المتحدة لإبقاء هذه المسألة في صدارة الاهتمام الدولي.

١ - اتجاهات التجارة العالمية وأداء البلدان النامية

٩٥- لقد تجاوز نمو التجارة نمو الناتج خلال الخمسين سنة الماضية. وهذا يعكس التحول نحو اقتصادات أكثر انفتاحاً، كما يعكس التخصيص الدولي في مجال الإنتاج. وقد زادت حصة البلدان النامية في التجارة الدولية خلال السبعينيات لتبلغ ٢٧ في المائة من التجارة العالمية عام ١٩٨١. وخلال عقد الثمانينات الذي يسمى في كثير من الأحيان عقد التنمية المفقود نتيجة لأزمة الديون، هبطت حصة البلدان النامية في التجارة العالمية لكنها عادت فانتعشت لتصل إلى ٣١ في المائة عام ٢٠٠١. وفي الوقت الراهن، تمثل المصنوعات أكثر من نصف صادرات البلدان النامية من السلع، والوقود أكثر من الربع، والسلع الأساسية الخمس. أما حصة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الصادرات العالمية فقد ازدادت لتصل إلى مستواها الراهن البالغ ٥ في المائة.

٩٦- ولكن انتعاش حصة البلدان النامية من التجارة العالمية يخفي وراءه تباينات كبيرة في أداء البلدان. فمن الناحية الإيجابية، استطاع القليل من البلدان النامية، بما فيها بعض الاقتصادات الحديثة التصنيع في شرق آسيا، من تحقيق زيادات كبيرة في حصتها من القيمة المضافة الصناعية العالمية، ضاهت أو تجاوزت زيادة حصصها من التجارة الصناعية العالمية. وغالباً ما تدرج الصادرات المعنية في الطرف الأعلى من السلسلة القيمة كما أن العديد منها عبارة عن سلع وخدمات دينامية عالمياً وهي تمثل، مع التجارة في منتجات وخدمات الصناعات المتخصصة القائمة على توفر الإمكانيات الطبيعية والثقافية، مجالاً جديداً يتيح فرصاً جديدة للبلدان النامية. وعلى النقيض من ذلك، تراجعت حصة أقل البلدان نمواً، بصفة خاصة، من ١,٤٦ في المائة عام ١٩٧٠ إلى ٠,٢٥ في المائة عام ٢٠٠١. ومن أسباب ذلك استمرار تدني أهمية تجارة السلع الأساسية: فبينما ارتفع مجمل الصادرات العالمية بمعدل سنوي بلغ في متوسطه ٦,١ في المائة بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٠، ارتفعت صادرات السلع الأساسية بمعدل ٣,١

في المائة فقط. وهنالك حوالي ٣٨ بلداً نامياً يعتمد أكثر من نصف صادراتها على سلعة أساسية واحدة، وتعتمد صادرات ٤٨ بلداً آخر على سلعتين أساسيتين.

٩٧- وفي نفس الوقت، أخذ قطاع الخدمات يكتسب أهمية في كافة البلدان خلال العقدين الماضيين نظراً للروابط الهامة التي تربطه بكل الأنشطة الاقتصادية. فقبل عشرين عاماً، كانت الخدمات تمثل ٤١ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية وبلغت ٥٢ في المائة بحلول عام ٢٠٠٠، بينما زاد نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتقدمة من ٥٧ إلى ٦٨ في المائة. كما ارتفعت حصة البلدان النامية من إجمالي صادرات الخدمات العالمية من ١٩ في المائة عام ١٩٩١ إلى ٢٣ في المائة عام ٢٠٠١، بينما زادت حصتها من الواردات العالمية من ٢٢ إلى ٢٥ في المائة خلال الفترة نفسها. كما بلغت تحويلات العمال إلى البلدان النامية ٧٢,٣ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠١، أي ما يفوق المساعدات الإنمائية؛ ويدل ذلك على أن لدى البلدان النامية إمكانيات كبيرة لتوريد الخدمات وعلى المساهمة الهامة التي يمكن أن تقدمها حركة العمالة المؤقتة (أسلوب التوريد ٤ في إطار الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات) في حصائل هذه البلدان من الصادرات. كما ارتفعت في نفس الوقت مدفوعات الشحن مقابل خدمات نقل السلع المستوردة للبلدان النامية إلى ١٤٣ مليار دولار أمريكي. وينظر عدد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، إلى السياحة على أنها المجال الذي تتمتع فيه بميزة نسبية في تجارة الخدمات.

٩٨- وهناك اتجاهان هامين آخران في التجارة الدولية ظهرتا خلال التسعينات وكانت لهما آثار هامة على السياسات العامة. أولاً، حدثت زيادة سريعة في الترتيبات التجارية الإقليمية، خصوصاً عقب تأسيس منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥، حيث إن أكثر من نصف إجمالي التجارة العالمية يتم اليوم وفق هذه الترتيبات. ثانياً، استمر نمو حصة التجارة بين الجنوب والجنوب في إجمالي تجارة البلدان النامية، حيث ارتفعت من ٣٤ في المائة عام ١٩٩٠ إلى حوالي ٤٠ في المائة بحلول نهاية العقد.

٢- التطورات العالمية الرئيسية في مجال التجارة منذ الأونكتاد العاشر

٩٩- إن المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي عُقد في الدوحة بدولة قطر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ قد وضع برنامج عمل موسعاً يشكل منطلقاً للجهود الرامية لجعل النظام التجاري أكثر مراعاة للتنمية، ولزيادة قدرة البلدان النامية على المشاركة في النظام بشكل أكثر فعالية وتحقيقاً للفائدة. وللبلدان كافة مصلحة مشتركة في نجاح برنامج العمل هذا. فسوف تكون حصيلته النجاح بشير خير بالنسبة للاقتصاد العالمي، وتوفر الزخم المتجدد للتعاون الاقتصادي والإنمائي الدولي، وتخفف حدوث زيادة كبيرة في التدفقات التجارية والاستثمارية، وتتيح فرصاً جديدة للفقراء في البلدان النامية بمن فيهم النساء.

باء - ضمان تحقيق مكاسب إنمائية من التجارة الدولية: نهج السياسة العامة

١٠٠- إن ضمان حصول البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، على حصة من نمو التجارة الدولية تتناسب مع متطلبات تنميتها الاقتصادية، ينبغي أن يظل يمثل أولوية عالية في جدول أعمال التجارة الدولية. وسوف يخدم ذلك مصالح الجميع نظراً إلى أن البلدان النامية قد تصبح أيضاً أسواقاً هامة للشركاء التجاريين في العالمين النامي والمتقدم.

١٠١- ويتطلب تحقيق هذه الأهداف اتخاذ إجراءات لتحسين الأوضاع التجارية للبلدان النامية من خلال وضع القواعد وتطبيقها. ويجب أن يكون النظام التجاري المتعدد الأطراف داعماً للتنمية، ويتيح للبلدان النامية المجال المطلوب لتطبيق أدوات السياسة العامة التي تسرع النمو والتنمية المستدامين، وتوسع فرص العمل، بما فيها تلك الخاصة بالنساء، وتخفف من وطأة الفقر. وهناك أيضاً حاجة لبذل الجهود الرامية إلى زيادة القدرات التوريدية للبلدان النامية لكي تستفيد من الفرص التجارية. كما ينبغي للبلدان المتقدمة الشريكة إيلاء اعتبار خاص لشواغل ومصالح البلدان النامية في سياساتها وتدابيرها التجارية والمتصلة بالتجارة.

١٠٢- وتدل تجربة الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع في شرق آسيا على أن التحرير يمكن أن يحقق إمكانياته الإنمائية الكاملة إذا اقترن بسياسات فاعلة في مجالات الاستثمار، والتصنيع، وتطوير التكنولوجيا والموارد البشرية والتنمية الاجتماعية. وعلى النقيض من ذلك، كان للتحرير الشامل في الكثير من البلدان الأخرى بما فيها أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية على وجه الخصوص، تأثير سلبي على الناتج الصناعي، والعمالة، وتوزيع الدخل وسبل عيش الفقراء. ولكي تتحقق فوائد التحرير، يجب بذل جهود أكبر باتجاه رسم وتتابع السياسات لتعزيز النمو مع الحد من الآثار السلبية. وهذا يتطلب احتفاظ البلدان النامية بقدرتها على صياغة ومعايرة وتطبيق أدوات السياسة العامة لزيادة النمو، وتعزيز التنوع وزيادة القيمة المضافة وتحسين مشاركة الفقراء والنساء في تقاسم منافع التجارة. كما توجد حاجة لمزيد من التركيز على السياسة الاجتماعية وشبكات الأمان لضمان التقسيم العادل لمنافع التوسع الاقتصادي والنمو التجاري.

١٠٣- وتعتبر قطاعات الزراعة والمنسوجات والملابس وتصدير الخدمات من بين المستخدمين الرئيسيين للفقراء. بمن فيهم النساء الفقيرات والمجموعات الأخرى من المحرومين. كما أن للسياسات التجارية والمتعلقة بالتجارة والتطورات التي تؤثر على هذه القطاعات على المستويين الوطني والعالمي، تأثيرات بعيدة المدى فيما يتعلق بالتخفيف من وطأة الفقر والفوارق بين الجنسين.

١ - المعاملة الخاصة والتفاضلية

١٠٤- إن المعاملة الخاصة والتفاضلية يمكن أن تؤدي دوراً هاماً في معالجة الاختلالات الاقتصادية والهيكلية والمؤسسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة. وقد كانت المعاملة الخاصة والتفاضلية، حتى انعقاد جولة أوروغواي، بمثابة وسيلة تمكن البلدان النامية من الوصول إلى الأسواق والاحتفاظ بحرية التصرف في توفير الحماية والدعم للصناعات المحلية. ومع ذلك، تنظر منظمة التجارة العالمية، على نحو متزايد، إلى المعاملة الخاصة والتفاضلية كأداة انتقالية لتنفيذ مجموعة واحدة من القواعد والالتزامات من قبل جميع أعضاء هذه المنظمة. وكان من بين الاستثناءات الهامة الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات، الذي يتيح للبلدان النامية المرونة المطلوبة لمراعاة شواغلها ومصالحها الإنمائية.

١٠٥- واعترافاً بالشواغل المتزايدة للبلدان النامية إزاء تطبيق أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية في معالجة القيود المحددة التي تواجه البلدان النامية، وخصوصاً أقل البلدان نمواً، قرر أعضاء منظمة التجارة العالمية في إعلان الدوحة أن "كل أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية ينبغي أن تراجع بغرض تعزيزها وجعلها أكثر دقة وفاعلية وقابلية للتطبيق". وهذا قرار مستحسن يحتاج تنفيذه الكامل في الوقت المناسب إلى بذل جهودات أكبر. ثم إن اعتماد

مجموعة من أحكام المعاملة الخاصة والتفاضلية تكون محدثة ومعززة وموجهة نحو التنمية، بغرض دمج المصالح الإنمائية الجوهرية للبلدان النامية في صلب النظام التجاري المتعدد الأطراف، ينبغي أن يقوم على المبادئ التالية: تعزيز المعاملة. بموجب شرط الدولة الأولى بالرعاية وعدم التمييز مع الاحتفاظ بالمرونة الإنمائية من خلال التمسك بمبادئ عدم المعاملة بالمثل المنصوص عليها في الجزء الرابع من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، وعدم المعاملة التامة بالمثل التي يدعو لها إعلان الدوحة؛ والمعاملة المنصفة للبلدان النامية من خلال معايير الضوابط بطريقة تتناسب مع احتياجاتها وقدراتها التجارية والمالية والإنمائية؛ ومنح البلدان النامية المرونة اللازمة والمجال لاختيار السياسات الملائمة فيما يتعلق بالمسائل الداخلية والاتفاقيات ذات الصلة بالتجارة والتي لها تأثيرات كبيرة على الموارد والسياسة المحلية؛ وأمن المعاملة الخاصة والتفاضلية وإمكانية التنبؤ بها؛ وإتاحة الوصول إلى الأسواق على أساس تفضيلي وإيلاء البلدان المتقدمة اعتباراً خاصاً لضرورة تفادي استخدام التدابير التجارية الدفاعية ضد البلدان النامية؛ وأخذ الأبعاد الإنمائية في الاعتبار في سياق معالجة القضايا الجديدة والناشئة.

١٠٦- ومن الضروري أن يتم خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، تحديد تكلفة التكيف والامتثال التي تتحملها البلدان النامية نتيجة للاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، فضلاً عن جعل توفير الموارد الإضافية لتحقيق هذه الغاية جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقيات، لضمان استفادة البلدان النامية من الفرص التي تتيحها هذه الاتفاقيات. كما ينبغي أن يكون هناك تعاون وثيق بين عمليات وسياسات منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، لضمان عدم انتفاء المعاملة الخاصة والتفاضلية الممنوحة للبلدان النامية. بموجب اتفاقيات منظمة التجارة العالمية من جراء الشروط التي يفرضها المانحون.

٢- الأفضليات التجارية

١٠٧- لقد ظل نظام الأفضليات المعمم وغيره من الأفضليات التجارية الأحادية يؤدي دوراً هاماً في تعزيز وتحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى الأسواق وذلك فيما يخص المنتجات والأسواق التي ما زالت التعريفات الجمركية المطبقة بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية تمثل عائقاً فيها. ويقدر الأونكتاد القيمة الإجمالية للتجارة في إطار مخططات نظام الأفضليات المعمم بما مقداره ٧١,٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٠١، مقارنة بتغطية إجمالية للمنتجات بقيمة ١٨٣ مليار دولار. وهذا يدل على وجود مجال كبير لتعزيز استخدام هذه المخططات من خلال تحسين شمولية المنتجات، والإجراءات الإدارية وقواعد المنشأ، مع المحافظة على الأهداف الأساسية لنظام الأفضليات المعمم فيما يتعلق بعدم التمييز وعدم المعاملة بالمثل. وقد تؤدي مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الوصول إلى السوق إلى المزيد من تآكل الهوامش التفضيلية، إلا أن الأفضليات سوف تظل وسيلة ملموسة وقابلة للتطبيق ما دامت التعريفات الجمركية بموجب شرط الدولة الأكثر رعاية تمثل عقبة أمام صادرات البلدان النامية.

٣- التجارة بين بلدان الجنوب، والتكامل الإقليمي، والنظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية

١٠٨- يعتبر التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب وتكاملها الإقليمي من العناصر الهامة للاستراتيجيات الإنمائية للبلدان النامية ولاندماجها في الاقتصاد العالمي. ولقد أطلقت البلدان النامية الأعضاء في مجموعة ال ٧٧، بمساعدة الأونكتاد، مبادرة النظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية بغرض وضع إطار لتبادل الأفضليات

التجارية فيما بينها بغية تعزيز التجارة المتبادلة ويمثل اتفاق النظام الشامل للأفضليات التجارية بين البلدان النامية معلماً اقتصادياً وسياسياً بارزاً في التعاون بين بلدان الجنوب، وهو جدير بالتنفيذ السريع والشامل.

١٠٩- ثم إن تعميق التكامل بين البلدان النامية يمكن أن يتيح المزيد من الفرص التجارية المعززة بين بلدان الجنوب. وينبغي زيادة الاهتمام بتحرير الخدمات، والاستثمار وسوق العمل وتبسيط ومواءمة سياسات المعالجة التجارية والقواعد والمعايير الفنية. كما ينبغي إيلاء أولوية عالية لإنشاء المؤسسات التجارية والمالية وتعزيز التعاون التكنولوجي والعلمي.

١١٠- كما ينبغي الحرص على ضمان عدم إخضاع البلدان النامية المشاركة في الترتيبات التجارية الإقليمية بين بلدان الشمال والجنوب للالتزامات إضافية تتجاوز متطلبات منظمة التجارة العالمية، ومنحها معاملة خاصة وتفاضلية، وتزويدها بقدر كاف من الدعم المالي والاقتصادي لإجراء التعديلات الضرورية.

٤- الوصول إلى الأسواق

١١١- ثمة تحيز جدي ضد صادرات البلدان النامية يمنع اندماجها في الاقتصاد العالمي ويعوق محاولاتها الرامية إلى النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية من خلال التجارة. كما أن الصعوبات المتعلقة بالوصول إلى الأسواق تتفاقم بفعل مسائل تتعلق بهيكل السوق، وكذلك بتدابير حماية التجارة التي تتخذها البلدان المتقدمة مثل تدابير مكافحة الإغراق، والمعايير الفنية، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، وقواعد المنشأ والإعانات وإن حوالى ٩٠ في المائة من السلع المتداولة عالمياً تخضع للتدابير التي تتخذها الحكومات بحجة حماية الصحة البشرية والبيئة. وهذه التدابير - إلى جانب تدابير ومتطلبات القطاع الخاص المتزايدة - تقلل انفتاح وأمن وشفافية الأسواق العالمية. وينبغي مراعاة الروابط بين الوصول إلى الأسواق وحواجز الدخول إليها مراعاة تامة ومعالجتها بصورة منهجية لتمكين البلدان النامية من قطف ثمار تحرير التجارة بفعالية.

الزراعة

١١٢- يعتبر قطاع الزراعة عماد الاقتصاد في العديد من البلدان النامية بما فيها معظم أقل البلدان نمواً وغيرها من البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، حيث تبلغ حصة هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي ٣٢ في المائة و٢٤ في المائة على التوالي. وما زالت صادراتها الزراعية تشكل أكثر من ٣٠ في المائة من مجموع صادراتها من السلع مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٩ في المائة. إلا أن صادرات هذه البلدان تواجه تعريفات جمركية تتراوح ٢٥ و ٣٠ في المائة، ويتأثر إنتاجها المحلي وصادراتها سلباً بالدعم المحلي الكبير وإعانات التصدير المقدمة من قبل البلدان المتقدمة.

١١٣- إن الهدف الفوري لمفاوضات منظمة التجارة العالمية حول الزراعة هو تحسين الوصول إلى الأسواق، وخفض الدعم المحلي والإعانات المقدمة للصادرات من قبل البلدان المتقدمة بهدف إزالتها تدريجياً. وتقدر المكاسب الاقتصادية من عملية التحرير الواسع النطاق، المشابهة لتلك التي توصلت إليها جولة أوروغواي، بحوالى ٤٠٠ مليار دولار أمريكي في السنة، كما أنها يمكن أن تساهم في تحسين الأمن الغذائي، وتخفيف وطأة الفقر، والتنمية الريفية في كل البلدان. كما ترتبط التجارة في مجال الزراعة ارتباطاً وثيقاً بتحسين المساواة بين الجنسين نظراً إلى أن غالبية العاملات في العديد من البلدان النامية يعملن في قطاع الزراعة (تصل النسبة إلى ٩٠ في المائة أو

أكثر). ثم إن تحسين المعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية، بما في ذلك اعتماد آلية وقائية خاصة، والمنتجات الاستراتيجية، والتعويض عن تآكل الأفضليات، فضلاً عن اعتماد تدابير لمعالجة شواغل البلدان النامية التي هي مستوردة صافية للغذاء وأقل البلدان غنواً، هي من السبل الهامة لإفساح المجال الإنمائي الضروري لإنتاجها الزراعي وتنمية واستدامة قدرتها التنافسية التصديرية.

الوصول إلى الأسواق غير الزراعية

١١٤- يمكن للبلدان النامية الاستفادة من تخفيض التعريفات، خصوصاً الذرى التعريفية وتساعد التعريفات التي تؤثر على صادراتها الرئيسية. وتشير التقديرات إلى أن القيمة المطلقة للمكاسب التي يمكن أن تحققها البلدان النامية في هذا المجال تعادل تلك التي تحققها في مجال الزراعة. ومع ذلك فإن توزيع المنافع مركز، وهو يعتمد كثيراً على استكمال دمج قطاع المنسوجات والملابس في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤. وفي نفس الوقت فإن تدابير حماية التجارة المتخذة ضد منتجات النسيج الواردة من البلدان النامية، والتي تكاثرت في الآونة الأخيرة، ينبغي تفاديها حتى لا تُفوّض المنافع الناشئة عن اتفاقية تحرير النسيج والملابس، كما ينبغي تخفيف تطبيق قواعد المنشأ للسماح بحركة المواد شبه الجاهزة فيما بين الأقاليم وداخلها.

١١٥- وبينما يمكن للبلدان النامية أيضاً تحقيق مكاسب على المدى البعيد من خلال عملية التحرير التي تقوم بها هي نفسها، فقد تكون هنالك بعض التأثيرات المؤلمة على المدى القصير، حيث إن الخسائر التي يمكن أن تتكبدها بعض القطاعات أو الأقاليم قد تبلغ ٦٠ في المائة بحسب المقترحات الحالية لمنظمة التجارة العالمية. ولهذا السبب، يُرجَّح أن تكون هناك حاجة لنهج موجه نحو التنمية يقترن بالمعاملة الخاصة والتفاضلية (دون المعاملة التامة بالمثل كما ينص إعلان الدوحة) وتقديم الدعم الدولي، لمساعدة البلدان النامية على مواجهة الآثار السلبية. ثم إن البلدان النامية التي استفادت من الحصص المحددة للمنسوجات تحتاج للدعم لأغراض التكيف وتعزيز القدرة على المنافسة والتنويع.

الخدمات

١١٦- تواجه البلدان النامية العديد من المشاكل الناشئة عن نقص قدرتها على المنافسة في توريد الخدمات، ونظم الضوابط المحلية المعقدة التي تحكم تجارة الخدمات في البلدان المتقدمة، ولذلك فإن هناك حاجة لمعالجة هذه المشاكل معالجة وافية. كما ينبغي أن تظل الحاجة لتعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم من الأولويات في كل قطاعات الخدمات. وقد سبقت الإشارة آنفاً إلى المساهمة الكبيرة التي يمكن أن تقدمها الحركة المؤقتة لخدمات الأشخاص الطبيعيين (أسلوب التوريد ٤) في توليد الدخل والموارد الإنمائية. وهناك حجة سياسية واقتصادية قوية تؤيد إتاحة الوصول إلى الأسواق بطريقة شاملة وذات معنى في إطار أسلوب التوريد ٤ بالنسبة لكل مستويات المهارات. ثم إن تحرير الوصول إلى الأسواق في إطار أسلوب التوريد ٤ يجب أن يتصدى لمسائل مثل معايير الاحتياجات الاقتصادية ومعايير سوق العمل، والتأشيرات وتصاريح العمل، وعدم الاعتراف بمعادلة المؤهلات، ومسائل الضمان الاجتماعي، وافتقار اللوائح التنظيمية للشفافية.

١١٧- يعتبر الوصول إلى التكنولوجيا والخدمات المالية، وشبكات المعلومات وقنوات التسويق أساسياً لضمان زيادة مشاركة البلدان النامية في تجارة الخدمات الدولية، كما أن فتح هذه البلدان قطاعات خدماتها أمام مشاركة

القطاع الخاص، خصوصاً في مجالات الصحة والتعليم والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية، يجب أن يقيّم بعناية ويستكمل بالأطر التنظيمية المناسبة التي تضمن توفير مثل هذه الخدمات لكافة السكان بتكلفة معقولة. وينبغي للبلدان النامية تعزيز الأطر التنظيمية لديها لكي تستجيب بطريقة أفضل لواقع السوق المتغيرة، والتحرير التدريجي، والخصخصة والتطور التكنولوجي. وإن الإمكانات الجديدة المتاحة لتصدير الخدمات من البلدان النامية عبر شبكة الإنترنت والشبكات الإلكترونية الأخرى تزيد من أهمية هذه المسائل. كما أن التعاون الإقليمي يوفر وسيلة هامة لإيجاد مجالات للتخصص في الخدمات.

٥- السلع الأساسية

١١٨- لا يزال العديد من البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نمواً، تعتمد اعتماداً شديداً على عدد قليل من السلع الأساسية التي تتعرض لتقلبات في العرض والطلب، وبالتالي في الأسعار، فضلاً عن هبوط الأسعار على المدى الطويل. ثم إن المهمة الصعبة المتمثلة في إدارة تقلبات أسعار السلع الأساسية تتعقد من جراء ظهور هياكل سوقية مركزة على المستوى الدولي وتطبيق معايير ومتطلبات صارمة في أسواق البلدان المتقدمة. ومن شأن المفاوضات التجارية الجارية أن تساعد على تحسين الأحوال المرتقبة فيما يتصل بأسعار السلع الأساسية وتنويع صادرات البلدان النامية عن طريق تحسين إمكانية وصول المصدرين من هذه البلدان إلى الأسواق من خلال وضع حد لتصاعد التعريفات وإجراء تخفيضات كبيرة في الإعانات الزراعية التي تقدمها البلدان المتقدمة. وينبغي مع ذلك، زيادة الاهتمام بتخفيف تبعات هبوط حصائل الصادرات من خلال تسهيلات صندوق النقد الدولي والدعم المقدم من المانحين المماثلين، والإدارة الحديثة للمخاطر، والإدارات المالية وبرامج التنويع. كما ينبغي أيضاً تقديم الدعم لتعزيز مشاركة البلدان النامية في سلاسل التوريد العالمية واستيفاء معايير الجودة والمتطلبات الأخرى الناشئة عن الاتفاقات الدولية ومقتضيات السوق.

٦- الفرص الجديدة والدينامية

١١٩- تمثل القطاعات الدينامية في التجارة العالمية فرصاً جديدةً وناشئةً تتيح للبلدان النامية تقليل اعتمادها على صادرات السلع الأساسية والعمالة والصادرات القائمة على الاستخدام الكثيف للموارد، وتمكنها من تنويع قاعدتها الاقتصادية والتكنولوجية، وتضييق فجوة الدخل بينها وبين البلدان الصناعية. وتبين تجربة البلدان النامية الأكثر نجاحاً الحاجة إلى الاهتمام أكثر بالارتقاء بمستوى المهارات بسرعة وتعزيز البنى التحتية المؤسسية المطلوبة، على أن يقترن ذلك بمساعدة موجهة توجيهاً حسناً وبرامج الاستثمار في البحث والتطوير. وينبغي أن يكون هدف السياسات والتدابير العالمية في هذا الصدد هو إزالة الحواجز التي تمنع دخول البلدان النامية في هذه القطاعات.

الصناعات الإبداعية

١٢٠- إن الصناعات الإبداعية وخصوصاً الثقافية منها يمكن أن تؤدي، بجانب دورها كوسيلة تنويع وتوليد الدخل وفرص العمل، إلى تعزيز العوامل الخارجية الإيجابية من خلال المساعدة على صون وترويج التراث الثقافي والتنوع وتعميق التفاهم ضمن الأمم والحضارات وفيما بينها. وتشمل الإجراءات الوطنية والدولية في هذا الصدد أطر السياسات العامة المناسبة، والأطر المؤسسية والقانونية التنظيمية على المستوى المحلي؛ وتوفير الكتلة الحرجة من

المنتجات عالية الجودة، فضلاً عن المحترفين المؤهلين على امتداد سلاسل الإنتاج والتوزيع؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى شبكات التوزيع في الأسواق الخارجية؛ والتعاون الدولي لمكافحة الممارسات المانعة للمنافسة في الأسواق الرئيسية، وتقديم دعم لبناء القدرات في البلدان النامية.

٧- التجارة والبيئة

١٢١- إن الاهتمامات البيئية المتزايدة التي تعززت على المستوى الدولي في الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، وعلى المستويين الوطني والمحلي في اللوائح والمعايير البيئية، وكذلك في أفضليات المستهلك للحصول على منتجات أكثر مراعاة للبيئة، قد أخذت تؤثر تأثيراً متزايداً على أنماط التجارة. وإلا أن الجدل تحول خلال السنوات القليلة الماضية من حالة اعتبر فيها أن هناك تنازلاً متأصلاً بين هذين المجالين إلى استعداد سياسي كبير لتحديد جوانب التوافق والاستفادة منها وجعل التجارة محركاً للتنمية المستدامة.

١٢٢- وينبغي لجميع البلدان اتباع نهج استباقي موجه نحو التنمية في المناقشات والمفاوضات الدولية يركز على: ضمان عدم تآكل المكاسب التصديرية للبلدان النامية بفعل تزايد المتطلبات الصحية أو البيئية في البلدان المتقدمة؛ وتعزيز القدرة التنافسية التصديرية للبلدان النامية؛ وتحسين الاتساق بين المتطلبات البيئية والإنمائية الوطنية والسياسات والمفاوضات التجارية العالمية؛ وإزالة الإعانات البيئية المشوهة للتجارة في البلدان المتقدمة؛ وحماية وصون وتعزيز الابتكارات والمعارف والممارسات التقليدية، والموارد البيولوجية للبلدان النامية؛ ودعم هذه البلدان في وضع وتنفيذ سياسات استباقية تحسن وصول منتجاتها إلى أسواق البلدان المتقدمة وتيسر اختراق/دخول الأسواق.

٨- التجارة وسياسات وقوانين المنافسة

١٢٣- تعتبر المنافسة ضرورية لنجاح الإصلاح الاقتصادي الذي يشمل تحرير الأسعار على نحو مدروس ومتسلسل، ورفع الضوابط التنظيمية على التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، وسياسة المنافسة الموجهة نحو التنمية دور كبير في تحقيق هذه الغاية. وتحتاج البلدان النامية إلى معايير سياسة المنافسة للمساعدة في بناء القدرة التوريدية، وتعزيز القدرة على المنافسة وضمان تحقيق مكاسب من حيث الكفاءة والرفاه.

١٢٤- والتحدي المائل هو أن قوانين المنافسة الوطنية في البلدان النامية نفسها لا تكفي بذاتها للتصدي للاحتكارات والتكتلات الاحتكارية عبر الحدود. ولذلك تحتاج البلدان النامية للحصول على قدر كاف من المرونة اللازمة على صعيد السياسة العامة لوضع قوانين وأطر المنافسة التي تتناسب مع احتياجاتها ومع المرحلة الإنمائية التي وصلت إليها، واستكمال ذلك بالمساعدات الفنية والمالية لبناء القدرات. وعلى المستوى العالمي، ينبغي لبلدان الوطن وشركاتها عبر الوطنية اتخاذ تدابير فعالة وسريعة لإزالة الهياكل والممارسات المانعة للمنافسة، وتكثيف التعاون مع البلدان النامية لمساعدة منتجيها ومؤسساتها على الاستفادة من هذه التدابير ولتعزيز المسؤوليات الاجتماعية للشركات.

٩ - أقل البلدان نمواً

١٢٥- تعتبر مشاركة أقل البلدان نمواً في النظام التجاري مسألة تثير اهتماماً متواصلاً. وقد أدت مبادرة "كل شيء ما عدا السلاح"، ومبادرة النمو والفرص المتاحة في أفريقيا، وغير ذلك من المبادرات المماثلة، إلى تحسين فرص وصول أقل البلدان نمواً إلى الأسواق. وإن البلدان المتقدمة والبلدان الأخرى القادرة على القيام بذلك مدعوة إلى إطلاق مبادرات مماثلة. وهنالك حاجة لإجراءات تسمح بالاستفادة التامة من مثل هذه المخططات من خلال تحسين شمولية المنتجات، ونطاق الأفضليات التجارية والجهود المبذولة لجعلها تعاقدية وزيادة إمكانية التنبؤ بها.

١٢٦- وينبغي اتخاذ تدابير موازية لإزالة العقبات التي تعترض الدخول إلى الأسواق، فتصبح الأفضليات التجارية بذلك أفضليات فعالة وذات مغزى بالنسبة لأقل البلدان نمواً. كما ينبغي أن يتحقق تحسن كبير في وصول صادرات خدمات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، خصوصاً فيما يتعلق بالحركة المؤقتة للأشخاص الموردين للخدمات وتيسير الاعتراف بالمؤهلات. وينبغي أن تطبق بصورة تامة المبادئ التوجيهية الخاصة بالوصول إلى الأسواق التي اعتمدها المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية لجعل الإجراءات مبسطة وسلسة.

١٠ - النقل وتيسير التجارة

١٢٧- يعتبر الوصول إلى خدمات نقل فعالة عاملاً من العوامل الأساسية بالنسبة لقدرةفرادى الشركات والبلدان على المنافسة. وتحتاج البلدان النامية لتحسين بنيتها الأساسية المادية والمؤسسية والقانونية لإيجاد البيئة المناسبة لخدمات النقل التي تيسر التجارة والاستثمار على حد سواء. ولكي تحقق البلدان النامية مكاسب فعلية من المفاوضات الرامية إلى صياغة القواعد والمعايير المتعلقة بتيسير التجارة، ينبغي أن تنعكس شواغلها واهتماماتها بشكل تام في نتائج هذه المفاوضات. يضاف إلى ذلك أن تيسير التجارة القائم على أساس القواعد والمعايير المتفق عليها دولياً يجب أن يُنفذ من خلال آليات تعاون على المستوى الإقليمي تضم كل أصحاب المصلحة.

١٢٨- ويجب أن تركز استجابات السياسة العامة على إيجاد قدرات للتوريد في مجال النقل لدى البلدان النامية واستدامة هذه القدرات على المدى الطويل. وهذا يعني أن التدابير المتخذة في مجال السياسة العامة ينبغي أن تتجاوز تدابير "الوصول إلى الأسواق" وأن توفر مجموعة متسقة تشمل سياسات تطوير الأساطيل، والسياسات الخاصة بالمستهلكين، وما إلى ذلك. أما في مجال النقل البحري والمتعدد الوسائط، فلا يزال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي الاضطلاع به على المستوى الدولي، وقد بدأت مؤخراً دراسة إمكانية وضع صك جديد بشأن قانون النقل برعاية لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي. وتظل المشاركة النشطة للبلدان النامية في المفاوضات ذات الصلة بالغة الأهمية.

١١ - بناء القدرات التجارية

١٢٩- إن برامج بناء القدرات التجارية والقدرات المتصلة بالتجارة لصالح البلدان النامية بما فيها أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، ينبغي أن تُدعم بقاعدة مالية مناسبة وموثوقة ويمكن التنبؤ بها. وما برح الأونكتاد يطور وينفذ أنشطة للمساعدة التقنية وبناء القدرات المتعلقة بالتجارة، بما في ذلك بالتعاون مع المنظمات الأخرى ذات الصلة بشأن المفاوضات التجارية (الدبلوماسية التجارية، والبرنامج المتكامل المشترك للمساعدة

التقنية، وخدمات تيسير الاستثمار، وخدمات الطاقة)، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والسلع الأساسية، والبيئة، وقانون وسياسة المنافسة، والأدوات التحليلية وبرامج الحاسوب (الحل المتكامل في التجارة المشترك بين الأونكتاد والبنك الدولي - نظام التحليل والمعلومات التجارية - نموذج سياسة تجارة المنتجات الزراعية)، وتيسير النقل والتجارة. وهناك حاجة لبذل المزيد من الجهود من قبل المانحين لتوفير القدر الكافي من الموارد المالية لبناء القدرات المتصلة بالتجارة.

١٣٠- وينبغي للأونكتاد والجهات المعنية الأخرى، خصوصاً منظمة التجارة العالمية، ومركز التجارة الدولية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي واللجان الإقليمية، أن تواصل وتعزز تعاونهما وتآزرهما، بالطريقة المناسبة، في الاضطلاع بعملها الموضوعي في المجالات التجارية والمتصلة بالتجارة، وتقديم الدعم المنسق للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

جيم - مساهمة الأونكتاد

١٣١- ويشكل الأونكتاد محفلاً لمناقشة السياسات العامة وبناء توافق في الآراء حول المسائل التجارية والمتصلة بالتجارة وذلك من خلال آليته الحكومية الدولية. وسيكون الهدف العام لعمله في مجال التجارة هو الإسهام في تعزيز الاتساق بين الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية والعمليات الاقتصادية الإقليمية والعالمية، لضمان تحقيق المكاسب من التجارة العالمية والمفاوضات التجارية. أما مفتاح تحقيق هذا الهدف فهو مساعدة البلدان النامية على التصدي بفعالية للتحديات والاستفادة من الفرص الناشئة عن التجارة العالمية. وسوف يظل دور الأونكتاد يستند إلى ولايته المحددة في خطة عمل بانكوك، والأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونيتري، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والنتائج التي أسفرت عنها العمليات الحكومية الدولية الرئيسية، وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

١٣٢- وسوف يواصل الأونكتاد تحليل الاتجاهات والتطورات الرئيسية المتعلقة بالمسائل التي تهم البلدان النامية، ومراقبة وتقييم تطور النظام التجاري العالمي، والمساعدة في بناء القدرة على وضع السياسات والخيارات التجارية والمتعلقة بالتجارة. كما سيواصل تنفيذ برنامج موسع لتقديم المساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بغرض بناء القدرات. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لشواغل أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية ولتخفيف وطأة الفقر، والمسائل المتعلقة بنوع الجنس والمسائل التي هي موضع اهتمام عام. وسوف يتركز التزام الأونكتاد على ما يلي:

(أ) مراقبة وتحليل وتقييم السياسات التجارية الوطنية والدولية، والعمليات والتطورات التنظيمية وتأثيرها على البلدان النامية؛ وتعزيز قدرات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على صياغة وبلورة وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات المناسبة للمشاركة بفعالية في النظام التجاري الدولي والمفاوضات التجارية الدولية والاستفادة منها إلى الحد الأقصى، بما في ذلك في مجالات الوصول إلى الأسواق الزراعية، والتصنيع والخدمات، والقواعد، والحماية التجارية، وحل النزاعات، وتنفيذ الاتفاقات التجارية، والمعاملة الخاصة والتفاضلية، والمسائل الجديدة الناشئة، والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والترتيبات الإقليمية والثنائية، والمخططات التفضيلية، والتجارة الإلكترونية؛

(ب) إجراء بحوث وتحليلات بشأن التأثيرات الإنمائية للسياسات التجارية والمتعلقة بالتجارة والمسائل المتصلة بنظام التجارة العالمي وبشأن نطاق الفرص التجارية الجديدة والدينامية؛ وتطوير ونشر الأدوات وبرامج الحاسوب المتصلة بالسياسة التجارية (مثل، الحل المتكامل في التجارة المشترك بين الأونكتاد والبنك الدولي - نظام التحليل والمعلومات التجارية، ونموذج سياسة تجارة المنتجات الزراعية)؛ وتطوير الآليات لاستعراض السياسة التجارية حسب القطاعات والمسائل التي تؤثر في القدرة التنافسية التصديرية والوصول إلى الأسواق على مستوى المؤسسات، خصوصاً في مجال إتاحة الفرص الجديدة؛ ومتابعة تطبيق الأحكام ذات الصلة الواردة في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري والنتائج التي أسفرت عنها العمليات الحكومية الدولية الأخرى، والعلاقة بين التجارة والتنمية في المجالات التي تهتم عليها شواغل الفقر، والمساواة بين الجنسين والسياسة العامة؛

(ج) مساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية: على وضع واعتماد قانون وسياسات المنافسة من خلال العمل التحليلي وأنشطة بناء القدرات، وكذلك من خلال توسيع نطاق العمل الموضوعي في إطار عمل فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات المنافسة؛ ومكافحة الممارسات التجارية التقييدية من خلال تطبيق مبادئ وقواعد الأمم المتحدة لمكافحة الممارسات التجارية التقييدية؛ وإجراء تقييم أفضل وفقاً لبرنامج عمل الدوحة في مجال التجارة وسياسة المنافسة، لتأثير التعاون الوثيق المتعدد الأطراف على سياساتها وأهدافها الإنمائية وتنميتها البشرية والمؤسسية؛

(د) إتاحة الفهم المتبصر للعلاقة بين التجارة والبيئة والتنمية؛ والترويج لاعتماد سياسات تمكينية لتعزيز التآزر بين التجارة والبيئة لصالح التنمية المستدامة بما في ذلك في سياق المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف؛ والترويج لبرنامج واسع لبناء القدرات من خلال قنوات منها مثلاً فرقة العمل من أجل بناء القدرات في مجال التجارة والبيئة والتنمية المشترك بين الأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وبناء توافق في الآراء حول توفير الحوافز لتحقيق أهداف الاتفاقات البيئية الدولية بطريقة تراعي متطلبات التنمية، كما في مجالات التجارة البيولوجية، وتغير المناخ، والمعارف التقليدية؛ ومواصلة العمل في تنفيذ المبادرات العملية مثل مبادرة فرقة العمل الاستشارية المعنية بالمتطلبات البيئية والتجارة الدولية وفرقة العمل الدولية المعنية بالمواءمة والمعادلة في مجال الزراعة العضوية؛

(هـ) تعزيز التعاون الدولي وتدعيم قدرة البلدان النامية على زيادة مساهمة إنتاجها وتجارها في مجال السلع الأساسية، وذلك من خلال تحليل العوامل التي تؤثر في القدرة التنافسية لصادرات السلع الأساسية من البلدان النامية، وتحليل قضايا السياسة العامة التي تؤثر في مساهمة قطاع السلع الأساسية في التخفيف من وطأة الفقر، والأمن الغذائي، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على وجه العموم؛ وضمان عدالة توزيع عوائد صادرات السلع الأساسية على امتداد سلسلة التوريد؛ وتطبيق أدوات حديثة لإدارة مخاطر تقلب أسعار السلع الأساسية وأدوات مالية جديدة؛ ورصد التطورات في أسواق السلع الأساسية وتوفير المعلومات عن أسواق هذه السلع وصناعاتها وأسعارها؛

(و) القيام، في إطار الآلية الحكومية الدولية للأونكتاد ببحث الاقتراحات في مجال السياسة العامة والأطر التنظيمية المتصلة بالنقل وتيسير التجارة، لمساعدة الحكومات بذلك في صياغة تدابير السياسة العامة الضرورية لبناء قدرة البلدان النامية على توريد خدمات النقل، ومساعدة التجار للاستفادة بفعالية من فرص النقل؛

والعمل كمحفّل للبلدان النامية تناقش فيه مواقفها وتأثيرات النتائج المحتملة لدراسة مسائل النقل وتيسير التجارة؛ وإسداء المشورة وتقديم المساعدة للبلدان النامية في هذا الشأن؛

(ز) وضع وتنفيذ برامج المساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة وبناء القدرات في مجال التجارة العالمية والمفاوضات التجارية الدولية. وهذا يشمل التعاون مع المنظمات الأخرى (الوطنية والإقليمية والدولية) فيما يتعلق ببرامج بناء القدرات، وإقامة الشراكات والشبكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والدوائر الأكاديمية؛

(ح) المساهمة في تعزيز التعاون والتنسيق بين مؤسسات منظومة الأمم المتحدة في المجالات التجارية والمجالات المتعلقة بالتجارة. ويعمل الأونكتاد، في إطار الأمانة العامة للأمم المتحدة، كمنسق للفريق العامل المعني بالتجارة التابع للجنة التنفيذية المعنية بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وهو يجمع بين الأونكتاد ولجان الأمم المتحدة الإقليمية لمعالجة قضايا التجارة. كما ينسق الأونكتاد مع منظمة التجارة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ولجان الأمم المتحدة الإقليمية لمتابعة تنفيذ الجوانب التجارية لإعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

(ط) دعم البلدان النامية من خلال العمل التحليلي وأنشطة بناء القدرات، لتحسين مشاركة هذه البلدان في التجارة الدولية في مجال الخدمات؛ وتعزيز قدرة البلدان النامية على إنشاء بنية أساسية للخدمات تكون فعالة وداعمة للتجارة، بما في ذلك من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

رابعاً - الشراكة من أجل التنمية

ألف - الأونكتاد والمجتمع المدني

١٣٣- إن تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها للألفية سوف يتطلب إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية تشمل الحكومات، والمؤسسات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وإن اشتراط مشاركة كل من بمقدورهم جعل تحقيق المكاسب الإنمائية حقيقة ماثلة يتطلب وجود نهج وأساليب متقاربة.

١٣٤- ولا تزال العملية الحكومية الدولية تشكل العامل الحاسم في بناء الشراكة من أجل التنمية. فهي تجمع أبعاد الحوار الإنمائي بين بلدان الشمال والجنوب وفيما بين بلدان الجنوب على حد سواء. إلا أنه يمكن للأطراف الفاعلة غير الحكومية أن تلعب دوراً كبيراً حسبما اتضح خلال السنوات الأخيرة.

١٣٥- وفي هذا السياق، فإن الموضوع الفرعي المتمثل في الشراكة من أجل التنمية، يهيمن على جدول أعمال المؤتمر بأكمله ويساعد في تمكين مساهمة مختلف عناصر المجتمع المدني من دعم الأهداف والسياسات المحددة على المستوى الحكومي الدولي. وهذه المساهمة ليست بديلاً للعملية الحكومية الدولية، بل هي مكمل جدي لها، خصوصاً إذا ترجمت إلى إجراءات ملموسة.

١٣٦- إن القيمة التي يضيفها مجتمع المنظمات غير الحكومية، والدوائر الأكاديمية والبرلمانيون والقطاع الخاص إلى عمل الأمم المتحدة عموماً وعمل الأونكتاد خصوصاً هي قيمة كبيرة. فالتعقيدات اللازمة للعولمة تتطلب نهجاً متعدد التخصصات، ونماذج وطرائق جديدة لمعالجة المسائل الملحة. كما أن فعاليات المجتمع المدني قد أثبتت قدرتها على جلب طاقات جديدة وإمكانيات قوية في مجال الابتكار، فضلاً عن المساهمات العملية القيمة في عمل المنظمة.

باء - تجربة الأونكتاد في التعاون مع المجتمع المدني

١٣٧- لقد أقام الأونكتاد على مر السنين، بموافقة البلدان الأعضاء، علاقات تعاون واسعة النطاق مع المجتمع المدني في مختلف مجالات عمله. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك ندوة الأمم المتحدة الدولية المعنية بالكفاءة في التجارة، ومؤتمر القمة المعقود في ليون حول الشركاء من أجل التنمية، والمشاورات السنوية بين الأونكتاد والمنظمات غير الحكومية وبين الأونكتاد واتحادات العمال، فضلاً عن التعاون الجاري بين الأونكتاد ومجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، وذلك في مجال العمل التحليلي وخصوصاً الأنشطة التنفيذية.

١٣٨- ولقد اتخذت الدورة العشرة للأونكتاد خطوات إضافية لتشجيع تعاون الأونكتاد مع فعاليات المجتمع المدني. ويسلط إعلان بانكوك الضوء على أهمية إشراك مختلف الشركاء في عملية التنمية، بما في ذلك القطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والبرلمانيون، في حوار منهجي بشأن القضايا المتصلة بالتنمية.

١٣٩- وكما اشتمل مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً (بروكسل، أيار/مايو ٢٠٠١)، على مشاركة المنظمات غير الحكومية كأطراف معنية أساسية في العملية التحضيرية وكذلك في مداولات المؤتمر نفسه. ونُظمت اجتماعات إقليمية تحضيرية لمنظمات المجتمع المدني لمناقشة وتناول جدول أعمال المؤتمر. كما نُظّم محفل

للمنظمات غير الحكومية بالتوازي مع المؤتمر لتقييم مضمون برنامج العمل وصياغة المبادئ التوجيهية لأنشطة المتابعة من قبل المنظمات غير الحكومية.

١٤٠- وقد شاركت المنظمات غير الحكومية في عمل الأونكتاد بصفة مراقب معتمد خلال الاجتماعات الرسمية، بما فيها اجتماعات مجلس التجارة والتنمية، ودورات اللجان واجتماعات الخبراء. وتخضع مشاركة وتعاون منظمات المجتمع المدني في أنشطة الأونكتاد لأحكام المادة ٧٧ من النظام الداخلي لمجلس التجارة والتنمية (المادة ٨١ من الداخلي النظام للمؤتمر) ومقرر المجلس ٤٣(د-٧).

١٤١- وتتعاون المنظمات غير الحكومية أيضا مع أمانة الأونكتاد^(١٧). والغاية من هذا التعاون هي تعزيز أهداف وأنشطة الأونكتاد، خصوصا في مجالات العمل الأساسية للمنظمة: البحث والتحليل، والمداولات واتخاذ القرارات، والتعاون التقني الذي يشمل بناء القدرات.

١٤٢- ولقد تم مؤخرا الاضطلاع بأنشطة تعاون عملية المنحى مع مجموعة من الفعاليات غير الحكومية. ومن الأمثلة الملموسة على ذلك: تعاون الأونكتاد مع الرابطة العالمية لوكالات تشجيع الاستثمار؛ نقل برنامج النقاط التجارية من الأونكتاد إلى الاتحاد الدولي للنقاط التجارية؛ وقيام الأونكتاد خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، بعقد ثلاث شراكات جديدة بهدف تعزيز التجارة والاستثمار في مجال التنوع البيولوجي، ولمساعدة البلدان النامية في هذا المجال.

١٤٣- وهكذا فقد انتهج الأونكتاد سياسة تعاون نشط ومستمر مع فعاليات المجتمع المدني من خلال إنشاء آليات رسمية وغير رسمية لإشراك منظمات المجتمع المدني في أنشطة الأونكتاد. كما وأن التفاعل مع فعاليات المجتمع المدني قد مكن المنظمة من الحصول على أفكار متبصرة من منظمات المجتمع المدني وتبادل الآراء معها حول المسائل التي هي موضع اهتمام مشترك. فضلا عن المساهمات الموضوعية التي تقدمها هذه المنظمات، فإن أنشطتها في مجال الرصد والعمل الدعوي قد جعلت عمل الأمم المتحدة والأونكتاد يتصف بقدر أكبر من الشفافية والمساءلة أمام جمهور أوسع.

التطورات الأخيرة في الأمم المتحدة

١٤٤- لقد اشتمل المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد مؤخرا ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، على مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص بطريقة أكثر تنظيما في مداولاتهما، وداعيا إلى تعزيز التعاون العالمي من أجل التنمية من خلال إقامة الشراكات. كما تم رسميا دمج فعاليات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية في العمليات التحضيرية لمؤتمري القمة وفي المؤتمرين نفسهما. وقد وضعت ترتيبات لزيادة مشاركة ممثلي المجتمع المدني والقطاع الخاص في متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرين.

١٤٥- وعلى ضوء تطور ارتباط الأمم المتحدة بمنظمات المجتمع المدني، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة، في سياق برنامجه الخاص بإصلاحات الأمم المتحدة^(١٨)، فريقا يتألف من شخصيات مرموقة يعنى بالعلاقات بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني ويقوم بدراسة طرق مشاركة المجتمع المدني في عمليات الأمم المتحدة، ويحدد أفضل الممارسات التي تُستخدم كأساس للتوصيات. كما طلب من الفريق أيضا إيجاد السبل التي تيسر اضطلاع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من البلدان النامية بدور كامل في أنشطة الأمم المتحدة^(١٩).

جيم- شراكات الأونكتاد من أجل التنمية

١٤٦- لقد سبقت الإشارة إلى أن الأونكتاد قد لعب دوراً رائداً في تطوير الشراكات مع العديد من عناصر المجتمع المدني. إلا أن مفهوم الشراكة قد تطور إلى حد كبير منذ الأونكتاد العاشر، وشهد بصفة خاصة تحولاً عن وضع التصورات في اتجاه تنفيذه الفعلي^(٢٠-٢١).

١٤٧- وعلى أساس الخبرة الحالية ضمن الأمم المتحدة، خصوصاً عملية مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، سوف تعتمد الأمانة على المعايير والمبادئ التالية لتوجيه عملية إقامة الشراكات في سياق الأونكتاد الحادي عشر:

- إن الشراكات عبارة عن التزامات محددة من قبل مختلف الشركاء والغرض منها هو أن تسهم في تنفيذ نتائج المفاوضات الحكومية الدولية للأونكتاد الحادي عشر وأن تعزز هذا التنفيذ لا أن تحل محله. كما أنها ستساعد على تحقيق الأهداف والالتزامات ذات الصلة المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المستحسن أن يتحقق في الشراكات توازن قطاعي وجغرافي.
- تتطلب الشراكات تعاوناً مستمراً على المدى الطويل يضم العديد من الأطراف صاحبة المصلحة. ويمكن تحويل الأنشطة الجارية إلى شراكات ذات قيمة مضافة كبيرة (مثلاً، ضم المزيد من الشركاء، وتكرار المبادرات أو توسيعها لشمول مناطق جغرافية أخرى، وزيادة الموارد المالية، وما إلى ذلك).
- ينبغي أن تحدد كل شراكة النتائج والفوائد المرجوة منها. كما ينبغي أن يكون لكل شراكة غايات واضحة وأهداف محددة وأطر زمنية لتحقيقها. وينبغي لجميع الشركاء الالتزام بوضوح بالأدوار الموكلة إليهم في تحقيق غايات وأهداف الشراكة.
- ينبغي أن يكون للشراكات نهج طوعي يضم أطرافاً متعددة من أصحاب المصلحة ويفضل أن يشمل مجموعة من الفعاليات الهامة في مجال عمل معين. ويمكن ترتيب إقامة الشراكات بين أي مجموعات من الشركاء بما فيها الحكومات، والمجموعات الإقليمية، والسلطات المحلية، والفعاليات غير الحكومية، والمؤسسات الدولية والشركاء من القطاع الخاص. ومع تطور الشراكات، ينبغي أن تتاح فرص لانضمام المزيد من الشركاء على قدم المساواة.
- يجب تحديد مصادر التمويل المتاحة أو المتوقعة تحديداً واضحاً^(٢٢). ولذلك، ينبغي أن تقوم الشراكات على أساس ما يلزم لتنفيذها من موارد مستدامة يمكن التنبؤ بها، وأن تشمل تعبئة موارد جديدة وتؤدي، حسب الاقتضاء، إلى نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وتطوير القدرات فيها.

- بينما تُشجع بقوة مشاركة المجتمعات المحلية في تصميم وتنفيذ الشراكات (نُهج القاعدة إلى القمة)، فإن تأثير الشراكات ينبغي أن يتصف بالعالمية، بمعنى أن يتجاوز تأثيرها المستوى الوطني (عالمي، إقليمي و/أو دون إقليمي).
- ينبغي إقامة وتنفيذ الشراكات بطريقة تتصف بالانفتاح والشفافية وحسن النية، لكي يتم تقاسم ملكية عملية الشراكة ونتائجها بين كل الشركاء، وبحيث يكون الشركاء سواسية في المسؤولية. وينبغي للشراكات تحديد ترتيبات لرصد واستعراض أدائها بالنسبة للغايات والأهداف التي حددتها، وإعداد التقارير التي يستحسن أن تكون كل سنتين. وينبغي أن تركز تقارير الشراكات بصفة أساسية على مدى مساهمتها في تنفيذ نتائج الأونكتاد الحادي عشر.
- ينبغي اطلاع مجلس التجارة والتنمية على الأنشطة والتقدم الذي يُحرز في تنفيذ الشراكات.
- وخلاصة القول إن الشراكات ينبغي أن تقوم على أساس الاحترام المتبادل وتقاسم المسؤولية بين الشركاء المعنيين، مع مراعاة القيم التي عبر عنها إعلان الألفية، وتلك المشار إليها في الفقرة ٢ من منطوق قرار الجمعية العامة ٧٦/٥٦: نحو إقامة شراكات عالمية^(٢٣). وينبغي أن تكون الشراكات متوافقة مع القوانين الوطنية، والاستراتيجيات الوطنية وأولويات البلدان التي تنفذ هذه الشراكات فيها.

دال - التوصيات

- ١٤٨- إن لدى الأونكتاد خبرة طويلة وإيجابية في مجال التفاعل والعمل المشترك مع مختلف عناصر المجتمع المدني. وينبغي أن يواصل الأونكتاد عمله المثمر مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، وأن يبني على تجربته الطويلة لزيادة تعزيز تفاعله وتعاونه مع عناصر المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية.
- ١٤٩- وقد حققت الأمم المتحدة ككل تقدماً هاماً فيما يتعلق بالتعاون مع المجتمع المدني وعناصره المختلفة. واستناداً إلى المكاسب الإيجابية التي تحققت من خلال التجارب الحديثة، ينبغي للأونكتاد أن يجعل علاقته مع المجتمع المدني أكثر منهجية وأفضل اندماجاً في العمليات الحكومية الدولية لتحقيق أكبر قدر من منافع التعاون مع كافة عناصر المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص تعزيز القيمة المضافة لهذا التعاون وتوجيهه نحو تحقيق النتائج لصالح عمل الأونكتاد وكذلك لصالح البلدان الأعضاء. وينبغي أن يكون البعد العملي والتطبيقي للعلاقة مع المجتمع المدني وقطاع الأعمال موضع اهتمام على سبيل الأولوية.
- ١٥٠- ومن هذا المنطلق تُقدم التوصيات التالية.

العلاقة المنهجية مع المجتمع المدني

- ١٥١- ينبغي للأونكتاد في هذا الصدد أن يعتمد على الخبرة الإيجابية للمنظمة مع مختلف عناصر المجتمع المدني، فضلاً عن الخبرة التي اكتسبتها الأمم المتحدة، خصوصاً عند الإعداد لمؤثري مونثري وجوهانسبرغ ومتابعة نتائجهما.

١٥٢- ومن أجل تأمين استمرار التعاون مع الجهات الفاعلة غير الحكومية، ينبغي للمؤتمر^(٢٤) أن يدعو مجلس التجارة والتنمية إلى ترتيب عقد اجتماعات غير رسمية مدة كل منها نصف يوم مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعبر عن رأيها حول المسائل المعروضة على المجلس. ويمكن أن يستخدم كنموذج الإجراء الذي حددته الجمعية العامة للحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية^(٢٥). ويمكن للأمانة تلخيص ما تتمخض عنه الاجتماعات غير الرسمية من نتائج لعرضها كمساهمة مناقشات المجلس.

١٥٣- وينبغي استمرار مشاركة المجتمع المدني في عمل اللجان واجتماعات الخبراء، وذلك من خلال عقد الاجتماعات المشتركة وتنظيم محافل الحوار حول المسائل المتعلقة بالحوار بين الأطراف المتعددة المعنية.

تعزيز النهج الموجه نحو تحقيق النتائج في العلاقة مع المجتمع المدني

١٥٤- لقد قدمت قمة جوهانسبرغ مثلاً جيداً حول كيفية الجمع بين النتائج المتفاوض بشأنها على المستوى الحكومي الدولي وإقامة الشراكات الطوعية دعماً لتنفيذ النتائج النهائية للقمة. ويمكن للأونكتاد الحادي عشر أن يبني هذه الخبرة الإيجابية، وكذلك على التحسينات التي أدخلت على معايير هذه الشراكات من قِبَل لجنة التنمية المستدامة.

١٥٥- وفي هذا الصدد يمكن التفكير في ما يلي بالنسبة للأونكتاد الحادي عشر:

- إقامة شراكات محددة يعلن عنها رسمياً خلال المؤتمر، خصوصاً في المجالات التي تعتبر إقامة الشراكات فيها أكثر سهولة والتي تدرج في الموضوعين الفرعيين ٢ و ٣، مع مراعاة الطابع العملي للمضمون الجوهرى لهذه المواضيع. ويمكن للأمانة و/أو الأطراف المهتمة ومن الجهات صاحبة المصلحة اتخاذ هذه المبادرة. ومع مراعاة الحاجة للاستجابة إلى المعايير المشار إليها أعلاه، وخصوصاً الحاجة إلى تحديد الموارد المالية المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها، فإن التركيز ينبغي أن يكون على مجموعة مختارة من هذه الشراكات.
- قد يطلب المؤتمر من مجلس التجارة والتنمية استعراض تنفيذ الشراكات، على أساس تقرير من الأمانة، بما في ذلك تقاسم الدروس المستفادة، والتقدم المحرز وأفضل الممارسات، وتقييم مساهمة هذه الشراكات في تنفيذ نتائج الأونكتاد الحادي عشر.

الخواشي

(١) United Nations, *Proceedings of the United Nations Conference on Trade and Development*, Geneva, 23 March - 16 June 1964, Final Act, paragraph 5.

(٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٠. يجري إعداد سجل بالمساهمات الفكرية التي قدمها الأونكتاد لتحليل قضايا التنمية وسياسة التنمية، في شكل تجميع مشروح للوثائق الأساسية التي صدرت منذ إنشاء المنظمة. وستكون المجلدات متاحة وقت انعقاد الدورة الحادية عشرة للمؤتمر.

(٣) يضم النظام الشامل للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية ٤٤ عضواً في الوقت الحاضر.

(٤) انظر تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٤، الجزء الثاني، الفصل الأول، "اليد المرئية والتصنيع في شرق آسيا"، ص. ٤٩ إلى ٧٦ من النص الأصلي؛ وتقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٥، الجزء الثاني، الفصل الثاني، "اليد غير المرئية وتدفقات رؤوس الأموال والانتعاش المؤجل في أمريكا اللاتينية"، ص. ٧٣ إلى ٩٧ من النص الأصلي؛ وتقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٦، الجزء الثاني، "إعادة التفكير في استراتيجيات التنمية: بعض الدروس المكتسبة من تجربة شرق آسيا"، ص. ٧١ إلى ١٥٩ من النص الأصلي؛ وتقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٧، الجزء الثاني، الفصل السادس، "تعزيز الاستثمار: بعض الدروس المستفادة من شرق آسيا"، ص. ١٧٧ إلى ١٩٠ من النص الأصلي؛ وانظر بوجه خاص تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠٠٣ (الذي سيصدر قريباً)، ومصادر أخرى. وللإطلاع على دراسة تحليلية لتجربة التنمية في أفريقيا، انظر تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، الجزء الثاني، "التنمية الأفريقية من منظور مقارن"، ص. ١١٣ إلى ٢٢٦ من النص الأصلي.

(٥) الدورة العاشرة للأونكتاد، بانكوك، ١٢-١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٠، "خطة العمل" (TD/386)، الفقرة ١٠٣.

(٦) تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، الجزء الأول، الفصل الثالث، "عدم الاستقرار المالي الدولي والأزمة في شرق آسيا"، ص. ٥٣ إلى ٧٩ من النص الأصلي.

(٧) "لقد أصبحت هيمنة النشاط المالي على النشاط الصناعي وعولمة النشاط المالي مصدرين أساسيين من مصادر عدم الاستقرار وعدم إمكانية التنبؤ في الاقتصاد العالمي. وقد كانت للأسواق المالية لفترة من الزمن قدرة مستقلة على زعزعة استقرار البلدان النامية، وهناك الآن مؤشرات متزايدة تدل على نقص مناعة جميع البلدان إزاء أية أزمة مالية ... وإجمالاً، يبدو أن هناك حاجة للمزيد من الرقابة والتوجيه الجماعيين للنشاط المالي الدولي" تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٠، "استعراض عام"، الصفحة ١.

(٨) انظر Jomo K.S., "Growth after the East Asian Crisis: What Remains of the East Asian Model", G-24 Papers Series, United Nations, New York and Geneva, March 2000. ومع ذلك، كان الكساد أقل حدة في جمهورية كوريا عنه في ماليزيا (بلغت نسبتا الهبوط في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ٦,٧ و ٧,٤ في المائة على التوالي) وكان الانتعاش أكثر قوة فيها في عام ١٩٩٩، بلغت نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ١٠,٩ في المائة في كوريا و ٧,٤ في المائة في ماليزيا). ويقول جومو أيضاً إنه في ضوء تغير السياسات النقدية في الغرب، "ليس من الواضح ما إذا كانت تدابير الرقابة التي فرضتها ماليزيا على رؤوس الأموال ضرورية بالفعل لخفض معدلات الفائدة بحلول الربع الثالث من عام ١٩٩٨". وبالرغم من أن للسياسة أهميتها دائماً، فإن السمات المحددة لوصفة السياسة الملائمة تتوقف على الخصائص الملموسة لاقتصاد - بل ولجتمعة وإدارة - البلد المعني بقدر ما تتوقف على المزايا والعيوب المجردة التي تنطوي عليها السياسة ذاتها.

(٩) للإطلاع على تصور لهذا الموضوع، انظر Robert Graham, "Contradictory role of the state has reached its limits", *Financial Times*, 24 April 2003, p. 11.

(١٠) تطلب الشركات الأجنبية، وبخاصة الشركات الأوروبية، إعفاءات من سلطات الولايات المتحدة؛ ويجري النظر في هذه الطلبات، وبالتالي يحتمل أن تقل في النهاية صرامة اللوائح المطبقة حالياً على الشركات الأجنبية.

(١١) Luiz Ignacio Lula da Silva, "Political realism doesn't mean we ditch our dreams", *The Guardian*, London, 12 July 2003.

(١٢) انظر الفصل الثالث الذي يناقش النظام التجاري المتعدد الأطراف.

(١٣) وفق آخر الإحصائيات المتاحة (ECDR 2000)، يستمر عدد مستخدمي الإنترنت في الازدياد، حيث بلغ ٥٩١,٥ مليون بنهاية عام ٢٠٠٢، بزيادة نسبتها ١٩ في المائة عن الأرقام المسجلة عام ٢٠٠١؛ كما نمت هذه الشبكة العالمية بنسبة ١٧ في المائة عام ٢٠٠٢ فيما يتعلق بالمواقع العاملة؛ ومن المتوقع أن تبلغ قيمة التجارة الإلكترونية ما يقارب ١٠ تريليون دولار أمريكي بين الأعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٧.

(١٤) على النطاق العالمي، زاد الاستثمار الأجنبي المباشر من ٤٠ مليار دولار أمريكي في بداية الثمانينات إلى أكثر من تريليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٠ الذي كان عام الذروة ثم تراجع منذ ذلك الوقت إلى حوالي ٦٥٠ مليار دولار أمريكي. وتجذب البلدان المتقدمة في الوقت الراهن حوالي ١٦٠ مليار دولار. وحتى إذا كان توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر غير متساو إلى الآن بين البلدان النامية، فإنه يؤدي دوراً بارزاً كمصدر لرؤوس الأموال حتى في أقل البلدان نمواً.

(١٥) للاطلاع على مناقشة مستفيضة حول الروابط الواسعة بين الشركات عبر الوطنية والقدرة على المنافسة، انظر WIR95، وانظر WIR02 للاطلاع على الصلة بين الشركات عبر الوطنية والقدرة التنافسية التصديرية على وجه الخصوص.

(١٦) ومن الأمثلة على ذلك أن، مقرر جولة طوكيو لعام ١٩٧٩ بشأن المعاملة التفاضلية والأكثر رعاية، والمعاملة بالمثل ومشاركة البلدان النامية مشاركة أكمل (المعروف أيضاً بشرط التمكين) قد أضفت الصبغة القانونية على النظام الشامل للأفضليات التجارية الذي اعتمدته دورة الأونكتاد الثانية، كما وفر الغطاء القانوني للاتفاقيات الإقليمية بين البلدان النامية والمعاملة الخاصة لأقل البلدان نمواً، كما نص على أن الالتزامات الملقاة على عاتق البلدان النامية "ينبغي أن توضع وتعديل، عند الضرورة، لكي تستجيب للاحتياجات المالية والإنمائية والتجارية للبلدان النامية".

(١٧) أصدر الأمين العام للأونكتاد في عام ٢٠٠١ مبادئ توجيهية مؤقتة بشأن التعاون مع الكيانات الخاصة.

(١٨) "تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات"، تقرير الأمين العام (A/57/387) أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.

(١٩) ويتوقع صدور تقرير الفريق الذي ترأسه رئيس البرازيل السابق فرناندو إنريكي كاردوسو في آذار/مارس ٢٠٠٤.

(٢٠) قدمت الجمعية العامة وكذلك مؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخراً والمؤتمرات الرئيسية، إرشادات سياسية وإرشادات في مجال السياسة العامة في هذا الصدد. ويؤكد إعلان الألفية الذي تبناه رؤساء الدول والحكومات عقب مؤتمر الأونكتاد العاشر، مباشرة، في جملة أمور أخرى، عزم الدول الأعضاء على "إقامة شراكات متينة مع القطاع الخاص ومع منظمات المجتمع المدني سعياً إلى تحقيق التنمية والقضاء على الفقر". وتشدد الجمعية العامة في قرارها ٧٦/٥٦ "نحو الشراكة العالمية" على أن الجهود المبذولة للتصدي للتحديات التي تطرحها العولمة يمكن أن تستفيد من تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين، ولاسيما القطاع الخاص، من أجل ضمان تحويل العولمة إلى قوة إيجابية للجميع. ومن الأمثلة على مثل هذه المبادرات التي تضم أطرافاً متعددة من الجهات صاحبة المصلحة، ما يشمل مبادرة الاتفاق العالمي التي قدمها الأمين العام، والتحالف العالمي لتوفير اللقاحات والتحصين، وعملية الحوار بين الأطراف المتعددة المعنية في إطار لجنة التنمية المستدامة، وفرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات.

(٢١) شهد مفهوم الشراكة المزيد من التطور من كونه علاقة معززة ومتينة وتفاعل بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني إلى مشاريع متقنة التصميم والتنظيم، مع تحديد الأنشطة بدقة وتحديد وسائل التنفيذ. ولقد تمت هذه العملية على وجه الخصوص في سياق الإعداد لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة وهي تنعكس في نتائج مؤتمر جوهانسبرغ وقد ميزت قمة التنمية المستدامة في البداية، بين نتائج "النوع الأول" وهي بصورة أساسية نتيجة عمليات المفاوضات الحكومية الدولية، ومبادرات وشراكات "النوع الثاني" التي تشمل العديد من الالتزامات والتحالفات ذات المنحى العملي التي تركز على النواتج، التي تدعم تنفيذ الالتزامات السياسية الناشئة عن مؤتمر القمة. وقد كان أساس تطوير "النوع-٢" من المبادرات قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٥٦ والمقرر 2001/PC/3 الذي اعتمدته الدورة التنظيمية للجنة التنمية المستدامة التي كانت بمثابة اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة.

(٢٢) يجب على الأقل تأمين التمويل الأولي بحلول موعد انعقاد الأونكتاد الحادي عشر، إذا أريد للشراكة أن تصبح جزءاً من النتائج النهائية.

(٢٣) "الغرض المشترك، والشفافية، وعدم منح مزايا غير عادلة لأي كيان شريك للأمم المتحدة، والمنفعة المتبادلة والاحترام المتبادل، والمساءلة واحترام آليات الأمم المتحدة، والسعي إلى تحقيق التمثيل العادل للشركاء من البلدان المتقدمة والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وعدم المساس باستغلال وحياد منظومة الأمم المتحدة".

(٢٤) يشمل المرفق بهذه الوثيقة ترتيبات التعاون مع منظمات المجتمع المدني منذ الآن وحتى انعقاد المؤتمر وأثناء المؤتمر نفسه.

(٢٥) قرار الجمعية العامة ٢٥٠/٥٧.

مرفق

ترتيبات التعاون بين الأونكتاد ومنظمات المجتمع المدني قبل وأثناء انعقاد المؤتمر

١- إن العمل بشأن صياغة مبادرات تضم أطرافاً متعددة من الجهات صاحبة المصلحة ينبغي أن يسير بالتوازي مع عمل اللجنة التحضيرية التي يجب أن تظل على علم بالتطورات المستجدة. إذ يمكن للجنة التحضيرية أن تبدي تعليقاتها حول مدى توافق مثل هذه الشراكات مع المعايير المذكورة أعلاه. ومن المفهوم، مع مراعاة الطابع الطوعي لهذه الشراكات، أن اللجنة التحضيرية لن تتفاوض على مثل هذه المبادرات.

٢- وخلال العملية التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر، يمكن تصور قيام اللجنة التحضيرية بتنظيم سلسلة من جلسات الاستماع مع منظمات المجتمع المدني ومجتمع الأعمال التجارية. ومن شأن هذه الجلسات أن توفر فرصة للحوار بين الوفود وممثلي المجتمع المدني حول الموضوع العام للمؤتمر وموضوعاته الفرعية. وسوف يترأس الجلسات أعضاء مكتب اللجنة التحضيرية. ويمكن تنظيم عقد هذه الجلسات التي تستمر ليوم واحد قبل انعقاد الدورة الثانية للجنة التحضيرية.

٣- وسوف تُحال نتائج جلسات الاستماع هذه إلى اللجنة التحضيرية للأونكتاد الحادي عشر لدراستها بالطريقة المناسبة. كما أن مشاركة منظمات المجتمع المدني ستكون وفقاً لنفس الإجراءات التي تم تطبيقها خلال الأونكتاد العاشر ومؤتمر مونتييري، أي الإجراءات الخاصة بالمشاركين الذين لهم مركز المراقب في الأونكتاد والمشاركين المعتمدين من قبل المؤتمر (دراسة الطلبات والموافقة عليها من أجل اعتماد الممثلين يمكن أن تتم إما من قبل اللجنة التحضيرية أو خلال الدورات التنفيذية للمجلس). وخلال الأونكتاد العاشر الذي عُقد في بانكوك اعتمدت المنظمات غير الحكومية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات حول المسائل الملحة للنظام الاقتصادي الدولي، بياناً مشتركاً أُحيل إلى إحدى الدورات التنفيذية لمجلس التجارة والتنمية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

٤- وسيتم خلال المؤتمر نفسه تنظيم محفل للمجتمع المدني كجزء من البرنامج الرسمي للمؤتمر يكرّس لدراسة الموضوعات المعروضة على الأونكتاد الحادي عشر. وسوف يتحدث ممثلو المجتمع المدني أمام اللجنة الجامعة عند بدء عملها، وسوف يطرحون آراءهم الموحدة في مستهل كل جلسة مواضيعية تفاعلية. وسيقدم البيان الختامي للمحفل إلى الأونكتاد الحادي عشر. وكان قد عُقد في بانكوك اجتماع عام لمنظمات المجتمع المدني لمدة يومين كجزء من البرنامج الرسمي للمؤتمر واعتمد الاجتماع بياناً مشتركاً قدم إلى الأونكتاد العاشر ووزع كوثيقة رسمية صادرة عن المؤتمر بعنوان "الأونكتاد والمجتمع المدني: نحو تحقيق أهدافنا المشتركة (TD/382)". كما سيشارك المجتمع المدني في أحداث محددة متوازية (الاستثمار، المؤسسات، والثقافة، والبرلمانيون، ورؤساء البلديات، وما إلى ذلك).